

Yāzi jī, Naṣīf al, of Lebanon
Kitāb nār alḡurā

كِتَابُ
نَارِ الْقُرَى
فِي
شَرْحِ جَوْفِ الْفَرَا

مُخْتَصَرٌ

طُبِعَ ثَانِيَةً فِي بَيْرُوتَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْأَدَبِيَّةِ

سَنَةِ ١٨٨٩

893.74

424

فهرس الكتاب

| صفحة | باب | صفحة | الكلمة وما يتالف منها |
|------|-----|------|-----------------------|
| ٧٨ | ٢ | ٢ | الاسم |
| ٧٩ | ٣ | ٣ | الاعراب والبناء |
| ٨٢ | ٤ | ٤ | الاعراب والمعربات |
| ٨٤ | ٦ | ٦ | الاعراب بالحركة |
| ٨٦ | ٧ | ٧ | الاعراب بالحروف |
| ٨٧ | ٨ | ٨ | ملحقات التثنية والجمع |
| ٨٩ | ١١ | ١١ | تقدير الاعراب ومحلّة |
| ٩٢ | ١٢ | ١٢ | امتناع صرف الاسم |
| ١٠١ | ١٥ | ١٥ | موانع الصرف |
| ١٠٥ | ١٦ | ١٦ | بناء الاسم |
| ١١٦ | ٢٧ | ٢٧ | النكرة والمعرفة |
| ١٢٠ | ٢١ | ٢١ | الضمير |
| ١٢٥ | ٢٢ | ٢٢ | العلم |
| ١٢٨ | ٢٦ | ٢٦ | اسم الاشارة |
| ١٢٣ | ٤٠ | ٤٠ | الموصول |
| ١٢٤ | ٤٢ | ٤٢ | العوامل والمعولات |
| ١٢٥ | ٤٩ | ٤٩ | الحذف والتقدير |
| ١٢٩ | ٦٠ | ٦٠ | المبتدأ والخبر |
| ١٤٢ | ٦٢ | ٦٢ | الفاعل |
| ١٤٤ | ٧٢ | ٧٢ | نائب الفاعل |
| ١٥٦ | ٧٦ | ٧٦ | |

| صفحة | باب | صفحة |
|------|------------------------|------|
| ٢٦٥ | أحرف الجرّ | ١٥٨ |
| ٢٦٦ | إِنَّ وإخوانها | ١٦٥ |
| ٢٦٨ | نواصب الفعل | ١٧٢ |
| ٢٧٠ | المجازم | ١٧٧ |
| ٢٧٢ | الأحرف المشبهة بليس | ١٨٦ |
| ٢٧٥ | لا النافية للجنس | ١٨٨ |
| ٢٧٧ | التعت | ١٩٢ |
| ٢٧٨ | عطف البيان | ١٩٩ |
| ٢٨٠ | التأكيد | ٢٠١ |
| ٢٨٢ | البدل | ٢٠٦ |
| ٢٨٤ | عطف النسق | ٢١٢ |
| ٢٨٥ | الوقف | ٢١٥ |
| ٢٨٧ | النداء | ٢٢٠ |
| ٢٩٠ | توابع المنادى | ٢٢٩ |
| ٢٩١ | الاستغاثة | ٢٣١ |
| ٢٩٥ | الندبة | ٢٣٢ |
| ٢٩٦ | الاختصاص | ٢٣٥ |
| ٢٩٧ | التخدير والإغراء | ٢٣٦ |
| | الاشتغال | ٢٣٧ |
| ٣٠١ | التنازع | ٢٤٣ |
| ٣٠٢ | العدد | ٢٤٥ |
| ٣٠٤ | الكتابات | ٢٥٠ |
| ٣٠٥ | أسماء الأفعال والأصوات | ٢٥٢ |
| ٣٠٧ | تقسيم الكلام | ٢٥٧ |
| ٣١٢ | الطلب | ٢٥٨ |
| ٣١٣ | أدوات الطلب | ٢٥٩ |

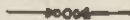
بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانح نواله وافاد من نوايغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار لكتاب والذي المسمى بنار الفري في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الرجة المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقوال المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاستطعت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المبحورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة إلا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النحاة أو ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما لحفاء مرجوحته أو لشهرته بين اهل هذا العلم أثبت القولين جميعاً مع الإيحاء الى ما فيها في الغالب وبيان المختار منها في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ماعن للرأي الضعيف من بسط أو استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمة الله قد تداركه في المتن أو الشرح أيام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاء في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على أسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعة في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النفاذة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمة الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئاً ما اقتضته المخطئة التي انتحاهم ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب بإيهاها من هذا المختصر وحيث دعت الحال الى اسقاط بعض الآيات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض أسبابه وحمل المخاطر الكليل على إعادة نظمه أو استبدال ما وقع منه

ورآء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي يفتضح من دونها عواري
والشوط الذي تجرأ ذبال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام مما تتوازن فيه المقادير
وتتلجج في ساحته رُسُل المعاذير ولكنَّ حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت أعناره * وإني لأستغفر الله ما اجتأأت به عليه في ذلك كله وإنما بفضل علمه
فعلت وبجاجة فله أسفطت وبدلت ولم افعل إلا رجاء ان اعمم ما قصد من فائدة
هذا الكتاب وأقرب مسافة مناه على الطلاب فان أصبت فالفضل لقسامي برده
وناظم وشاحه وعقده وإلا فاني علمت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتغده بذيل
علمه ويسد ما أناد علي من وجوه الصواب بوسع علمه
وما توفيقى إلا بالله انه بالهداية كفيل

وهو حسي ونعم

الوكيل



كتاب
نار القرائ
في
شرح جوف الفرا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمة الله ونفعنا به

مختصر

بقلم والده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني
عفي عنه

1277 - 1861

حق طبعه محفوظ

بسم الله العلي العظيم

الحمد لله العَلَمُ المفرد . الذي يُسند إليه ولا يُسند . اما بعدُ فهذا شرحُ سَمِيَّةِ نارِ القِرَى .
على الأَرْجُوزَةِ التي سَمِيَتْها جَوْفُ الفَرَا . يتكفَّلُ بايضاحِ معانيها على غيرِ اسهاب . وتوسيعِ
مبانيها في أكثرِ الابواب . وانا التمس من اربابِ الصناعة ان يصفحو عَمَّا يرون فيها من
الزَّلَلِ . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخَلَلِ . والله الموفق الى الصواب في كل قولٍ وعملٍ

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدِهِ مَنْ يُشْفَقُ بِحَمْدِهِ وَلَا سَمِيَّةَ يُسَبِّحُ
قَدْ جَمَعَتْ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمِيَتْهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأَرْجُوزَةُ أَفْعُولَةٌ مِنَ الرَّجَزِ وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل
صيدٍ عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن الاكتفاء
به حتى كَانَتْ من بصطادة قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الأرجوزة
لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكأن الواقف عليها قد وقف على كل
كتاب في هذا الفن

مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةُ النُّحَاةِ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرَدُّ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلَامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قول مفرد اي لفظٌ يدل على معنى مفرد كرجل . وهي تنحصر
في الاسم والفعل والحرف لان ما وُضِعَتْ له ينحصر في الذات وهي الاسم والحدث وهو الفعل

والرابط بينهما وهو الحرف . وإما ما يؤلف منها فتى افاد الافادة المعتبرة وهي النامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر عند النحاة * واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل والمهل كجسق والقول يخص بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها الى بعض مع الارتباط بينها ولذلك عدلنا اليه * ولا بد للكلام من طرفين هما المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت اوحكما كقم باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يسمى كلاماً وكلماً ما لم يقع فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم * وعلى هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يطلق الا على المفيد والكلم لا يطلق على المفيد وغيره . واعلم منه باعتبار اللفظ لانه يطلق على اقل من ثلاث كلمات والكلم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة احاد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حاصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيهات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لسماءه . وبهذا القيد يخرج عنه ما مجرد من الفعل عن الزمان كقم وبش فان ذلك قد عرض عليها لتضمنها معنى الحرف كما

سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مضمّر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا يتعقد بدونه .

وهو أمّا مظهر كجعفر وأما مضمّر كأنّ * وأعلم ان الكلام لا يتألف إلا من اسمين
كريد قائم . أو اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في
تركيبه مطلقاً وإنما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحمل
الدلالة على الذات والحديث فيكون مُسنداً اليه باعتبار الاول ومُسنداً باعتبار الثاني .
والفعل يدل على الحديث دون الذات فيكون مُسنداً ولا يكون مُسنداً اليه . والحرف لا
يدل على شيء منها فلا يكون مُسنداً ولا مُسنداً اليه

وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يُسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ

اي ان اصدق العلامات التي يُعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعله مبتدأً أو فاعلاً
كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبر الاسناد الى ما هو بمعناه كالمكان
الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكرنا للاسم
علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء .
وزاد بعضهم التنبيه والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير
اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة
فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامها

يُرَادُ بِالْأَعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ يَوْمٌ لِعَمَلٍ
وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلًا بِطَرِيقِ الْحَمْلِ
وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا أَقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيداً
ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاء لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد
ان يكون مقدراً في النية نحو جاء الذي ورأيت الذي ومررت بالذي . وهو يجري على الاسم
بطريق الاصاله لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف .
وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والحزم وكل واحد منها يكون حكماً له في

الموضع الذي يقتضيه كما سترى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانة تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانة اثر مجلبة العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها نزلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

تَقِيضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ اِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُمُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ يَغْرَضُ

اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما سترى بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البنية * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كالتقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضا في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانة لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانة ما حيي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمُّهُ وَافْتَحُ فِيهِ وَكُسِرَ وَخُذِ مِنْهُ لِاعْرَابِ سِهَاتٍ تَحْذِي وَفِيهَا ذُو اللَّيْلِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ اِعْرَابًا وَحَذَفَهَا شَمَلُ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانهاء كالفحة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيعرب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجالن ورأيت القمرين . ويبنى عليها نحو يا مؤمنون ويا رجالن ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في

الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها فيُعرب به نحو لم يضربا . ويُنقِ عليه نحو اضربوا . وسياً في بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكَمْ . وفي الفعل نحو قامَ وقُمْ . وفي الحرف نحو سوف وهَلْ . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيراً نحو حيثُ وامسِ . وفي الحرف نادراً نحو منذُ وجيرِ . ولا يقع في الفعل لثقله للصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

بِالْحَرَكَاتِ مُفْرَدًا اُعْرِبْ وَمَا يَجْمَعُ ذَوْنِ ذِي ذُكُورٍ سَلِمًا
وَمُعْرَبَ الْفِعْلِ الَّذِي يَجْرُدُ عَنْ مُضْمَرٍ بَادٍ اِلَيْهِ يَسْنَدُ
وَمَا سِوَاهَا اُعْرِبْهُ الْاَحْرَفُ وَذَلِكَ فِي الْاِعْرَابِ فَرْعٌ يَخْلَفُ

اي ان الذي يُعرب بالحرركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من المجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او الموث ككتاب . وجمع الموث السالم كموثنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارزٍ يسند اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يُعرب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرعٌ عن الاعراب بالحرركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائبٌ عنها كما مرَّ * واعلم ان الاعراب اعمُّ من ان يكون بذكر ما يُعرب به نحو جاء زيدٌ . او بمحذوفه نحو لم يضرب . فان المحرم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول المجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا ينتقض بالاسماء الخمسة التي تُعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها لامرٍ كما سيجي * فلا يُلْتَفَت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِكُلِّ وَخِفْضُ اسْمٍ فَقَطُّ وَالْحَزْمُ لِلْفِعْلِ فِرْضُ

اي ان الرفع والنصب شائعتان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائماً واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والحزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا حزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمَ بَأَنَّ الْحِزْمَ فِي أَسْمٍ لَا يَرِدُ إِذْ فِيهِ غَمْضٌ وَجْهٌ حُكْمٌ قَدْ قَصِدَ
وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَاكَ أَمْتَعَا لِحَبِّهِ بَيْنَ الثَّقِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الحزم لا يقع في الاسم لانه عرضة للمعاني التركيبية كالفاعلية والمنفعية وحركات
الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والخفض
لا يقع في الفعل لان الفعل ثقیل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو
الحدث والزمان والفاعل والفاعل ثقيل فكهوا ان يجعلوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمِّ أَرْفَعَ مُعَرَّبًا بِأَلْحَرَكَةِ طُرًّا فَتَلَّكَ بَيْنَهُ مُشْتَرَكَةٌ
وَأَنْصَبَ يَفْتَحُ غَيْرَ جَمْعٍ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصَبُهُ اتَّخَذَ
وَأَخْفَضَ بِكُسْرٍ غَيْرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسُّكُونِ أَجْزَمُ سَوَى مَا قَدْ خْتِمَ بِذِي أَعْنَالٍ فَيَحْذِفُهُ جُزْمٌ

اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها. وتُنصب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة
كرايت المونثات حملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصب بالياء كما سيأتي لاشتراكها
في السلامة . ويُخَفَضُ الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحد حملاً
على الفعل الذي لا يُكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُجْزَمُ الفعل بالسكون الا
المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح
الآخر فيحذف آخره الشبيهة بالحركة . وقيل ان الجازم يحذف الحركة المقدرة ويكتفي
بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفَرَّقُ بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على
الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين
لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان
المضارع الذي يُعَرَّبُ بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعل التكلم
شعوب يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار

المعنى وإن كانت اربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الآخر منه قد ثبت آخره في المجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً وعلى ذلك قول الشاعر

ونضحك مني شَيْخَةٌ عَيْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

فإن كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو بقرا بابدال الهمزة ألفاً فإن قُدِّرَ الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لأن الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال وإن قُدِّرَ قبل دخوله جازاً ثبانه باعتبار الاصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبُ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضم والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكُراً لِرَفْعِهِ عِلَامَةً

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وإنما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة . وقدمنا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصل في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر * واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعة لكل واحد منها بالنظر الى حصول الجمعية فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرّد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر لمؤنث كأرضون . ومن المؤنث لمذكر كطلحات . وما لم يسلم بناءً واحده فيها كبنون وبنات ما ألتحق بها كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌّ ذُو وَهَمٌّ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنٌ قَدْ يُفْهَمُ
وَشَرَطُهَا الْإِفْرَادُ وَالْتَكْيِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى أَلْيَاءٍ تَنَعُّ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويشتد في الهم منها ان تكون ميم

محدوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجبوعة ولا مصغرة . وان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوق وهم جراً . فان لم تتوفر
هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها الخمسة الاولى
ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهم فقد يزوج بينهما فتحسب سنة ومعناه في الاصل
الشيء مطلقاً غير انهم يكون به غالباً عما يستفتح التصريح بذكره . والاشهر فيه ان يعرب
بالحركة فيقال هذا هم زيد وهو الافصح * واعلم ان الهم يجوز فيه اثبات الميم مع الاضافة
فيعرّب بالحركة كقول الراجز

كالخوت لا يرويه شيء ياهمه . يصبح ظان وفي البحر فمه

وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لحلوف فم الصائم اطيب عند الله من ربح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَفِي الْمَثْنَى الْإِلْفُ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمِرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميرة المرفوع في نحو
يضربان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميرة المرفوع في نحو يضربون فجعلوا كل
واحدة منهما علامة للمرفوع للواقعة بين صاحب والمحبوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَا رَدِفَ رَفْعاً بَوَاوِ تَصْبُوهُ بِالْأَلِفِ
وَجُرَّ بِالْيَاءِ وَنَصَبُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعُ كَالْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرون بالياء ما استحقّ الرفع بالواو من الاسماء الخمسة وهو
ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخيك
وهلم جراً * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجر
فيها فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين
النصب والجر من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصداً للتسوية بينهما في الصورة
وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ أَنْصَلَ بَادِي ضَمِيرٍ لَأَنَّ يَأْتُونَ حَصَلَ
وَحُدِفَتْ فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ أَقْتَفَى كَمَا أَقْتَفَى الْجَرُّ الَّذِي قَدْ سَلَفَا
اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضائر البارزة التي هي

احرف لين. وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان. وواو الجمع نحو يضربون وتضربون. وياء المخاطبة نحو تضربين. وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر. ثم يحمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة له ايضا كما حيل على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة له ايضا. وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منها كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَاكَ نَابَ عَنْ أُصُولِ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب. وتلك الاصول هي الرفع بالضم والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر. فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش. وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب بالحركة يحسب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت. وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يعرب بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه. وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع باسره الاعراب بالحروف لانها فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة. فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً. غير انه لما كان جمع المذكور السالم هو الاصل في الجمع وبقية المجموع فروع له جعلوا له الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للمطابقة بين المعرب واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كالب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمثنى الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المثني والجمع من الحروف شبهوا فعلها منها كبضربان ويضربون بالرفوع منها كالضاربان والضاربون. وفعل الموثنة كضربين بالجمع المنصوب كالضاربين. فحملوا كل واحد على نظيره * ومن ثم اعربوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد. والله اعلم

فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حُكْمٍ مَا ثَنِي مُحَقِّقِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنين ملحقين بالثنى لاثنتين حقيقة لان من شرط المثنى ان يكون صالحا للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا يصلحان لذلك. غير انهم باعتبار مناسبتها للمثنى في اللفظ والمعنى يعطونها حكماً في الاعراب فيرفعونها بالالف وينصبونها ويخفضونها بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الآبوين المراد بهما الاب والام فقيل ملحق بالثنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل مثنى بناءً على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كِلَا مَعَ مُضْمَرٍ كَلْنَا فَإِنْ تُضِفْ إِلَى الظَّاهِرِ فَأَلْقَصِرُ قَيْنِ

اي وكذلك يلحقون بالثنى كلا وكننا مع اضافتها الى الضمير فيقال جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما. فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الف وأعربا بالحركات المقدرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاء كلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين وهلم جراً وهي لغة جمهور العرب * وانما كان ذلك كذلك لان معناها مثنى ولفظها مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمثنى مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ. ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابها مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة المناسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يرأى لفظ كلا وكننا او معناهما في الاخبار عنها ايضاً فيقال كلاهما قائم أو قائمان. وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيها راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم أكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه أقوى منه

وَأَحَقُّوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمٍ لَهَا

نَحْوُ الْعُقُودِ وَالْآلِ الْآتِ وَكُلُّ ذَاكَ بِالسَّمَاعِ آتِ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكراً ومؤنثاً ما وافقها في صيغة الجمع وخالفها في شروطها واحكامها كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تُطلق اقل ما يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على ثلثين * وكذلك الواو بمعنى اصحاب ومؤنثة آلات اذ لا مفرد لها اوها جمع ذي وذات من غير لفظها وعلى كلا الوجهين لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب الثانية والجمع سماعي لا يقاس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمُ تِلْكَ الْآبِنِيَّةِ وَجَاءَ كَالْمُفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعَ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرِفُ

اي ان ما سمي بصيغة الثانية والجمع المذكور وهو السالم مذكراً ومؤنثاً كزيدان وحمدون وعرفات يلحقونه بالثنى والجمع فيعربونه اعرابها فيقال جاء زيدان ورايتُ حمدين وهلم جراً * واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ومختوضة بالفتحة . وحيثئذ تنزم الالف مسي الثانية والواو مسي جمع المذكور لانها علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات مجرى أرطاة علماً ويكون كل واحد منهما من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف والنون في الاول وشبه العجبة في الثاني والثاني في الثالث . غير انهم اجازوا في نحو عرفات ان ينصب ويجر بالكسرة كما كان قبل العلمية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحيثئذ ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبيه بتنوين الصرف في الصورة

فصل

في نقدبر الاعراب ومحلوه

الضَّمُّ وَالْكَسْرُ أَنْوَ فِي غَيْرِ الْآلِفِ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ

اي ان الضمة والكسرة تقدرا على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فينحصر ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما ستري بخلاف المسبوقتين بالسكون كدلو وظبي فان الحركات كلها انظر عليها كالصحيح * وما الالف فتقدر عليها كل الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانها

تقبلان كل الحركات ولكن تُستثقل عليهما الضمة والكسرة فتُقدّران ويُستخفُّ الفتح فيظهر.
 فيكون التقدير على الالف للتعذر وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لا تنفع هذا الموقع الا
 في الفعل كيدعولان الاسم المغرب بالحركة لا يكون آخره واواً مسبوقة بالضمة . واما
 الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كيشي ويرمي * والحركة تُقدّر
 على المحذوف منهنّ لالتقاء الساكنين في نحو سُدَّ الزبانية واولئك على هُدًى وفي كل
 واحد يهيمون كما تُقدّر على الثابت في نحو والله يدعو الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم
 الانبياء وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلّة مُقدّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدر
 الفتحه ايضاً على الواو والياء المذكورين وعليه قول الشاعر
 وما سودتني عامرٌ عن كلاله اَبْنَى الله ان اَسْمُو بَأْمٍ وَلَا أَبْ

وقول الآخر

هَمَلَعَاتٌ مِنْ بَنَاتِ الْجَنِّ تَرَكْنَ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّيْ
 وهو كثيرٌ في الشعر ونادرٌ في النثر كقولهم أعطِ القوسَ باريها غير انه في الشعر سائغٌ
 مقبولٌ بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه
 ”كَذَاكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السَّكُونُ التَّنْزِيمُ“
 اي كذلك تُقدّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد التزم
 الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * وتُقدّر
 ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوي المنصوب الذي يُبدل
 تنوينه الفاً لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في باب

”وَمَا اقْتَضَى الْحِكْمِيُّ مِنْ حُكْمٍ فِرِضٌ“ يُنَوَّى وَمَا اَلْجَزْمُ اقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ
 اي انه يُقدّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه الحكمي من حكم الاعراب المفروض له حركة كان
 او حرفاً كما استراه في موضعه * وكذلك يُقدّر ما يقتضيه الجزم من السكون وما ينوب عنه
 اذا اعترض دونة ما يقتضي العدول عنه كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل او
 النقل كما في نحو ألم تعلم ان الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم
 تَرى قبلي اسيراً يمانياً كما مر * واعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تُعدّ من
 حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

حركات اخرى تُجَنَّبُ للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويتمنع
معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدر عليه

وَوَاوُ جَمْعٍ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُصِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حُذِفَ

اي وتقدر ايضا واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقلوبة مدغمة في الياء المذكورة
نحو القوم ضاري . فان اصله ضاربوي ثم قُلِبَت الواو ياء لعلية صرفية وادغمت في الياء
التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدرا * وكذلك يُقدَّر كل ما حذِف من احرف
الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يُعَرَّب بها المثني والمجموع
والاسماء الخمسة * اما النون فانها تُحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضر بان
فان اصله تضر بان ثم حذفت النون الاولى . وقبل نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله
تكرموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تُحذف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما
القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تُحذف لفظاً وتثبت خطاً كما
رأيت المدفع الانتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَاكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك العامل
فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديراً . وذلك يشمل الاسم والفعل
المبنيان والمجمله نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل الرفع بالفاعلية .
وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب *
وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طرق لانه يكون لفظاً او تقديراً او محلاً . غير ان اللفظي
والتقديري يتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها لانها تكون برمتها في محل ذلك
الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَهَلَ مَعَ حُكْمٍ لَفْظٍ مُعَرَّبٍ حُكْمُ اَلْمَحَلِّ

اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضا مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان
السهم في محل النصب بالمنعولية لانه منعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً بالاضافة
لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَتَوَي كَمَا حَذَامَ لَا فَتَى هُنَا
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يُقَدَّرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدِ كَمَا سَيُذَكَّرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّرُ ايضاً كما تُقدَّرُ الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا مجي . وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب المحققين بالالف نحو يا زيد العير وولايده . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّرُ في كل ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يُقدَّرُ عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتي في المسائل المنشورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا
فَكَانَ فَرَعَانِ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان احدهما لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توفيقه عليه في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يُشتقُّ منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي يبنى عليها منع الصرف فلا يُعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِفَرْعَيْنِ أَلِفَ لَفْظاً وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يُكْسَرْ وَلَمْ يَتَوَي بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِلتَّمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجد فيه فرعتان احدهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يُكسر ولم يَتَوَي كالفعل . غير ان التنوين المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكُّن الاسم في الاسمية بخلاف غيره

فأنة لا يمتنع فيه كما سترى * وأعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكن في الاسمية الى متمكن
امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . وممكن غير امكن . وهو المعرب الغير المنصرف
كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المنبني كسيبويه * والغير المنصرف يختص بما يعرب
بالحركات مفردا او جمع تكسير . ولا يشكل بما سمي به غير منصرف من المثنيات والجمع
السائلة لانها نصير مفردة بالتسمية معربة بالحركات جميعا * واختلف في حقيقة هذا الصرف
فقيل المراد به التنوين فقط وقيل التنوين والكسر جميعا وقيل غير ذلك مما لا فائدة في

ذكره . والاول هو المختار عند المحققين

وَالثَّقُلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْخِفَةُ تَقْصُ فِي الْآثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان الاسم لما
ثقل بمشابهته للفعل خفوة باسقاط التنوين لانه لا يحمل الزيادة ومنعوه من الكسر
لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهند نقص شي من اثر المشابهة المانعة من الصرف
فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تَدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذْ كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ الْعَلَمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَافُ الْعَجْمُ
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٍ وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلل لانه يمتنع من الصرف
بسببها . وهذه العلل تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعلل والتركيب والعجمة
والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكل منها احكام ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ مَعْنَى يَلْفُظُ بَعْضُهَا يَجْمَعُ
وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأَخَرٍ جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرِ وَزَقَرُ
وَوَزْنٌ فِعْلٍ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا أَحْمَدُ يَقْظَانُ أَرِيدَا لِهَمَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلل . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين التقسيمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منها تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحواً خرج جمع اخرى عند استعماله منكراً فانه معدول عن آخر كما سيجيء . ومع العلمية في نحو زقر اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجتمعان الطرقتين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علماً بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعَلَمُ الْعُجْبَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ خَصَّ كَجُورَ حَضْرَمُوتَ فَأَنْفَرَدَ
كَذَلِكَ التَّانِيثُ بِالتَّاءِ أَصْطَفِي إِذْ هُوَ فِيهِ لَازِمٌ لَا يَتَنَفَّى

اي ان العلمية تختص بمصاحبة العجبة كجور اسم مدينة . والتركيب كحضر موت اسم مدينة اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبها * وكذلك تختص بمصاحبة التانيث بالتاء كفاطمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيتها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث * واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكلة ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَأَلِفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعٌ شَبَهُ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المفصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كحلي وعذراء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كمرضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبنى عليها كانهما من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادراً والناذر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الاحاد وهو ما كان بعد ألف جمعه مفترقاً كان متصلاً كدراهم او منفصلاً بساكن كدنانير فانه يستقل ايضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك

لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الاحاد العربية علة لفظية لان
الاحاد لا توضع على هذه الصيغة. فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن
الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم. ويقال لها صيغة منتهى الجموع

وكلها فرع لاصل قد غرس كالأوصاف مع موصوفه فأعلم وقس
اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر.
وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير. والعدل فرع الاصاله. والتراكيب
فرع البساطة. والعجمة فرع العربية عند اهلها. والجمع فرع الإفراد. والتانيث فرع
التذكير. ووزن الفعل فرع وزن الاسم. والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِوَصْفٍ فَأَمْنَعُ كَادَهُمْ أَسْمًا لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعِ
اي يشترط في الوصفية ان تكون من اصل الوضع فلا يعتبر الاستعمال العارض. ولذلك
يمنع ما وضع للوصفية ثم طرأت عليه الاسمية كادهم اسماً للقيد. ويصرف ما وضع للاسمية
ثم طرأت عليه الوصفية كاربعة موصوفاً بها في نحو مررت بجوار اربعة. وقس على ذلك
كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لَكِنْ قُدِّرَا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَسَ

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ بالسماع
فلا يقاس عليه. غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا للتصحیح امتناع الوارد منها
عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن اصل مفروض
كما مر في عدل زفر عن زافر ليتصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى العلمية * ولذلك
لم يحكم بالعدل في أدرك لانه وجد عندهم منصرفاً. ولا في طوى عند من يمنعه باعتبار
البقعة لان فيه التانيث مع العلمية * وقد احصت النحاة ما سيع من الاعلام المعدولة

فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

ان رُمِتَ الضَّبَطُ لِمَا نَقَلُوهُ إِلَى فِعْلٍ غَيْرِ زَحَلُ

زَقَرْتُ جَشْمًا فَنَمَّ جَمْعٌ قَزَحٌ دَلَفْتُ عَصَمَةً نَعَلْتُ
وَجَحِيَّ بَلَعْتُ مَضْرَ هَبْلٌ وَمَتَبِهِمْ مَا ذَكَرُوا هَدَلٌ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقاً لتحقيق الاصل الذي يقتضيه المقام كأخر في نحو فَعِدَّةٌ من ايامٍ أخر فانها جمع أخرى مؤنث آخر وهو افعال تفضيل لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الأفع على الاضافة وليس شيء منها * وكذلك جَمَعَ في نحو جَاءَتْ المندبات كلهن جمع فانها جمع جمعاء مؤنث أجمع وهي انما تجتمع على جماعات لانها اسم كصحراء. وكذا تواليها من الفاظ التوكيد * وهكذا سَحَرَ في نحو خرجت يوم الجمعة سَحَرَ فان المراد به سحر ذلك اليوم بعينه فكان يجب ان يُعَرَفَ بِالْأَلِفِ * فلما استعملت هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها. فتكون أخر معدولة عن آخر بلفظ الافراد والتذكير. وجمع وتواليها عن جماعات وكتعات وهلم جرا. وسَحَرَ عن السحر بالالف واللام. ومن ثم تكون قد امتنعت بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العلمية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْآحَادِ
وَذَاكَ فِي حَالٍ وَنَعَتْ وَخَبَرَ حَكِيٌّ لِارْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فُعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جاء القوم أحاداً أو مَوْحَدٌ اي جاءوا واحداً واحداً وهو الاصل فعَدِلَ به عن التكرار الى الافراد. وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت. والنعت نحو أُلِيَ اجنحة مثنى وثلاث ورباع. والخبر نحو صلوة الليل مثنى. فيمتنعان من الصرف بالوصفية والعدل * غير ان ذلك محكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى العشرة على خلاف. وقال الاكثرون لم يسع شيء منها الا الى الاربعة ولكن النحاة نظروا الى العشرة قياساً على ما سماع من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعَرَّبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبٌ
اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كمعدي كرب على ما ستعرفه في ما بعد. فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كَنَّا بَطْ شَرًّا. والاضافي كمعدي الله. وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرَطُ ذِي الْعَجْمَةِ وَضَعُ الْعَلَمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةً فِي الْعَلَمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وُضع علماً في لغة الاعاجم ليعني على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علماً نصرفت فيه العرب بالثبوتين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا سمي بدبيح انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَكُونُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَتَنَاضَرُ تَحْرِيكُ الْوَسْطِ

اي ويشترط ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائداً على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يشترط فيه ان يكون متحرك الوسط كشتير اسم حصن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض به عما فاته من الزيادة * فان كان ساكن الوسط كنوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما تبنى عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِالتَّاءِ مَخْنُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي مر الكلام عليه . فان كان مخنوماً بالتاء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء على مثال الاحاد كعلانية فنقذت منه العلة اللغوية التي هي خروجه عن صيغة الاحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأُطْلِقُوا مُؤَنَّثَ التَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهْنَدَ بِالصَّرْفِ أَذِنَ

فَإِنْ يُصَغَّرَ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفِعَا بِعَجْمَةٍ كَبَلَجَ حَمَلًا مَنَعَا

اي ان العلم المؤنث بالتاء يمنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحمزة ودغة وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بتاء على ان خفة لفظه تقاوم احدي العائتين فلا يبقى الا واحدة منها . وجاز منعه عملاً بالعائتين القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنية او كان اعجمياً كبلج اسم بلد وجب منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلمية والتانيث والعجمة فتعادل احداها خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع * واما ما كان زائداً على ثلاثة احرف كرينب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى
 عن لحاق التاء به كـمَقْرِيبِ تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة
 الوسط تُخرج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي
 في الثقل ومن ثم تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو
 هند يعتبر بحسب الحال لا بحسب الاصل فلو سُميت امرأة بدار كانت كهند في جواز
 الوجهين * وما لا تظهر التاء في تصغيره كـحَرِيبِ تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على
 حكم التغير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسون الثلاثي
 قد صار رباعياً بها . ومن ثم اذا صغر نوح لا يمنع لزيادتها فيه * ولما اعتدوا التانيث
 في نحو هند فغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار
 انه لفظي ولو تدبراً وهي وهية محضاً فلا تُعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ اسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ حَنْمًا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ ثَقُلَ حَصَلٌ
 وَهَكَذَا أَصْرَفَ مَا كَهْنَدَ اسْمٌ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لامرأة وجب
 منعه ولم يُخَيَّر فيه كهند لثلاث يلتبس عند صرفه بالذكر . وقيل لانه قد حصل له ثقل بنقله
 الى المؤنث لانه انقل من الذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى الزيادة وهذا الثقل
 قد عادل خنة اللفظ فتوقرت العلتان * واما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا
 جعل علماً لرجل فانه يُصْرَف وجوباً لانه كان جائز الصرف مع التانيث فلما فقد
 التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب منعه مع تسمية
 المذكور به لانه قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مر * فان
 كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً على حكمه في الاصل وجاز
 صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسَرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذَا كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كـعَرَفَاتٍ يُجْرُ غالباً بالكسرة جرياً على سنن هذا
 الباب لانه يُجْرُ بما يُنْصَبُ به . والأعراف حينئذٍ بقاء تنوينه وعليه الآية فاذا افضم من
 عَرَفَاتٍ فاذكروا الله * وفي تقييد هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يُجْرُ بالفتحة كما مر

في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفة. وقد روي قول الشاعر

تنورنهما من اذرعائيهما
بكسرتاه اذرعائيهما
والتنوين مع الكسر وبتركة كما مر هناك. فتذكر
وَالْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلاثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من المفردات كسلي وصحرآء وحباري وقاصعآء وبادؤلي وعاشورآء. او الجموع كأسرى وعلماء وسكاري وأصديقاء ونظائرهن * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون جيتث من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كاللانيث بالتاء في كونه لفظاً ومعنى كما في سلي وصحرآء. او لفظاً فقط كما في أسرى وعلماء. غير ان الالف لا تكون مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوَزْنُ مَا اخْصَصَ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيْدُبِلٍ

اي ان المعنى من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدُئِلٍ بضم فكسر اسم رجل. او كان يحق للفعل دون الاسم لاقتراح مصحوبه بزائد من زوائد الافعال كيدُبِلٍ اسم جبل. فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء. والثاني وان كان يوجد في الاسماء لكن الفعل اولي به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام كدُئِلٍ وشمر ونحوهما. والاولى به يقع في الاعلام كيدُبِلٍ وتغلب وأحمد. وفي الصفات كاحمر وأكرم ونحوهما * وكذا تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دُئِلٍ واحمر فان العبرة فيها بكون الاول على وزن فُعِلٍ والثاني على وزن أَفْعَلَ. ولا عبرة بموافقة لفظ الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء ما نحن فيه

وَمَا يَوْمَ سَمِيَّ كَيْجِيَّ يَعْتَزَلُ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجَهْلِ

اي ان ما سَمِيَّ بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه

قد صار جملةً فيجئ على لفظه كما في قول الشاعر
 نَيْتُ اخوَالِي بني بَزِيدُ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ
 وحيث يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار الاختصاص
 أو الأولوية كما علمت. فان خلا منها كضرب ودَحْرَج اذا سمي بها انصرف عند الجمهور
 وَقَفَ عَلَى فَعْلَانٍ وَالْفَاءُ فَتَحٌ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلَقَ وَأَسْتَجَّ
 اي ان الاسم المزيدي فيه الالف والنون اذا كان صفةً يُقْتَصَرُ فيه على وزن فَعْلَانِ بفتح
 الفاء وسكون العين كسكران. بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فَعْلَانِ مفتوح الفاء
 كمران. او مضمومها كعثان. او مكسورها كعبران. وقد يكون متحرك العين كرمضان.
 وقد يكون على وزن غيره كرحرحان وغير ذلك. وكله يمتنع بمجرد استصحاب هذه
 الزيادة مع العلمية غير مفيدة بشي * والسر في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون
 الزائدين بالتي الثانية في نحو حمراء. وهما الالف الثابتة لفظاً والالف المقلوبة هنةً
 بعدها لعل صرية. ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحدٍ منهما مختصٌ ببناء معين
 احدهما بالمدرك والآخر بالمؤنث. وانما لا تلحقها تاء الثانية فلا يقال سكرانة وعثمانة كما
 لا يقال حمراء. ومن ثم اشتراط فتح الفاء في ما كان صفةً لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء
 الا شدوداً في الناطق قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطرد فيه. فكل ما كان
 يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره انشئت مشابته فصُرِفَ كما سيأتي * ولما كانت
 الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني به عن الثانية بالتاء اقتضت
 الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقاً فتصلح له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَتْنَى لَا تَلِي فَاصْرَفَ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعْلَانٍ وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء الثانية بها كما
 في سكران واجمر. فان كانت قبلها انصرفت كعُرْيَانٍ وَنَدَّمان فان مؤنثها عريانة وندمانة.
 وكأَرْمَلٍ وَيَعْمَلُ فان مؤنثها ارملة ويعملة. وذلك أمّا في الاولين فلان الزيادة فيها قد
 اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والثاني فلم يُعَدَّ بها. واما في الاخيرين
 فلان احدى العليتين وزن النعل وهذه التاء لا تلحق النعل فيضعف شبهها به
 وَكُلٌّ مَنْقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرَّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ يَتَّبِعُ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياء مكسوراً ما قبلها مجري مجرى المنقوص المنصرف كقاض في حذف يائه متوناً حال الرفع والجر. غير ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاض لانه للتمكين. ولذلك لم يمتنع فيه كما لم يمتنع تنوين نحو عرافات لانه للمقابلة* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوار. او علماء كغاز اسم امرأة. او صفة كأعيم تصغير اعمى* واما في حال النصب فيفتح غير متون على اصل اعراب ما لا ينصرف. وعلى ذلك يقال جاءني جوار ومررت بجوار ورأيت جوارياً وقس البواقي

وَأَجْمَعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطَقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوِّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مخموراً بالالف المنصورة. كدعاري وعذارى. فان الاصل فيها دعاري وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحة والياء الفاء. ومن ثم أُجري مجرى امثاله ما ختم بالالف الثانية فلم ينون في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوار لما ستعلم في بحث التنوين* واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياء بعد كسر دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلل

يَعْدُ شَيْءٌ عَلَّةً مِنْ الْعَلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ ذَاكَ شِبْهُ الْوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سَيِّئٍ ثُمَّ نُكِرًا اي ان شبه العلة يعد علة كما نص عليه سيبويه فيستصح حكم المنع الثابت لتلك العلة. فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سمي به ثم نكر كقولك مررت باحمر عاد واحمر آخر. فانه يعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف* وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلمية ثم خلعت العلمية بالتذكير فصار كالصفة لان حالته حينئذ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه* وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل. وهو مذهب سيبويه وعليه الاكثرون

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرَكَ مُعْرِفٍ لَهُ نَحْوُ جَمَعَ

اي ان ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطى حكمه في هذا الباب * وذلك نحو جمع في التوكيد وسقط المراد به سمر يوم معين. فان الاول معرفة بنية الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي. والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر. ومن ثم يمتنع كل واحد منها بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليهما ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مثنى بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لمخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار يمنعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمَعَ كَحَضَاغِرٍ ثَقُلَ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَا حِيلَ أَرْتَجِلُ

اي ان ما مثنى بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فينتقوى بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاغر علماً للضيع فانه في الاصل جمع حَضَاغِرٍ وهو العظيم البطن. او مُرْتَجَلًا كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له استعمال في الجمع. وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثَ الْأَلِفِ قَصْرًا كَأَرْطَى عَلَمًا لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالف الالحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا جعل علماً لرجل. وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالالف التانيث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيه كما رأيت. فاذا صار مصحوبها علماً تمت المشابهة بعدم قبول التاء ونفوت بمعاضة العلمية لها لانها ضعيفة لخلوها من معنى التانيث فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الالف * وحمل قوم عليها ألف التكثير في نحو قَبَّعَارَى فجعلها في حكم واحد. واما الف الالحاق الممدودة في نحو علباء فلم يمنعوا معها من الصرف لاختلاف شبيها بالالف التانيث الممدودة لان هذه الالحاق منقلبة عن الياء التي لا

اثرها في منع الصرف وهن الثابت منقلبة عن الالف المؤثرة فيه . فتأمل
 وَأَعْلَمُ بَأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى ههنا فِي كُلِّ مَا عَنْ عُرْفِهِ كَانَ غِنَى
 فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَّرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعَهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .
 فكل ما كان يمنع في حال التذكير يقوونه على منعه اذا سمي بـ **يُ** ثم نكر لانه حيثئذ قد اشبه
 الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن الفعل نحو
 احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومربع . فيتنع كل واحد منها
 بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً في الاصل كخضاجر
 استمر فيه المنع بعد التذكير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع . والاصرف في اصح الاقوال
 لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمنع نكرة
 كأرطى فاذا نكر وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ أَنْفِرَادُ الْعِلَّةِ أَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرِ مُسْتَقْلَةٍ
 فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذْ نَكَّرُوا وَنَحْوِ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي بصرف الممنوع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبها او انقلاص
 احدى علتيه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يصرف نحو طلحة اذا نكر لسقوط العلية عنه
 كقولك مررت بطلحة الفياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانقلاص
 احدى علتيه لانه يقال فيه سرحانين وحيثئذ تشتم زيادته بقلب الالف ياء فتبقى التنون
 فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انقلاص صيغة الجمع بمحذف الياء في نحو جوار فلا
 يخل بمنع الصرف لقيام التنونين المعوض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة
 سبباً لتعظم المنع كما في هينة تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً لابطالها كما في
 سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها سرحانين وعمرين وشميرين . فتنصرف
 لانقلاص الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن

الفعل في الثالث * وتارة سبباً لحدوثه كما في تَرْتَبُ بضمين وهو الشيء المقيم الثابت اذا جُعِلَ علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العلمية فيه . فاذا صُغِرَ صار تَرْتَبُ على وزن تَبيطِرُ فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العلمية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طَلِيحَةٌ وأُحْمِدُ وسُكَيْرَانٌ وَحُمَيْرَاءٌ ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى التصغير ولا ينتقص به .
فنامل ولا تغفل

وَجَرٌّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بَالٌ صَرَفًا لِضَعْفِ شَبِّهِ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا اُضيف او اقترن بَالٌ يَجْرُ بالكسرة نحو صَلَّيْتُ في افضل المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهة بالفعل لما دخله من خصائص الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَازٌ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان بصرف المنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أَعِذْ ذَكَرُ نُهْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ
وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا أُريدَ صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويناً مقدراً وبراغونية في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركنٌ ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ اذْهَوَتْ بِشَيْبٍ غَائِلَةٌ الْفُؤُوسِ غَدُومٌ
وهو كثيرٌ في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ اَلْخَرَفَ بْنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء يُبنى كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في الاسمية

لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقربهُ من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبني حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكنية فقط لان للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالْاِفْتِقَارُ وَالْاِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحدٍ منها يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه الواحد بالحرف يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينها في الوضع بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعده الشبه الواحد به عن الاسمية . واما احكام هذه الالوجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

| | |
|--|---|
| فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى | ذُونِ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا |
| أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا | وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا |
| أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأَثُّرٍ | مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنِ أَحْذَرِ |
| أَوْ لَزِمَ الْقَرَرُ إِلَى مَا يُتَنَظَرُ | لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقَرُ |
| أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يَبْنَى | كَوْنُهُ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَغْنَى |

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على اقل من ثلاثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه ناء التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف * والثاني ما تضمن معنى الحرف ولو مقدرًا فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف موجود كآين فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود كهناء فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للإشارة لانها من المعاني التي حثها ان تؤدي بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل

مثل ليست النائية عن اتنى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً
 زيدا فانه نائب عن اضرب المحذوف ولكنه منصوب به * والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً
 الى ما يتهم معناه كالموصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فانه كالحرف الذي لا يزال
 مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدا الى الخبر
 ونحو ذلك فانه عارض لا يعتد به * والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها
 من اسماء الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي
 يدل عليها وحيث تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة

وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ ثَانِيَهُمَا عَدَّ كِتَاءَ الْمُسْلِمَةِ
 فَبَنَى الصَّدْرُ كَشَوَ قَبْلَهُ وَالْعَجْرُ إِنَّ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركبين تركيب مزج هما كالكلمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة
 تاء التانيث مما قبلها في لزوم حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقها اليها . فبني
 الجزء الاول كما بيني ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه
 الحرف بكونه قد تضمن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم
 صوت كما في نحو سبويه بني ايضاً والا أعرب غير منصرف كحضر موت ونحوه * واعلم
 ان صدر هذا المركب بيني على الفتح كما بيني عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كمعديني
 كرب فبني على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي
 بيني فان كان اسم صوت بيني على الكسر والأفعلى الفتح مطلقاً * فتدبر

وَرُبَّمَا يَبْنَى شَيْئُهُ الْمَشْبِيهِ نَحْوَ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَأَفْقَهُ

اي ان البناء قد يكون لشبهه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبهه ما يشبه
 الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامرأة معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز
 يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما

سباني في موضعه

وَرُبَّمَا انْسَاقَ الْبِنَاءِ مِنْ بِنَا إِضَافَةً كَسَرَنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يستفاد من الاضافة الى المبنى . وذلك يكون في الظروف المضافة الى

المجمل كما في المثال طلباً للمشاكلة بين المتضادين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكيًا فيه لفظ ما نُقِلَ عنه كنايةً بطاً
شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يحكى فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه
محللاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِالْإِزْمِ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقْمَرْ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً
لا ينفك عن صاحبه. وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى
الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المتضمنية للبناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونٍ أَقْتَضَى مَعًا وَمَا لِلْبِنَاءِ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعَا وَسَكَّنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حركوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون
الذي يقتضيه البناء كحَيْثُ وَأَبْنِ وَأَمْسِ * وما كان بناؤه عارضاً كالمُنَادَى مراعاةً
لاصله من الاعراب المتضمني الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير
ليبان المعاني التي تدل عليها الحركة. ونحو ذلك من الاغراض * وسكَّنوا ما سوى هذه
المذكورات على حسب وضع البناء. فان حُرِّكَ شيء منها كما سترى فذلك نادر او
عارض لا يعتد به

وَأَعْلَمَ بَأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مُنِعَ بِجَنَاحٍ مُحْضٍ شَيْءٌ لَا يَنْصَدِعُ

فَاعْرَبُوا مَا شَبَّهَ الْحَرْفَ اعْتَرِضَ بِهَا بِخُصِّ الْأَسْمِ فِيهِ قَنْقُضُ

اي ان المبنى بجناح شبيهاً محضاً بالحرف يخرج به عن وضعه كما بجناح الممنوع من الصرف
مع الفعل. ولذلك يعرَّب ما عارض فيه شبه الحرف شيء من خصائص الاسماء كلزوم
اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عورِض فيه شبه الفعل المانع من الصرف * واعلم
ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة اي

المذكورة. وإما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعْتَدُّ به لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف ومن ثم تكون الاضافة كلا اضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْإِسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النَّكْرَةُ الْمَكْتَنَةِ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير مقيد باحد الافراد كرجل. ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد. والنكرة هي الاصل فيه

لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض تلك الافراد

وَالنَّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثُّرٌ عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تُنْكِرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان يقبل ال مؤثرة فيها تعريفا كما في الرجل. احترازاً عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا تؤثر فيه لانه معرفة بدونها وانما جي بها لغرض آخر كما ستعلم * ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال مما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانما لا يقبل ال ولكنما تقع موقع صاحب وهو يقبلها. وقس على كل ذلك

وَعَرِفَ الْغَيْرُ كَأَنْتَ نَوْفَلُ ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَارَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف بال والمضاف الى معرفة اضافة محضة * وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت * وأعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان. ثم اسم الاشارة للفرس ثم المتوسط للبعيد. ثم الموصول المختص ثم المشترك. ثم المعرفة بال الهدية ثم الاستغرافية ثم الجنسية * وإما المضاف فقيل هو دون المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه. وقيل في رتبته * وإما المنادى المذكور فالتخارئة في رتبة اسم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه * وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعله مساوياً لما

فوقه نحو سبحان من سَمِعَ الرعد بجهدِهِ . او اعلى منه كما اذا قيل للطارق من هذا فقال
فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد به اسم الجلالة . والعلم
في الثاني اعرف من الضمير لتخصيصه المسمى كما ترى

فصل

في الضمير

يُكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالْضَمِيرِ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْحِجْرُ أَيْضًا إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية . وهو يكون
الحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم ذكره نحو زيد
ضربته * وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون
متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا لِفَصْلِ كَأَنَّا إِذْ رُفِعَا إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مُفَرَّعَا
وَأَلْتَأَمَّ صِلَ وَالنُّونَ وَالْوَاوُ أَلِافٌ وَيَاءٌ أَنْتَى وَعَلَى الرَّفْعِ تَقِفْ
وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا رَفْعَ لَهَا وَنَا لِكُلِّ شَبَلَا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل ابي .
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واياه . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه كقبح
وانت وهما واينا واياها وهلم جرا * واما المتصل فهو تاء التكلم والمخاطب ونون الإناث
وواو الجماعة والفاء الاثنين وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع الا فاعلاً او
نائب فاعل * ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع في موضع
النصب والحجْر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها * ومن ذلك نا وهي تحيط بالمواضع
الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضائر الرفع
المنفصلة هي ما وُضِعَ للتكلم والغيبة برمتيه نحو انا وهو وهما . واما انت وفروعه وضائر
النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة في الثانية اياً بكسرهما وما يليهما
حروف تدل على المعاني المقصودة بهما كالمخاطب والتثنية والجمع وغير ذلك * واجازوا

نسكين هاء هُوَ وهي بعد الواو والفاء نحو وَهُوَ الغفور الودود وَهُوَ على هدى من ربه
وهو كثير شائع. وبعد اللام نحو ان هذا لهُو الحق وهو قليل * واما الضمائر المتصلة فهي
المذكورة آنفاً على حدتها. وما يلي التاء والكاف والهاء في نحو ضربنا ورأيتكم ومررت
بهن حروف كما مر في المنفصل * واختلف في ضمير الغائبة والمخفون على انه هو الهاء
وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكور كسائر علامات الفروع * واذا لم
تكن الهاء مع الالف انضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه
وبه وأعطي. وتُشبع حركتها بعد متحرك نحو له وبه. ويجوز اشباعها واختلاسها بعد
ساكني نحو منه ويدعوه. ولها مع المثني والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد * واما
التاء والكاف فتفتحان للمخاطب وتُكسران للمخاطبة وتُضمان لكل ما سواها بالاجمال *
والنون مفتوحة على الاطلاق. والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء
التقاء الساكنين غير مسبوقين بحركة تجانسها فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم.
وتكسر ياء المخاطبة في نحو لا ترضي العار. وتُفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدي
ابنتي. ويجوز فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَرُ
وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهَ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٌ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه
عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا * واستناره يكون في كل ما يرفع من الفعل نحو اقوم وقم.
وشبهه وهو اسم الفعل نحو صة وحذار. والوصف حقيقة كالضارب والمضروب. او
تاويلاً كما في الرجل التيمي والشاهد العدل. والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً
زيداً. فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يُعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت
او هو بحسب ما يقتضيه المقام * وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور
بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليها كما سيأتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً
وذلك في ما عاملة لا يرفع الا الضمير نحو قم. ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عاملة
يرفع الضمير والظاهر جمعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد. فان الاول لا يخلو
من الضمير ابداً. والثاني يتضمن تارة ويخلو منه اخرى كما رايت. وهذا هو المراد

بوجوب الاستتار وجوازه * وإعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره .
والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يختص بضمير
الغائب والغائبة الآ في افعال الاستثناء وإفعل التعجب والتفضيل فانه يجب فيهن

على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا مَكَنَ وَصَلَ أَنْ يَقَعَ إِلَّا كَسَلَيْهِ وَكَتَبَتْهُ أَمْتَعُ
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَبِالْخِيَارِ إِنْ لَبَسَ أَمِنْ
وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَالْفَصْلُ التَّزِمُ فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيْبًا فَأَحْكُمُ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو
الاختصار والتفصيل اخصر من المفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو
اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه
كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران *
والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن .
والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سَلَيْهِ وزيد ظننتكهُ والصدق كَتَبَتْهُ . او اسماً
نحو الدرهم انا مُعْطِيَتُكَ وعجبت من ظنكهُ كريماً واعجبتني كونكهُ * غير ان الفصل مع
الاسم ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومٍ الفنى وكونك اياه عليك يسيرُ

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر
المبتدا في الاصل والخبر لا حظ له في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد من
تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك
اياه واعطيتك اياه ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيتك اياه لاحتمال
ان يكون كل واحدٍ منها اخذاً او ماخوذاً فلا يظهر المراد * واما اذا لم يكن احد
الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتك اياه . الا اذا اختلف لفظها في
الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتها واعطيتها اياه * وإعلم ان اتصال الضمير وجوباً
يكون في ما وقع محصوراً نحو أمر ان لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً بعامل في ضمير قبله
غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت

من ضرب الأمير اياك . او منصولاً بمنبوع نحو يخرجون الرسول وياكم . او منصولاً معه نحو سرت وياك . او كان عاملة مضمراً نحو لو انتم تملكون . فان الضمير فاعل للفعل مقدّر بعد لو فلها حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخراً نحو اياك نعبد . او معنويّاً نحو هم المنفخون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلبس مرجعة كما سيأتي * واما في غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي بالاجال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا الأكّ ديارُ

وكقول الآخر

وما أصحاب من قوم فاذكّرهم ألا يزيدهم حباً اليّ هم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضيّبت اياهم الارضُ في دهر الدهارير
فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حباً اليّ . وضمنتهم الارض . ولكن عدل عنه لضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوَدَهُ يَشْتَبِهُ فَفَصَلُّوا كَأَنِّي الْفَتَى رَامِيهِ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلبس مرجعة فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو ابني الفتى راميهِ بناءً على ان الابن رامي الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحتمل ان يعود الى الابن وهو المراد . والى الفتى وهو الأرجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبر عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخراً عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميهِ هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فافتضى ان يكون مرجعة وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى رمياً * واما اذا لم يقع التباسٌ نحو زيدٌ هُندٌ ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذُرِّي المجد بأنوها وقد علمت بكته ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا
لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَرَارَ أَهْلَهُ
زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِّسُ أَصْلَهُ
وَكَاثِنُوعُوا فِيهِ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ
يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَدُونَهُ يَخْلُ عَوْدُ الْمُضِيرِ
فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِدَاعٍ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديراً نحو زار اهله زيد لان زيداً في بنة التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اقعوا في الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالنقاعة هي الغنى * او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيداً . ورتبة رجلاً زارني . وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيداً لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * اما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما ارتكب فيه الاضرار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او تكرار الفاعل الظاهر وهو محمل بالنصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعِلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمَا

وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَجِيَّ يُنْقَلُ وَيَعْضُهُ كَقَفْعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعْبِدِ شَمْسٍ رُكْبًا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي عُلِقَ عليها لتعيينها وذلك بحسب
الوضع. فخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى. وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان
اختصاصها بما هي له مفيدٌ بحالة دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد
الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في
التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منقولاً من صفة
كعباس. او مصدر كفضل. او اسم جنس كاسد * او من فعل. إما ماضٍ كما بان.
او مضارع كيجي. او امر كما ضمت علماً لمكان * او من صوت كغاق علماً للغراب. او
من جملة كما سبي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في غيرها. وهو إما
معدول كعبر وحذام. او غير معدول. وهو إما ان تكون مادته مستعملة في الكلام
كما في المعدول. او غير مستعملة كقفعس علماً لرجل * والعلم إما مفرد كما رايت او
مركب. وهو إما اضافي كعبد شمس. او اسنادي وهو المنقول عن جملة شباب قرناها
علماً لامرأة سُميت به نفاؤلاً لها بطول الحيرة حتى تشيب ذواً بتاها. او مرجي كعدي
كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية. وفاعلها قد
يكون ظاهراً كما رايت وقد يكون مضمراً. وهو إما بارزاً كأطرقاً علماً لمفازة. او
مستتر ككتا بط شراً علماً لرجل. وأما الاسمية فلم تسمع التسمية بها * وهذا المركب مبني
يجمى على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * وإما المرجي فهو معرب
ما لم يكن مخنوماً بونه كما علمت. فان كان مبنيّاً قبل التسمية كخمسة عشر وحيص بيص
فان شئت ابقيته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال
معنى المحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * وإما المركب الاضافي

فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأَمٍّ أَوْ أَبٍ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْدَبٍ
وَكَا لِرَّشِيدٍ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلَ الشَّفَرَى لِلْوَضْعِ

وَهُوَ كُنْعَتٍ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الصَّنِ بَحِيرٌ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بآب أو أم كاي بكر أو أم جندب كنية امرأة . قبل او بابن كابن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماة كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . او ضمة كالشغري اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب * وحكم القلب ان يؤخر عن اسم ما لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر
 بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمَّا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بيطن شريان يعوي حوله الذيب
 وهو نادر * وما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف القلب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
 اقسَمَ بِاللّٰهِ اَبُو حَنْصِيٍّ عُمَرُ ما مسها من نسي ولا دبر

وتأخيرها عنه كقول الآخر

وَمَا اهْتَرَّتْ الْاَفْلَاكُ مِنْ اَجْلِ هَالِكٍ سمعنا به الا لسعد اي عمرو
 وكذلك تجري مع القلب . غير ان الاشهر تقديمها عليها جميعا فيقال ابو حنص عُمَرُ
 الناروق ونحو ذلك

”وَالِاسْمُ وَالْقَلْبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا اتَّبِعْ ثَانٍ مِنْهُمَا اَوْ قُطِعَا“
 ”وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا اِيَّاهُمْ فِي الْمَعْنَى اَضِفْ مُبْتَدِلَا“

اي انه اذا اجتمع الاسم والقلب يجوز اتباع الثاني للاول بدلا او عطف بيان . ويجوز قطعه عن التبعية مرفوعا على انه خبر لمبتدئ محذوف تقديره هو او منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف تقديره اعني * ويجوز اضافة الاسم الى القلب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحرف او مركبا كعبد الله لان الاضافة تفضي التجريد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كانت القلب وصفا معرفا بال كالرشيد لان الوصف من شأنه الشيوع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرف كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او النفع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالاوجه الثلاثة . فتدبر

وَعَلِمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ بَحِيَ فِي الْمَعَانِي

فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أُسَامَةَ الْأَسَدَ جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهُ النِّكَرَةِ لِقَدَرِ الشَّخْصَةِ الْمَخْصَرَةِ

اي ان من العلم ما يُعَلَّقُ على الجنس برُمته . وهو يكون في الاعيان كأُسامة لجنس الاسد .
وقد يكون في المعاني كبرة لجنس البر . وكل واحد منها بعم افراد جنسه لانه قد وُضع
للجنس بجمليته لا لبعض الافراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وإن كان معرفة
في اللفظ * وهو يكون اسما كما مر . وكية كاني جعدة للذئب وام عامر للضبع . ولانبا
كالاخط للهر وذي الباب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص
في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به وتنصب النكرة بعده على الحال ويتمنع من
الصرف اذا وُجد فيه مع العلمية علة اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ نَجَارَ

ولا يُضَاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنْعَت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية

وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدٍ فِي ذَا الْبَابِ إِنْ يَغْلِبْ دَخَلْ

اي ان ما يُضَاف الى معرفة او يقترب بأل العهدة اذا غلب على بعض الشركاء فيه
يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد
الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق الغلبة
عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالأعشى فيخصص بالاضافة كأعشى تغلب
وأعشى همدان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضِيف اليه علما كما مر او
غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءَ لَفْظِ الْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تُحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعَرَّبٍ فَذَاكَ يُعْطَى الْحَقُّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسما لفظ الكلم تعد من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي تُحْكِي على
اصليها ما عدا اسما لفظ الاسماء المعربة فانها تُعْطَى حقها من الاعراب . فيقال مثلاً قام
فعل ماضٍ . وقُم فعل امير . وامس اسم زمان . ونعم حرف جواب . وهلم جراً باجراً
كل واحد على ماله في اصله من الحركة او السكون * ويقال اي اسم موصول بالتنوين

منصرفاً على تأويله باللفظ كريد وبالوجهين على تأويله بالكلمة كهند * وربما أُعرب

المبني من هذه الاسماء كقول الراجز

ليت وهل تنفع شيئاً ليت ليت شيئاً بوع فاشتريت

وقول الآخر

نحب بالله من يخضك بال ودّ فما قال لا ولا نعا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وإنما هم عن قبل وقال . فروي بالنفع على الحكاية وبالكسر والتنوين على الأعراب * وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا إله إلا الله كنز من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب * وعلى ذلك نفع جميع هذه المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الإشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشِرُّ وَذَيْنِ تَيْنِ لِيَشْنَى مَا ذِكْرُ
وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِي وَذِي جَائِزِ إِشْبَاعٍ كَذَا نِي تِه تِه
وَالْجَمْعُ مَطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأَوْلَى وَالْكُلُّ هَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

أي انه يُشار إلى المفرد المذكور القريب بِذَا . وإلى انشائه بِتَا . وإلى مشناه بِذَيْنِ . وإلى مشناها بِتَيْنِ * ويُشار إلى المؤنثة أيضاً بِذِي وَذِي بِسكون الهاء وَذِي بِكسرها اخْتِلَاسًا وإشباعًا . وكذلك فِي وَتِه وَزِي جَارِيَتَيْنِ على هذا الأسلوب في السكون والحركة * ويُشار إلى الجمع مَذْكُورًا وَمَوْثَقًا بِأَوْلَاءَ ممدودة وهي لغة أهل الحجاز ومنصورة وهي لغة أهل نجد . وأولى أفصح وأشهر * وتدخل هَا التَّنْبِيهِ على هذه الاسماء جواراً وهو الأكثر في استعمالها فيقال هذا وهانا وهذان وهاتان وهلم جرا

وَالْكَافُ فِي التَّوَسُّطِ أَلْحَقُ ذَاوَتَا ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ أَلَى
وَاللَّامُ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا وَالْجَمْعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شِدْدًا

وَمَا لَتَنِيهِ مَعَ اللَّامِ أُمْتَنَعَ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَفْعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وذاك وذيك وتيك. وتلحق ما لغير المفرد وهو المثني والجمع فيقال ذانك وتانك وأولئك وأولاك. ولا تلحق ذه وته واخيهما فلا يُشار بهن الى المتوسط * وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المنصور فيقال ذلك وتالك وتلك وأوليك. ويتمنع دخول حرف التنبيه معها لانه يُشعر بالقرب وهي تُشعر بالبعد فيتعارضان. بخلاف الكاف وحدها فانه لا يتمنع الجمع بينهما لان فيها طرفاً من القرب لدلالتهما على المتوسط ومن ذلك قوله رأيت بني غيرآء لا ينكرونني ولا اهل هذاك الطرف الممدد

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تستعمل الا به * واما صيغة الجمع الممدودة والمثني فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأوليك للجمع ويشددون النون للمثني دلالة على البعد. وعليه قرئ ذانك برهانا من ربك. وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التنبيه من اسماء الاشارة تخلص بذاتنا لانها الاصل فيها. وأولئك تُستعمل غالباً لمن يعقل ويقل استعمالها لغيره كقول الشاعر

دُمُ المَنَارِ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللُّوِيِّ وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوَّلِكَ الْإِيَامِ
وَكَأَلْمَثْنَى مِثْلُهُ مَعَ الْبِنَا غَيْرَ كَمَا تَجْعَلُ إِبَّايَ أَنَا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثني في الصيغة يُغير كما يُغير المثني بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً. ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اباي وانت اياك وهم جراً. وهو مذهب الجمهور

وَلِلْمَكَانِ مِثْلُ ذَا جَاءَتْ هُنَا طَبَقًا وَثَمَّ لِلْبَعِيدِ عَيْنَا

اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذَا مطابقة لها في ما مر من الاحكام. فيقال هُنَا وهُنَا عند الاشارة الى المكان القريب. وهُنَاك وهُنَاك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد. وقد يقال هُنَاك ايضاً * وَثَمَّ يفتح الثاء والميم المشددة يُشار بها الى

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجرح بالحرف فيقال
نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هنا لك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصل

وَيُوصَلُ الَّذِي أَلْتَمَسَ مَا وَآئِي وَأَلَّ وَذَا كَذَاكَ ذُو فِي آلِ طَيِّ

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للمفرد
المذكر . والتي مؤنثه . وما يليها للجميع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها
مختصة بلغة بني طي * وكلها اسماء بالاتفاق الا آل فقد اختلف في اسميتها . والجمهور على
انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتقي ربته والضمير لا يعود الا
الى الاسماء . واما افعال الصفة بعدها ما ولة بالنعل وهي لا تأوّل مع الحرف لانه يبعدها
عن شبه النعل * واما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف
استهين تعاقب الاعراب عليها فيقال الى ما بعدها على سبيل العارية * قال الشيخ
الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاء في ضارب فاکرمت
الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلَى بَعْدَ أَلْتَمَسَ اللَّتَانِ وَاللَّائِي تَلَا
كَذَا اللَّوَايَ جَاءَ وَاللَّاءِي اسْتَزِدَّ وَكَأَلَا لِي اللَّاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرَدَّدَ

اي كما ان اللذين والذين واللى تنفرع من الذي ثنية وجمعا تنفرع من التي اللتان
واللائي واللواني واللآءي . غير ان اللى قد تستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر
مما حبها حب اللى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
وكذلك اللآءي قد تستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر
هم اللآءي أصيبوا يوم فلج بداهية تيمد لها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال
وَمَا لَهَا تُنِي كَذِينَ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تُخْتَلَفُ
اي ان ما وضع للثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثل ما وضع له من اسماء

الاشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً. وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب في الصحيح كما علمت هناك * واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً. وهي تختص بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقل

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرَبِّهَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عَمَّا

اي ان من يختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل. فيقال رأيت من حدثك وسمعت ما يقول * وقد تستعمل من لغير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ بَعِيرٍ جَنَاحُهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

اولا اختلاطه بالعقل نحو يسجد له من في السموات ومن في الارض * وتستعمل ما للعاقل المختلط بغيره نحو يستج لله ما في السموات وما في الارض. ولصفة العاقل المهمة نحواني نذرت ما في بطني محرراً. نعم كل واحدة منها العاقل وغيره كما رأيت غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ قَطْ

اي ان اي تبني كسائر الاسماء الموصولة متى اضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها. وذلك انما يكون في ما اخبر فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني ايمهم قادم ايمهم هو قادم. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف لتصح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة انظروا نية. اما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف. واما نية فلان المضاف اليه لا ينوي الا عند فقهه من اللفظ وهذا موجود. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستذكر في انها قد حذفت عنها ما تنقصر اليه لبيان معناها فتبني مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايمهم افضل

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني ايمهم هو قادم. واهم يقدم اوفي الدار. وائي هو قادم. وائي قادم. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان اي تستعمل بلفظ واحد في المشهور. ولا نضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغلها في الابهام احتاجت الى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها الا مستقبلًا مقدماً عليها كما رأيت. اما استقبالة فلانها

موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع التناهي بينهما . وأما تقديم فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا يكون إلا متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَاتِلِي اسْتِفْهَامَ مَا أَوْ مَنْ وَلَمْ تُشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبٍ تُضَمُّ
اي ان آل تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُسْتَعْمَلُ مكان الجملة الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيأتي والأ في حرف تعريف بالاجماع * وإما ذا فتحها ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشَارٍ بها ولا مركبة مع احدها . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رأيته . وعلى ذلك قول الشاعر ماذا نظن بسلى ان الم بها مرَّجَلُ الشَّعْرِ صَافِي اللَّوْنِ مَرَّاحٌ
وقول الآخر

مَنْ ذَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى الْكُرَى فَعَسَى خِيَالِ احِبِّي بِلِقَائِي
فان أريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يُعْتَدُّ بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً واحداً يراد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر يا خُزْرُ تَغْلِبْ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفْنِ إِلَى الدَّيْرِ بَيْنَ نَحْنَانَا
اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو لماذا انيت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة لانه لا يصلح للصلة . وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت اخبر ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيها على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني عن مبتدأ مضمر اي هو زيد . والعائد محذوف في صورتين اي ما الذي صنعته ومن الذي

ضربتة . وعلى ذلك قول الشاعر
 أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاهِلُ أَنَحِبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَالٌّ وَبَاطِلُ
 ويُقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعت أخيراً أم شراً . وإذا قيل من ذا ضربت يُقال
 زيداً . بالنصب فيها على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية .
 ونقدبر الفعل في الثاني أي ضربت زيداً . فتأمل

”وَذُو بِلْفَظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْبَبُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

أي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر
 فَاِنَّ الْمَاءَ مَاءً اَي وَجَدَي وَبَثَرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوِيْتُ
 أي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر
 وَإِمَّا كَرَامٌ مُّوسِرُونَ لَقِيْنَهُمْ فَخَسْبِي مِنْ ذُو عَنَدِهِمْ مَا كَفَانِيَا
 بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مختصة ببني طي كما مر
 ولذلك يقال لها ذو الطائية

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صِلَةً مَعْمُودَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
 فَاسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرْتَ مِنَ الْجَمَلِ وَالظَّرْفَ وَالْعَجْرُورَ فِي مَادُونِ أَلْ

أي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة لينتم معناه بها . وحكم الصلة
 ان تكون معهودة عند المخاطب لينتسب بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير يعود
 اليه مطابقاً لثربط به * ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود اتخذوها من
 الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والعجور لانها
 يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَل من الموصولات لان صلتها مفردة كما
 علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلق او انطلق غلامه . والتي عند الامير او في داره
 ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والعجور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا يقال جاء
 الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص في نفسه لا
 يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لينت كرم لان الانشاء لا يكون معهوداً ولا يحكم به فلا
 يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التبعية فلا يقال جاء الذي

ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصل . وهو المنعارف . ومنهم من نظر الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصل ككلمة واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناءً على ذلك لا نتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يتغير عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضارين كلهم زيداً . ولا الذي زيداً اكرمني . ولا جاء الذين الا زيداً اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يارجل احبه الا في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فَإِنِ عَاهَدَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ بِصُطْحَانِ

وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذَاكَ الَّذِي وَإِيكَ يَعْرِفُ مَالِكًا وَالحَقُّ يَدْفَعُ تَرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

مَاذَا وَلَا عَنَبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتَ أَمَا بِحِطْبِكَ بِاللَّحْجِ أَمْ شَرٌّ وَتَضَلِيلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصل معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يأتي في فله درهم * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصل . وذلك اذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خلّت من الضمير اكتفاءً بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من الارتباط كما ترى وَالْعَائِدُ الْغَيْبِ أَقْتَضَى كَيْفَ اتَّقَى وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقَ

اي ان الضمير العائد الى الموصل يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقة لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصل خبراً عن ضمير قبله لتكلمه او مخاطبته حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدبنار وانت الذي ركبت الفرس وعليه قول الشاعر وانا الذي قتلت بكرًا بالقنا وتركت تغليب غير ذات سنام

وقول الآخر

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَنِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَوْمٌ

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر
 لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عتي
 وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصل المشترك يُختار
 فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضدً فتختار
 مراعاته نحو رأيت من النساء من لا تعجيني وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او
 يقع التباس بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحو أكرم من زارك لا من زارتك * فنامل
 وحذف ذي النصب ولو معنى يقع والصدر عن فرد مع الطول ارتفع
 اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المفعول به نحو لا اعبد
 ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافة لفظية نحو فاقص ما انت قاص ابيه
 ما انت قاضيه . والمجورور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب ما تشربون اي
 مما تشربون منه . ويشترط فيه ان يكون قد جر بما جر به الموصل كما رأيت * وكذلك
 يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتداً مخبراً عنه بمفرد . وذلك بشرط
 طول الصلة فتختف بحذفه كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوا . اي بالذي هو قائل *
 فلا يحذف في نحو الذي هو يعطي الالف . ولا في نحو الذي هو أمام الجيش . لان الضمير
 فيها يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون صلة بخلاف المفرد
 كما مر فينوت المقصود * فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو
 فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك مع اي لقيام الضمير
 المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مر * واعلم انه لا يجوز حذف العائد المنصوب في
 نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضارب زيدا لما هنالك من
 الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يوم ان الاصل ضربته فينوت
 الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . واما في الثاني فلعدم استقلال
 ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية آل خفية فيعني عود الضمير المحذوف اليها .
 وندر حذفه معها كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيج له صفو بلا كدر
 اي ما المستفز الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التحويل كقول
 الآخر

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم البناء
او التعظيم كقولهم بعد التثنية والتي. فان الصلة قد حذفت فيها اشعاراً بان مضمونها قد
بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفها

وَوَصَلَ أَلٌ وَصَفٌ بِفِعْلٍ أَوْ لَا إِذْ كَانَ بِأَجْزَلٍ مَعْنَى عِدَلًا

اي ان أَل الموصولة تكون صلتهما ما يَأُول بالفاعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
المفعول. وذلك لانها جاءت على صورة أَل التعريف المخصصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يَأُول بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانها يعادلان الجملة الفعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة كالحسن
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
فتكون أَل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً. والاول هو المختار عند الاكثرين * واما افعال
التفضيل فلا خلاف في كونها لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرده العمل
المذكور كالصفة المشبهة فتكون أَل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان
امثلة المباعدة كالضارب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لال. ويشتد في
الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس ونحوه
ما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامدة

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلٍ تَنْظِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ
لَكِنَّهَا قَدْ مُزِجَتْ كَالْأَجْزَاءِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَنَعُ

اي ان حق أَل ان يعلق الاعراب عليها كباقى الموصولات التي بعضها يعرب لنظراً
وبعضها محلاً. ولكنهما لما امتزجت بالصفة حتى صارت كاجزاء منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها * وقيل
ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر. وقيل غير ذلك مما لا فائدة
في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ

وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافَقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارَقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام الشخصية *
واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت . لان الضمير
الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب والغائب بما يعود اليه . واسم الاشارة بالحضور .
والموصول باصلة . ومحبوب آل بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة . والمنادى بالقصد
والاقبال عليه . غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحب كاصلة . وما هو مفارق
كما قصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرفة بالآل والمضاف والمنادى
لان لكل واحد بابا نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعولات

الْإِسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعًا مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبُنِيَ فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدَ الْوَطَنِ

اي ان الاسم كلة معرب مجسب الوضع لانه يكون تارة محكوما عليه وتارة محكوما به فيكون
مبتدأ وخبرا وفاعلا ومنفوعا وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني .
بخلاف الفعل والحرف فان لها مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنينا عن الاعراب *
ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرب من غيره شاردا عن وطنه المألوف
وَمُقْتَضِي الْأَعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ إِنَّ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب من نحو الفاعلية والمنعولية وغيرها * واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد منه في
الكلام . فان لم يكن لفظا كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالابتداء في نحو زيد
قائم * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعُمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أَنْعَقَدَ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٍ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو قام

زيدٌ. وغيره يُحَسَّبُ فضلةً في اللفظ لانه زائدٌ عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام كالمفعول به في نحو ضرب زيدٌ عمرًا وان لم يكن فضلةً في المعنى لاحتياج العبارة اليه في اتمام المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فِرَضٌ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خِفَضُ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبة. والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة. والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات. وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام. والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز. والشبيه بالمفعول به وهو ما نُصِبَ على طريق التوسُّع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي. وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام. واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه. فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلامٌ زيدٌ. وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلامَ زيدٍ. ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرَّني قدومُ زيدٍ. وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضاربُ زيدٍ * وقد اُحْتُجَّ من العمد بالفضلات المنصوب في باب النواسخ. وبالمضاف اليه الجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون الجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْإِصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْمَحْرَفُ لَهُ كَالْآلَةِ وَالْإِسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ يَحْمِلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل. والحرف محمول عليه لانه ينوب عنه كما مر وهو نظير آله له بوصل بها معناه الى معموله * واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيهما الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالبًا كما سيجي

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العامل اللفظي بالمفهوم بها حقيقة او التي في حكم المفهوم بها وهي المقدرة. وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح *

ويدخل تحته ما كان النعرد فيه لفظاً وحكماً كما مرّ. او حكماً فقط نحو هل من احد في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي فيكون معوله في حكم المجرد

وطلبُ العاملِ معنى يُعتمدُ في عملٍ له فنالَ اسماً جَمَدَ

اي ان طلب العامل للمعول في المعنى يُعتمد في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد

كالمتبدا في قول واسم العدد والمضاف كما ستري

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَالْغَيْرِ بِإِهْمَالِ حُكْمِ

اي اهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعلموه فيه كاعمال الفعل وحرف الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقبيل يكون متمكناً راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف والاستفهام * وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل واحد منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُبَّةُ الْعَامِلِ صَدْرُ أَجْمَلَةٍ وَعَمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر قبل المؤثر * ورتبة العدة من المعولات ان تكون قبل الفضلة لان ما يفتقر اليه الكلام في تركيبه مقدّم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه لما نفع او غرض كما ستري فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنَ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرَّفَا وَغَيْرُهُ التَّرْتِيبُ مَعَهُ وَجَبَا مُبَاشِرَ الْمَعْمُولِ وَالْمَحْذَفِ أَبِي

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معمله من غير المتصرف كالنعل الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يشل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما ستري

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَفَرُ لَأنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ
وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْاجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبْ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقول الاعداد به * وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبيا عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائما زيد وجاء الذي زيدا ضربا . بخلاف الاجنبي عنها جميعا نحو كان اخاك زيدا ضاربا فلا يجوز اعتراضه بينها ما لم يكن ظرفا نحو كان عندك زيدا جالسا فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبيا عن المسند والمسند اليه لانه لعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيدا لمضمون الكلام فيكون زائدا فيه ولا يكون اجنبيا عنه . وهو مع ذلك يقترب بحرف الجز فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما سترى بالاستفراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثِّرًا فَالْآثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لَا يَغْيِرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احدي وهل رايت من رجل . فان كل واحد منهما مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ أَقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَقْتَضَى الْمَعْنَى فَيَا لَلْفِظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل مقتضى اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائدا كما مر ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمفعولية ولفظه يقتضي الجزر بالاضافة فيحكم فيه بالجزر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يُرْتَضَى اِنْ لَمْ يُصَادِفْ مَا نِعَا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر .

او غيره نحو سرتي قيام زيد وزيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا امرأة
وزيد ضارب عمرو وبكر يجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبها مراعاة
لحليهما باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا
زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لئلا تلزم زيادة
من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيها على انه هو المقصود بالبناء كما
سيأتي في باب

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه
على اتباع المعنى لان المعنى امر وهي تضعف الاعتماد عليه * واعلم ان اللفظ الذي يتبع
هو لفظ العرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما
سيأتي نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيها يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمنفردة نحو
ضارب النقي الجميل . ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب
الذي يقتضيه في لفظ المتبوع في الكلام النصب . وكونه فيه بحق الاصاله . ووجود المحرز
اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر
الرفع . وهو يحصل بالاصاله . والمحرز موجود وهو الفاعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزيد
وعمر الا انه لا يقال في النصب مررت بزيدا . ولا الحسن الوجه . والحديث بنصب التابع
دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على
المفعولية الاصلية كما سيأتي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب
لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال بدخول الناصخ . فتدبر

وَلَمْ يُفَسِّرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلَ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملا في ذلك
المعمول نحو زيد ما رايت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
لانه لا يمكن ان يعمل فيه لا اعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده
في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملا آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في
معمول ذلك العامل نحو زيدا ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله يفسره

الفعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سلط عليه بان يقال زيداً ضربت .
بخلاف الاول فانه لا يقال زيداً ما رأيت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فسر شيئاً يجب تأخيره عنه لان المفسر لا يكون قبل المفسر . وهو يشمل
المفسر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك
فلعارض كما سيجي * وما اتي لمعنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر
ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدم على
المدلول لانه مرتب عليه

وَكُلُّ مَا خُصَّصَ مَعْنَى قَدْ مَا وَالْعَكْسُ فِي التَّحْصُورِ لَفْظًا لَزَمًا
وَكُلُّ مَا بَيَّنَّ الْحَدِيثَ الْخُبْرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجَدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك نعبده .
وعكسه ما خص بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا
البلاغ * وكل ما بيني عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فتقول البست
زيداً الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست
الثوب زيداً من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيها كما سيجي في باب المفعول به
لان ذلك يعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَيْنًا وَأَعْدِلْ لِلدَّاعِ دُونَ تَقْضِي حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقاً لا يعدل عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول
كاللباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً ركبياً . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها
بخلاف الاصل فيقولون لقيت ركبياً رجلاً لئلا يلتبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح
لوصفها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضاً بما يعترضه كاعتراض
الداعي الى العدول عن الاعراب في اي الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرَبَّمَا تَعَبَّرَ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمَصَاحِبَةِ

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لنقص المشاكلة بينها كما يُضْمُّ تابع اي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويُنْبِئُ المُعَرَّب اذا اضيف الى المنبئ كما مرَّ وغير ذلك ما ستقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي اُغْنَفُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَّلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بالاسامحون به في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ وسخْلِها بدمهم وربَّ رجلٍ واخيه لقيتمها ومررت برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدتين . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كلُّ سخْلِها وربَّ اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيُحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ أَعْمَلٌ أَوْ قَدْ أَهْمَلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المَهْلَ حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على إذا كما سيأتي في موضعه وربَّما بعضُ النقيضِ يُحْمَلُ عَلَى النَّقِيضِ كَنَظِيرٍ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يُحْمَلُ على نقيضه فيجري مجراه كما حُمِلَتْ لا النافية للجنس على اَنَّ التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَلُ عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تُعْتَبَرُ جامعا في العطف نحو اضحك وابكي كما تُعْتَبَرُ المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ في الفاظ معلومة وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيْهُ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُبْنَى على النادر حكمٌ فلا يُقاس غيره عليه * وكذلك لا يُعْتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يُعْمَلْ بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّ قِطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ

وَلَيْسَ يَخْطُوكُلُّ مَا الصَّدْرُ لَهُ ظَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدّد على المعول الواحد فلا يُقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيداً فاعل النعلين جميعاً وإنما يكون فاعلاً لاحدها وضميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنازع * ولا يخطئ كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يُقال علمت ما زيداً قائماً. ولا الى ما قبله فلا يُقال زيداً هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط والاحرف المشبهة بالافعال سوى أن المفتوحة الهزئة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما ستعرف. وكل ما دل من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره. وكل ما يربط به جواب القسم او غيره. فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أمهم في الدار. او حرف جرّ نحو الى ابن تذهب. وذلك لشدة اتصاله بهما حتى يصير معها كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معها عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل. ومن ثمّ تعيّن ان يعمل فيه العامل المتأخّر نحو من رأيت وكيف أصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُوصِلُهُ مَوْصُولُهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرُجُ مَعْمُولُهَا

اي ان الصلة لا تخطئ الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها. وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيداً واريد ان ازور زيداً. فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذ لا يمكن صلتهما ان تخطأها اليه لانها كالجزء منها. واما قول الشاعر اني لأحفظ غيبكم وبسرّي لو نعلمين بصالح أن تُذكرني اي ان تُذكرني بصالح فتأدرّ دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلُهُ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي يُوصَل بالخبَر دون الانشاء. لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند المخاطب قبل

ذكرها وصلة المحرفي لا بد أن تأوّل معه بالمصدر. ولا نشاء لا يصلح لذلك لانه لا يعلم قبل ذكره ولا ياءوّل بالمصدر لانه يخرجهُ عن الانشاء فليس له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها مما يشبه الفعل. وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما سيأتي بالتفصيل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهُوَ أَخْصَرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته. وكلما ابعد عن الاصل المشبه به كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل. فان اسم الفاعل اضعف من الفعل. والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل. وافعل التفضيل اضعف منها. وسيأتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوِضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه. وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه. وياء المتكلم المعوّض عنها بالناء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به على شيء بامرٍ يربط بالحكم عليه كالخبر فانه يربط بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من بينهما كما ستقف عليه. وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يُقَيَّدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه يخص بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري لانه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكِرَةِ تُسْتَخْلَفُ أَجْمَلَةٌ فِيهِ مُخْبِرَةٌ

وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سِيكَ لِدَاكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كعمت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يُشكَلُ بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تأويل كما ستري * والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تأويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف. فيكون تأويل زيد قام ابوه وجاء غلامه بركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكل بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس لئستفاد الحكم عليه

من جهتها

وَالنَّكَرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدَلِّي بِهَا تَخْتَصُّ مَعَهُ كَالصِّفَةِ

أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تُقَرَّبُ من المعرفة بما تختص بواسطته كالصفة ونحوها ما ستعرف. او نعم بمصاحبتها لانه كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام * وسيا في استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحُكْمُ يَبْغِي نِسْبَةً لَا مَا وَقَعَ فِعَالًا فَذَوُ الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرَعَ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج. فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كلم يقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيداً ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جراً. فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْفِي رَاحِئَةُ الْفِعْلِ لِفَرْطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تؤثر فيه راحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فاعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت اشد يوم الحرب. فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه راحة الفعل كما ترى. وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالْتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ
وَالْكُلُّ مِنْ ذِيكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلُفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعَزَلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يحكم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفتونه منها شيء ولذلك يقال له عدل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلصقان به ولذلك يقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تستخلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما ستري بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لَهَا جَرُّهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مستنداً اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاءني من احدي ومُرُّ يزيد يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيد وجلس في الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولاً له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالِدَلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملاً من الاحكام الكلية في هذا الباب يؤخذ كالدليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته. فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ أَعْنَدُ
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها ما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات فانما هو جارٍ على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النفاة. وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمه الخاص في مكانه كما ستري

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّامِعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذَا خَلَا

اي ان الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة
يكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يُخلَّ حذفه بشيء كما سيأتي في اخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدِيلٍ

وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد
فسكر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه
نحو حمد الله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان
حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما
علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه فهو من احسن فلتنسه ومن اساء فعلها اي فاحسانه
لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف
لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو
منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرَبَّمَا اسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ كَأَلْقَطْعٍ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او
النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضرار المبتدا اي هو الحميد . والنصب على اضرار
الفعل اي اعني الحميد . فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابه ولا يجوزون ذكر
المحذوف لانه لو ذكر لآوهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْمَحذُوفُ لِلْمَرَّاتِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأمّات الابواب مثل كان في باب النواسخ وأن المصدرية

في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها اكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالحذف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه
فيصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سُرِقَ البيت فان الفاعل فيه قد
حُذِفَ لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقِيَامِ الْجُمْلَةِ
فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةً تُقَدَّرُ مَا لَمْ يَعْوَضْ صَفَقَةً لَا تَخْسِرُ
وَعِثْرَهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء
عنها بخلاف العمدة . فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم
استقلاله بدونها . وذلك ما لم يُعَوَّضْ عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الفاعل فلا
تُقدَّرُ لان الكلام لم ينجر شيئاً من القدر المطلوب لانعقاده حتى يحتاج الى تقديره * واما
الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قُدِّرَتْ نحو جاء الذي احب اي احبه . والا فلا
نحو فلان يا مرويتي اي يملك الامر والنهي . وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما
يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره . فاعرف ذلك

وَمَا لِعَلَّةٍ كَثَابَتْ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حُكْمَيْهَا
فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرَهُ تُعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ

اي ان المحذوف لعلّة كالثابت والمقدّر كالمدكور في الحكم الذي يستغناه . لان المحذوف
لعلّة قد اضطررت اللعة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدّر قد دعا اعتباره الى تقديره
فكانه قد ذُكِرَ * وذلك نحو جاءني قاضي ويا سيبويه الكريم . فان الياء المحذوفة من
قاضي لالتقاء الساكنين تُعدّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي ولذلك تُقدَّرُ عليها
الضمة كما تُقدَّرُ على الثابتة بخلاف المحذوف لغير لعلّة كياء دم ونحوها * وكذلك الضمة
المقدّرة في سيبويه المنادى تُعدّ كالضمة الظاهرة في نحو يازيد ولذلك يُرفع تابعة مراعاة

لها كما يرفع تابع زيد * وهذه النبهة المجهلة تؤخذ دستوراً في احكام الحذف والتقدير
 فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى معها عن التكرار مرة بعد اخرى * واعلم
 انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر . احدها وجود الدليل حاليًا نحو اذ دخلوا
 عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقاليًا نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا
 خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث
 ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يحذف الجار والجارم والناصب للفعل الآ في مواضع قويت
 فيها الدلالة عليه وكثير استعماله فيها * والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء . فلا تحذف
 ما المعوض بها عن كان في نحو أما انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي
 حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه . ولا الى افعال العامل الضعيف مع امكان
 افعال العامل القوي . وقد اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المنعول لان في
 حذفه تهية الفعل للعمل في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من
 اعمال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء التحلل المذكور في النظم آنفاً .
 فتدبر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المتبدا والخبر

الاسمُ لِلْإِسْنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَا أُسْنِدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مفصوداً به الاسناد يكون
 مبتدأً وما أُسْنِدَ اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب
 فانه مع تجرده ليس مبتدأً لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مُسْنَدًا
 اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقام اخواك
 لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أُسْنِدَ الى المتبدا ما
 وقع بعد المتبدا المُسْنَدَ الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما
 ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملةً او شبهها كما سيأتي لان
 اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

قِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورُهُ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ
وَقِيلَ لِلتَّعْبِيرِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوَّلَى إِذْ عَنِ التَّقْدِيرِ اعْتَرَلَ

أي قيل ان المتبداً قد اقتضى الخبر لانه بطلبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رأيت فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب. فيكون عامل المتبداً معنوياً وهو التجرد. وعامل الخبر لفظياً وهو المتبداً * وقيل ان التجرد عامل فيها جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيها معاً فيكون عامل الفريقين معنوياً. وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذا من اقوالها. والاول منها اشهر بين النحاة غير انه منتقد بان المتبداً لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منه ولم يحز الفصل بينهما كما هو شأن العوالم الجامدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المحققين

وَالْمُبْتَدَأُ كَيْمَا يُفِيدُ عُرْفًا فَإِنْ أَفَادَ تَكْرَةً فَقَدْ كَفَى
وَذَلِكَ فِي مَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّرَ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّائِي
وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْنَدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

أي ان حكم المتبدا ان يكون معرفة لكي يفيد اذا أخبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد. فان افادت التكررة بوجه ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقر بها من المعرفة لتقليد الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرفة بالجنسية * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبهن الله. او معنى نحو كل يعمل على شاكلته أي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو ولعبت مؤمن خير من مشرك. او تقدير كقولهم شر أهر ذا ناب أي شر عظيم. او معنى نحو رجيل عندنا أي رجل صغير. وحكمة ان يكون مختصاً موصوفه كما رأيت والامتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس التكررة كقولهم غرة خير من جرادة. وتارة بوقوعها في سياق النفي نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امير في البلد * والمتبداً مقدّم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبنى عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً أي في بعض الصور لعارضي كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالانكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون

النكرة عاملة نحو امرٌ معروفٌ صدقةٌ . او مخبراً عنها بظرفٍ او شبهه مُقدماً عليها نحو فوق كل ذي علمٍ عليمٌ وكلُّ أجلٍ كتابٌ * او خلفاً من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذ بقرملة اي رجلٌ ضعيفٌ * او واقعة بعد اذا النجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب * او

بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مِقةٍ لما استقلت مطاياهُنَّ للظعنِ

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاءاً فذ بدا محباً ك اخفى ضوءه كل شارقي

او بدونها كقول الآخر

الذئب بطرقها في الدهر واحدةً وكل يومٍ تراني مُدبّةً بيدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرةٌ سجّدت * او يعطف عليها معرفةٌ نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار . او نكرةٌ مخصوصةٌ نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا * او

يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءٌ ويومٌ نُسَر

او الدعاء نحو سلامٌ على ابراهيمٍ وويلٌ لكل همزة الى غير ذلك ما لافائدة في استنباطه * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولاً عَلَى مَوْضُوعٍ
فَعَرَفُوا مَا قَيَّدُوا عَنْ مَعْرِفَةٍ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهُوَ مَعْنَى كَالصِّفَةِ
وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يَسْتَفْهِمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْدَأِ يَقْدُمُ

اي ان الخبر عكس المتن في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرة لانه وصف المتن في المعنى فيقتضي ان يكون شائعاً كما هو شان الوصف والشيوخ من شان النكرات . وان يكون مؤخرًا لانه حكمٌ قد حُبِلَ على موضوعٍ والحكم متأخرٌ عن المحكوم عليه * فان كان الخبر مقيداً اي غير شائعٍ مخبراً به عن معرفةٍ جاز كونه معرفةً نحو هذا عبد الله . وأما اذا كان المتن نكرةً فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد بعرض ما يوجب تقديم الخبر

على المبتدأ إما من قبل نفسه كما اذا كان اداة استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المبتدأ كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار الأزيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا يخرج اداة الاستفهام عن صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدأ لئلا ينقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف المراد * وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً والمبتدأ نكرة لا مسوغة لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدأ نحو في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التبس الخبر بالنعت لاحتمال ان يكون الظرف صفة والخبر منظرأ بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة وهو منكر كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك جاز تقديم ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الأ كاتب . او فعلاً متضمناً ضمير المبتدأ نحو زيد قام . او كان المبتدأ مآله صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترناً بمآله الصدر نحو لزيد قائم . او مضافاً اليه نحو غلام من عندك . او كان يلتبس بالمبتدأ نحو اخي رفيقي . فيجب تاخيره في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المتقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مر تفصيله في احوال المبتدا . فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام * والاتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مر . او في التنكير نحو أفضل منك أفضل مني . وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزها جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو آبائنا وبنائنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابائنا مثل بنينا * وخبر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر عثيت قصيرات الحجال ولم أزد قصار الخطى شر النساء الجاتر فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح وعائد للمبتدأ فيه حيل لرفع اجنبية حيث أحيل

اي ان حكم الخبر ان يحل ضميراً عائداً الى المبتدا لفظاً كما مر . او تقديماً نحو اللؤلؤ المثقال بدنيار اي المثقال منه * وذلك يكون حيث يحتمل تضمّن الضمير كما رأيت

احترازاً من المفرد الجماد نحو هذا زيدٌ وغير الصفة من المشتقات كاسم المكان نحو هذا مجلسٌ فانها لا يتحملان الضمير * فان كان الجماد في تاويل الصفة تحمل الضمير الذي تتحمله تلك الصفة نحو زيدٌ أسدٌ فان الأسد يتأول بالشجاع فيحمل الضمير الذي يتحمله * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينها . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي * واعلم ان آل قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المبتدا لزمته مطابقتها له في جميع احوال كزيدٌ قائمٌ واخوه جالسان وهند ذاهبةٌ وهلم جراً . والآن تلزم المطابقة كقولهم العرباتُ قسمانٌ ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تمييزاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قومٌ تجهلون ولذلك يقال له الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي

وَشَاعَ إِخْبَارٌ بِمُطْلَقِ الْجَمَلِ إِذْ نِسْبَةُ الْجَمِيعِ فِيهِ تُحْمَلُ

اي انه قد شاع بين النخاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والعت . ويشهد لذلك ما سيع منه نحو بل انتم لا مرجحاً بكم وقول الشاعر

قلبٌ من عيلٍ صبره كيف يسلو صالياً ناراً اوعى وغرام

ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصحة بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز مطلقاً غير انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية فالاخبار بها شائع كثير . وهي إما اسمية نحو زيدٌ ابوه قائمٌ . او فعلية نحو زيدٌ قام ابوه . ويندرج تحنها الشرطية نحو زيدٌ ان اكرمه يكرمك اذ لا عبرة بالاداة المصدرة بها

وَالْعَائِدُ الزَّمُ فِي سِوَى مَا اتَّخَذَ جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَأِ

اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتقة على عائد يربطها بالمبتدا كما في نحو زيدٌ قام ابوه وعمرؤ لا تضر به . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما رأيت . فان اتحدت به

كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيه برمتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد * فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به * والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلوة ان لا تضع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير * او بدخوله تحت العموم المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد من آل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب * وكل واحدة من هذه الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملابس القائمة مقامه في افادة الارتباط بينها ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر * وقد تكلفوا روابط اخرى حتى اتوا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

وَاطْرَدَ الْاِخْبَارُ بِالظُّرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرده عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لاهي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدراً بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الافراد . او بالنقل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للنقل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذاً كما في قول الشاعر

لك العز ان مولاك عز وان يهن فانتي لدى مجبوحة الهون كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثر على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيداً بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبراً بالاتفاق لانه قد صار لغواً كما ستعرف * وقد مر ان المجرور عدل

الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَدَوَّ الزَّمَانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يَفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الإخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر. فيقال السفر غداً ولا يقال زيد أمس * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولهم اليوم خمرٌ وغداً امرٌ اي اليوم شرب خمر وغداً تدبير امر. وعلى ذلك قول الشاعر

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْفِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْجُونَهُ

اي أَكُلَّ عامٍ إصابة نَعَمٍ * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وتبادون آخر نحو الورد في الربيع. بخلاف ظرف المكان فانه يصلح للمعاني والذوات جميعاً فيقال الحربُ أمامك والقومُ خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية وَالْمَبْتَدَأُ الْمُبْتَدَأُ إِنَّمَا أُلْقِيَ السَّبَبُ فِي خَبَرٍ فَهُوَ إِلَى الشَّرْطِ أَتَسَبَّبَ وَالْفَاءُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ أَسْتَعْمِلَا مَا لَمْ يَغْيَرْ نَاسِخٌ مَعْنًى فَلَا

اي ان المبتدا اذا كان مبهماً وانتهت من قبله سببية الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب. وذلك يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتيني فله درهم. او نكرة موصوفة بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار. وكذا ما أُضيف الى احدهما او وُصِفَ بالموصول منهما نحو كل من يأتيني او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله دينار. وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخٌ يغير معنى الجملة مثل كان ووطنٌ وليت فلا تدخل الفاء. فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إنَّ ولكنَّ لم تمنع ويه ورد السماع نحو إنَّ الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم. ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنْ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يَغْرُوا فَيُغَيِّرُهُمْ فِي الطَّعَمِ

وندر دخولها على خبر أنَّ المفتوحة المهمة نحو واعلموا أنَّ ما غنمنا من شيء فانَّ الله خمسته * واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونها فعلاً او ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون إلا فعلاً فقيدها بالفعل المذكور او مقدراً. ومن ثمَّ قيدها بالفعل

يكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة. وذلك ما لم يكن الموصول آل نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن صلة آل لا تكون الأمفردة كما علمت * غير أن هذا الخبر إذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء * وحيث يجوز أن تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فإنها تحقق السببية فيها لأنها إنما دخلت لاجلها. ولذلك إذا لم تُقصَد السببية تمتنع الفاء إذا لا وجه لدخولها كما تمتنع إذا تقدم الخبر لأن الجواب لا يقتدر بها إلا مؤخرًا * وسمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما أصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله. والكرة الموصوفة بغير النعل والظرف كقول

كُلُّ امرئ مباعدٌ أو مدانٍ فمَنُوطٌ بحكمة المتعالي

والغير الموصوفة بشيء نحو كلُّ نعمةٍ من الله. غير أن كل ذلك نادرٌ لا يُعتمد عليه في القياس

وخبْرًا عِدَدٌ لِحُكْمٍ عِدَدًا وَمِثْلُ ذَاكَ قَدْ أَتَى فِي الْمَبْتَدَأِ

أي أن الخبر يتعدّد إذا كان الحكم على المبتدا متعدّدًا كما إذا حكم على زيد بصناعة

الشعر والكتابة فيقال زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ يَلِكُ ذَا بَتٍ هَذَا بَنِي مُقِيْظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدّد فيخبر عن الأخير منه نحو زيدٌ أبوه غلامه

منطلقٌ وتكون جملة خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الأول * وأعلم أن الخبر قد يتعدّد

لتعدّد أفراد صاحبه حقيقةً نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ. أو حكماً نحو أنا المحبوبة

الدنيا لعبٌ وهو وزينةٌ فيجب فيه العطف كما رأيت * وإما ما تعدّد بدون ذلك فإن

جاز الاختصار على الواحد منه كما في نحو زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف فيقال زيدٌ

شاعرٌ وكاتبٌ. والامتنع كما في نحو هذا الرمان حلوا حامضٌ أي مُرٌّ لأنه خبرٌ واحدٌ في

المعنى والعطف يقتضي التعدّد

وَبَعْدَ الْأِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَأَ وَصَفَ كَفِعَلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَأَ

فَعَاضَ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ أَمَاضٍ هُمْ وَمُوجِبًا نَدَرَ

وَجَازَ إِخْبَارِيَهُ إِنْ أَفْرَدَا كُلٌّ فَإِنْ عِدَدٌ يَلْزَمُ أَبَدَا

أي أنه يُبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ مجري مجرى الفعل رافعاً ما يكتفى به في المعنى

من الاسماء البادية اي غير المستترة. فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائم اخوك
وعليه قول الشاعر

أ فاطن قوم سلمى ام نواظعنا إن يظعنوا فعييب عيش من قطننا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خليلي ما واف بهدي انما اذا لم تكونا لي على من أقاطع

فيكون الوصف مبتدأ ومرفوعة ساداً مسدّ الخبر. وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبة
نحو هل مضروب غلامك وما مطرود بنوك * وانما كان ذلك لان الاستفهام
والنفي يطلبان الافعال لانها يتعلّقان بالاحداث دون الذوات فتزّل الوصف الواقع
بعدها منزلة الفعل. ومن ثم كان لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا يعرف. غير
انه اذا كان قد وقع بعدها مجزّداً وهو لا يصلح خبراً للثنى والمجموع بعده لإفراجه كما
رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانها يسوّغان الابتداء بالنكرة كما عرفت
آنفاً * واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبة دون الخبر فجعل ما
يقنضيه منها عوضاً عنه لقيامه مقامه في انمام الفائدة * فان كان المرفوع لا يكفّي به نحو
ما قائم اخواه زيد لا فتقار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه. او كان ضميراً مستتراً
نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القليل * وان كان الوصف يصلح
للإخبار به عما بعده فان طابقت في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان. او في غيره
نحو ما قائم اخوك تعين الإخبار به والابتداء بما بعده الأعلى لغة ضعيفة ستذكر في
باب الفاعل * واما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال
اذ لا يصح الابتداء به لعدم المسوّغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على
شيء كما سيحي. وندر استعماله بدونها كقول الشاعر

خير بنو هلب فلا تك ملغياً مقالة لهبي اذا الطير مرّت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مرّ. او بغيره نحو كيف
جاس غلامك وليس منطلق اخوك. وقد يكون النفي تأويلاً في المعنى نحو انما قائم
عبدك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الا عبدك وما ذاهب بنوك. غير ان
الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجرّ باضافة الثانية
اليه ويسدّ مرفوعة مسدّ خبرها * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مرّ. والصفة

المشبهة نحو ما كرم غلاما ك . وافعل التفضيل نحو هل افضل عندك العلم منه عند زيد .
ويندرج فيه المنسوب ايضا لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما تمي ابواك * وقد تحصل
ما ذكر ان من المبتدا ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفة تُسند الى
الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلُفُ الْخَبَرَ أَيْضًا فِي الْقَسَمِ نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمْرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يُعَلَّقُ
وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْغُلَامَ مَجْرَمًا
وَعَطْفُ وَاوٍ لِاصْطِحَابِ مِثْلِهِ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلَةٍ

اي ان هذه الامور المذكورة تسد ايضا مسد الخبر فتغني عنه وهي خمسة . احدها جواب
القسم . وشرطه ان يكون المبتدا نَصًّا صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم أَلَمْ اي لعمرى قسم لي .
فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لافعلن اي عهد الله علي جاز حذف الخبر واثنائه لانه
يُسعمل في القسم وغيره فلا يازمه الجواب كالاول * والثاني جواب لولا . وشرطه ان
يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيد هلك عمرق
اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيّد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير
واقف جلست . وسياقي استيفاء الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والمجاورة
والمجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقها حكم الخبر بعد لولا وقد مر الكلام
عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتدا المذكور قبلها نحو ضربني الغلام
مجرماً . فان الاصل فيه ضربي الغلام حاصل اذا كان مجرماً بناءً على ان اذا ظرف
متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تُحذف متعلقات
الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غداً . ثم حذف الظرف مع ما
أضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت
الحال قائمة مقام الخبر ايضا لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا
يمكن ان تجعل خبراً بالحققة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس
عطف اسم على المبتدا بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان

تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسُدُّ مسدَّ الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيدٌ وعمرٌ ومجتمعان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتدأ مصدرًا كما رأيت . او افعلاً تفضيل مضافاً الى المصدر نحو أكثرُ سَفَرِي مَشيًا . او الى ما يَأْوَلُ به نحو أَحْسَنُ ما يكون زيدٌ رَأْيًا اي احسن كونه * ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مفرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ * واخْتَلَفَ في وقوعها فعلية والصحيح جوازُهُ وعليه قول الشاعر

عهدي بها في الحَيِّ قد سُرَيْلتُ ايضاً مثل المهنة الضامر

وقول الآخر

ورأيت عيني الفتي اباكا بَعْطِي الجزيل فعليك ذاكا

ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان الماضي قَدَرْتُ قبلها اذ مكان اذا لاتبها للاستقبال

وَالْمَبْدَأُ الْخَبَرُ قَدْ يُخْلَفُ لَكِنْ سَهَاءً نَادِرًا لَا يُؤَفُّ

وَالْحَذْفُ فِي ذِي خَلْفٍ قَدْ حَتَمًا طَرًّا لَكِي لَا يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا

اي ان المبتدأ قد يخلفه ما يسدُّ مسدَّهُ كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصورٌ على السماع كقولهم في ذمتي لا فعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سدَّ فيه مسدَّ المبتدأ المحذوف للدلالة عليه وعلى ذلك قول الشاعر

نَسَاوِرُ سَوَارًا الى المجد والعلى وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

ومن ذلك في الاصحح قولهم صبرٌ جميل اي صبري صبرٌ جميل . فان الخبر فيه قد سدَّ مسدَّ المبتدأ المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقفه على السماع نادرٌ في الاستعمال غير ما لوفٍ عندهم * وكل ما حذِفَ من المبتدأ والخبر وغيرها مع قيام خلفٍ له مقامه بخذفونه وجوباً لئلا يمتنع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما مرّ . واما الحذف عن غير خلفٍ يسدُّ مسدَّ المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورةٌ وقل انهم أعلمُ امر الله اي ام الله اعلم فهو جائزٌ لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما بطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبه

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أُسْنِدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ أُتِّخَذَ
وَالْفِعْلُ يَجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارَ أَوْ مَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعلٌ معلومٌ تامٌّ مذكورٌ قبله هو الفاعل * فخرج بقيد معلومية الفعل نائبُ الفاعل لانه يُسند اليه المجهول. وبقيد تمامه الافعال الناقصة فان مرفوعها لا يُقال له فاعلٌ. وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعد نحو زيد قام فانه مبتدأ لا فاعلٌ * والفاعل يتخذ بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمة الا هو او نائبة * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتى وما قام به فقط نحو مات الفتى. ولذلك يحكم له بالفاعلية في نحو لم يَمُ زيدا مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مرَّ

وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه. فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهند ذهبت. فان في كل واحد من الفعلين ضميرا مستترا نقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو

الفاعل فيها

وَهُوَ لِغَيْرٍ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامَ الْقَوْمُ طَرَدًا يُفْرَدُ
وَمَا أَتَى نَحْوُ أَسْرَوْ النَّجْوَى مِنْ ظَلَمُوا النَّأْوِلَ فِيهِ يُنَوَى

اي ان الفعل لا يُسند الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدا * اما نحو قام زيد وعمر فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه *

وأما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لَصَوَابِجَةٍ فَتَلَقَّيْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسند الا الى واحد

الترنموا إفراده مع المثنى والمجموع أيضاً نحو ذهب أخواك وقام القوم. فلا يقال ذهب
أخواك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد أُسند إلى الضمير ثم إلى الظاهر فيكون له
فاعلان وهو ممتنع * وإما ما ورد على خلاف ذلك نحو أسروا النجوى الذين ظلموا فعلى
تأويل ابدال الظاهر من الضمير. أو على أن الظاهر مبتدأ مؤخر. أو على أن ما يتصل
بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر. وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون
عنها بلغة أكلوني البراغيث. وبعضهم يعبرون عنها بلغة أسروا النجوى. وبعضهم بلغة
يتعاقبون ماخوذاً من الحديث في إحدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم. ملئكة
بالليل وملئكة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور.

وَفِعْلُ أَنْتِ الْحَقِّ لِلنَّاءِ التَّنَزُّمُ مُصَرِّفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَ
فَرَحْصًا فِي نَحْوِ نِعَمِ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَحْمِلُو الْبَادِيَةَ

أي أن فعل الفاعل المؤنث الحقيقي إذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه ناء التانيث للدلالة
على تانيث فاعله. وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة. ومع المضارع نحو تسيير
الناقة * فإن كان الفاعل ضميراً للمؤنث عم التزام الناء معه. فيشمل فعل المجازي نحو
الشمس طلعت. وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في القمار ومن توضع يوم الجمعة
فيها ونعميت. وذلك لأن الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه
بالعلامة * وإما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نِعَمِ الْجَارِيَةِ وما يليه من
الأمثلة المذكورة في النظم. وذلك أمّا مع الفعل الجامد فلأنه قد أشبه الحرف لعدم
تصرفه. وإما مع النصل فلأن الفعل قد ضعف استدعاءؤه العلامة لبعده عن الفاعل.
وإما مع المجازي فلضعف تأنيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك أولى
لأنه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه * وأمّا ما فصل بالآ فذهب الجمهور فيه التجريد
مطلقاً نحو ما قام الأند وما زارنا الآ هي. وذلك باعتبار المعنى لأن الفاعل في الحقيقة
محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام أحد الآ هند * وجاز تأنيثه على قلة
باعتبار اللفظ كقول الشاعر

مَا بَرِئْتَ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا الْآبَنَاتُ الْعَمَ

وخصّة الأكثرين بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ نَبَا كَالْمَفْرَدَاتِ مِنْهَا قَدْ أُجْرِيَ

أي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً المذكر والمؤنث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند. وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان. وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على أفرادها

وغير ذي النون الأصل قد يرد مخيراً من كل ذي جمع قصداً

أي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصل كالزبد من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يغير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث. وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او للمذكر كالطلحات. وجمع التفسير لها كالرجال والجواري. والمثنى بالجمعين كالبنين والبنات. واسم الجمع كالنساء. واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر. فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاءت الجواري وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي. وذلك اما في نحو الهندات والجواري فلان ثانيته قد صار مجازياً لان الثانیة الحقيقية انما هي لأفراده لا لمجموعه. واما في نحو الرجال فلانه بتأول بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فتجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلَا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ

فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَالٍ يَسْتَلْزِمُ

أي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون متصلاً بصاحبه. ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خالي فيه وخر. وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمراً زيد. او كان ظاهراً والمفعول ضميراً متصلاً نحو ضربني زيد. او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده. وذلك لان تقديمه يستلزم وقوع المحصر على المفعول بخلاف المراد. وفصل الضمير مع امكان اتصاله. وعوده الى ما تأخر لفظاً ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور بالاً معها كقول الشاعر

ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُجَدَّرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ يَكُلُّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر. ولا مانع منه كاقضاء فصل الضمير
في نحو ضربت زيداً. وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيداً عمراً. والتباس احدهما
بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي بخير في ذلك بينها نحو ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً
زيداً. غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاءً لحق كل واحدٍ منها

فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيُخْلَفُ الْفَاعِلُ مَفْعُولٌ بِهِ كَأَخِيرَ زَيْدٍ جَارِيًا بِحَسْبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِمٌ مَعَ مُجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفَن جَمْعٌ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع
وغيره بالاجمال. غير ان الفعل منه يبنى للجهول فلا يكون الا متصرفاً نحو اخير زيداً
وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر
والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومر بزيد * غير انه يشترط
في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين باضافة كما رأيت. او بوصف نحو صيم يوم واحد
وسير سير طويل. او علمية نحو صيم رمضان. او بيان نوع نحو ضرب ضرب الأمير.
او عديد نحو ضرب ضربة او ضربتان. وذلك لان الفعل يدل على المبهمة منها فلا
يستحق ان يقعا موقع الفاعل. ا لم يكن فيها زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب
المصدر المؤكد * واذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يسند
اليه صريحاً * ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل
فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تأويل كما ستري. ويشترط في الثلاثة
التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم
وجهاً واحداً في الاستعمال. فلا تنوب لدى واذا ملازمتهما الظرفية. ولا معاذ وسبحان
للازمتهما المصدرية. ولا المجرور به او القسم لانها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير

المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مختصاً ليفيد ما لا يفيد الفعل .
 وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قُعد اي القعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه
 النائب في نحو مَرَّ بزيد فجعله ضمير المرور بناءً على تأويله بالمصدر معرفاً بلام الجنس .
 والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل
 حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور بحرف زائد نحو ما
 ضُرِبَ من احد . او بحرف تعليل كما في قول الشاعر

بُغْضِي حَيًّا وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِيهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْسَمُ

فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
 حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالإيجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عُوِّقَ به .
 والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حُيِّدَت سِيرَتُهُ . او على صحة الوزن
 في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائعُ

او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خَلِقَ الانسان ضعيفاً . او الجهل
 به فلا يمكن تعيينه نحو سُرِقَ البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا حَيِّيتُم بِحَيَّةٍ
 فخيوا بأحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث اللسانيين
 دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان
 الفعل اشد طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضُرِبَ زيد
 يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه . واما اذا لم
 يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير اولوية عند الجمهور

وَرُجِحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدَرَسَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَارَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا انابة المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
 اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كَسِيَ زيد ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا يلبس والثوب ملبوس. ومثله أعطى زيد درهما وسقي عمرو شرابا وقس عليه * وكذلك في باب ظن وأرى. والمراد بالاول منها ما ينصب مفعولين اصلها المبتدأ والخبر. وبالثاني ما ينصب ثلثة مفاعيل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل. فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكراً فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو في الثاني لانه في الاصل مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * وإما المفاعيل الاخرى فاجاز قوم نيايتها عند امن اللبس فيقال أعطى درهم زيداً وظن صادقاً عمراً. ولا يقال أعطى زيداً عمراً وظن بكراً خالداً لان كل واحد من الاولين يحتمل ان يكون قد أعطى الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر. والجمهور على امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً نَصِبٌ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلٍ وَحْدَةٌ تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات والمفاعيل المتعددة ينصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بارفع وحده وكل هذا الباب عمدة رفع وما يلي الفضلة بالنصب فنفع

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق العمدة كما مر في الاحكام الكلية. وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها فضلة قد نفع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكنت بما هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق النعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يُعَلَّقُ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبَ جَعَّ

أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعُلْفَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلّق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق . او بما يقع عليه وهو المفعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المفعول له . او بمصاحبه وهو المفعول معه . او بتعلق باصحابه من دونه وهو المستثنى . او بما يبين صفة لما يتعلّق به وهو الحال . او ذاتا وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلّقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المفعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرا غير علم منصوبا بعامل يدل على الحدث مع كونه منصرفا تاما نحو ضربته ضربا . فلا يكون علما كجماد . ولا يكون عاملة ما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المنصرفة كأفعل التعجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حمده حمدا . ولا زيد كرم كرمًا . ولا ما احسن زيدا حسنا . ولا كنت في الدار كونا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمٍّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ وَلَا يَشْنِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يَجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْمَلًا

اي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويا له في المعنى كضربه ضربا ويقال له التوكيد والمبهم * وتارة لبيان نوعه او عدده وهو ما زاد عليه بافادة احدها كضربه ضرب اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص * وما كان منه للتوكيد لا يشق ولا يجمع لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تحتمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عاجلت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتفريق كما مرّ . وتارة لرفع الجواز نحو قتلته قتلا فانه يرفع توهم الجواز في مدلول الفعل بكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

المجازيات - وأما قول الشاعر

بكي الخثر من روح وانكر جلدته ونجت عجيماً من جذام المطارف
اي نجت الثياب المعلقة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يَذْكُرُ
وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٍ
”كُفُّمٌ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرِى“

اي ان الاصل في المنعول المطلق هو المصدر الموافق لنعوله في اللفظ والمعنى كما في ضربته
ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من
غير لفظه نحو قُوفًا او مشاركا له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبيل اليه تبتيلاً
وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً * وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً
له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دلَّ على عدد منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن
هذا القبيل ما دلَّ على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعية منه نحو قعد الفرصاء * .
او كناية نحو فلا تملوا كلَّ المبل . او جزئية نحو ولونقول علينا بعض الافاويل . وما كان
ضميراً له نحو فاني اعدتُه عذاباً لا اعدتُه احداً من العالمين . او آلة معبودة نحو ضربته
سوطاً . او اُشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستفهاميتان

نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يُفِيدُ ابْنِي رُبْعٍ عَوِيلُهَا لَا تَرْفِدَانِ وَلَا بُؤْسِي لِمَنْ رَقِدَا

والشرطيتان كقول الآخر

وَكُلُّ طَرِيقٍ جَزَتْهُ كَسْتُ رَاشِدَا وَأَيُّ بَلَاءٍ تَبْلُغِي كَسْتُ أَصْحَدُ

وقول الآخر

نَعَبَ الْغَرَابِ فَقُلْتُ بَيْنَ عَاجِلٍ مَا شِئْتُ اذْ طَعْنُوا بَيْنِي فَأَنْعَبِ

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بريرة وفخر نجار * وجميع هذه المذكورات
تنصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنبايتها عنه كما علمت * واعلم ان النباية
عن المصدر المؤكدة تخص بما رادفة في المعنى او شاركة في المادة . غير ان اسم المصدر
يخص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل

المبين * وإما البواقي فينوب ما دل منها على عددٍ عن المبين للعدد وغيره عن المبين
للنوع

وَيُحَذِّفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا
وَذَاكَ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْأَخْبَارِ قَلَّ تَقَالًا

أي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوبًا عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه. وذلك يكون في المصدر الواقع بدلًا من فعله كهلًا أي اهل * وهو كثير الاستعمال في الطلب امرًا كما رأيت. أو استنهماً للتوبيخ كقول الشاعر
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا
أو للتعجب كقول الآخر

أَسَجْنَا وَقَتَلًا وَاسْتِيفَاً وَغَرَبَةً وَنَائِي حَيْسِبٍ أَنْ ذَا لَعَظِيمٍ

وهو قياس فيه * وأما في الخبر فيُستعمل قليلًا كقولهم سمعًا وطاعة وهو منصوب على السماع
وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتِي سَرَى سَرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَأَنَّهَا الْحَادِيَةِ غِنَا وَالْعَطْفِ نَحْوُ الْقَوْمِ هَذَا وَبِنَا
أي ان ذلك يكون ايضًا عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخبر به عن اسم عينٍ أو حصرو
أو عطف مصدرٍ عليه كما رأيت في الامثلة. فان الفعل محذوف في جميعها فندبره يسري
ويغني وهلم جرا * وإنما قيدوا الاسم بكونه اسم عينٍ ليكون المصدر غير صالحٍ للاخبار
عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذٍ يُحتاج الى اظهار الفعل مُخبرًا به فيكون
المصدر معمولًا له كما ترى

وَإِذْ نُؤَيِّ التَّشْبِيهَ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّكَ نُوْحٌ نُوْحٌ وَرَقَ رَمْلَةٌ
وَمَا لَنَا كَيْدَ كِنَادَةِ جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا الْعَجْرَى
كَذَاكَ ذُو الْتَفْصِيلِ نَحْوَ أَفْتَحِمَ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

أي وكذلك اذا قُصِدَ التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه نحو لك نوحٌ
نوحٌ وَرَقَ رملة. أي تنوح نوحها * أو أريد به التاكيد بعد جملةٍ هي نصٌّ في معناه

فيقرر مضمونها نحو نادى زيداً جهراً. او تختمل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال نحو هو اخي حقاً. ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نصّ في الجهر لا يختمل غيره فيكون المصدر كانه نفس الجملة. ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تختمل معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثر غير المؤثر فيه * ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدّمه من جملة طلبية كما في المثال. او خبرية كقول الشاعر

لأجهتَنَ فإِما دَفَعَ واقِعِي نُحْشِي وإِما بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

وانما اختصّ ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه. وتكرار المصدر بمثابة ذكر فعله. والحصر والعطف بمثابة التكرار لهما في الاول من التاكيد وفي الثاني من التعدّد * والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدلّ على الفعل لاشتغال الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاً الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها. فيتأتّى حذفه في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً ما وقع منها مثنى للتكثير نحو لبيك اي اقامة مكرّرة على طاعتك. فانه كالمذكور مرتين احداها المقدّرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه. وذلك ما يُحفظ ولا يقاس عليه * وقد يترك اضرار الفعل المبذل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً وطاعة. والخبر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناً. والمشبّه بمصدره كما في نحو لك نوحٌ ونوحٌ ورق رملة. فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمعٌ وطاعة. والثاني على الخبرية بناءً على ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة. ويتبع الثالث على البدلية * واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعلٌ محذوف وان لم يصحّ النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المفعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْثَرًا بِمَا تَعْدِي كَرَأَيْتَ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنصَبُ بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال. وهو يستأثر به

دون بقية المفاعيل فانها تُنصَب بالمفعلي واللازم. غير ان المتعدي قد يكون متعدداً بالذات وقد يكون متعدداً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال وهو إِلَى ثَلَاثَةِ قَدْعَدَا **نَحْوُ** أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقُ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَيْفَ يَجِي الدَّرَقُ اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول. وهذا يختص بما كان اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعاملة من افعال القلوب كما رأيت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً. وقد يكون من غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقاً نقدم ما له أصل في التقديم كريد فانه مبتدأ في الاصل. او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدَّرَق لانه آخِذٌ وهي مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كاختلال عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه. او معنوي كالتباس الآخذ بالمأخوذ في نحو اعطيت زيدا عمراً. وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان يُنصَب ظَرْفًا على معنى في دون لفظها نحو صمْتُ يوماً وجلسْتُ ناحية اي في يومٍ وفي ناحية. فان كان الظرف لا يقبل تقديرها كإِذْ وَحَيْثُ أَوَّلُ بما يقبله كحيث ومكان * واعلم انه اذا أُضْمِرَ للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمْتُ فيه لان الإضمار يرد الاشياء الى اصولها. فان لم يُذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمْتُ جُعِلَ الضمير مفعولاً به. وهذا لا يكون الا في الظروف المتصرفة

وَالْمَكَانَ مِنْهُمْ يَعْطَفُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ فَقِيلَ صُمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقَدَّرُ بكونه مبهماً وهو ما لا يختص بمكان بعينه. وهو

إِمَّا مِنْهُمْ الْبُقْعَةُ وَالْمَسَافَةُ كَفَوْقَ وَنَاحِيَةٍ أَوْ مِنْهُمْ الْبُقْعَةُ فَقَطْ كَالْمِيلِ وَالْقُلُوبَةُ . فَإِنْ كَانَ مَخْتَصًّا كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَجِبَ مَعَهُ ذِكْرُ الْحَرْفِ * بِخِلَافِ اسْمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ مِنْهُ الْمَبْهُمُ وَالْمَخْتَصُّ . وَالْأَوَّلُ إِمَّا مِنْهُمْ الْمَقْدَارُ وَالْمِيقَاتُ كَحَيْثُ وَمُدَّةٌ أَوْ مِنْهُمْ الْمِيقَاتُ فَقَطْ كَيَوْمٍ وَشَهْرٍ . وَالثَّانِي إِمَّا مَخْتَصٌّ بِالْعَلَمِيَّةِ كَرَمَضَانَ . أَوْ بِأَلِ كَالْيَوْمِ . أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ * وَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ صَمْتُ يَوْمًا أَوْ يَوْمًا أَحَدًا بِالنَّصْبِ فِيهَا . وَصَامِتٌ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ يَنْصَبُ الْأَوَّلُ وَجَزُّ الثَّانِي جَرًّا عَلَى مَا عَلِمْتَ * وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الْمُبْهَمِينَ بِالِاتِّزَامِ لِلضَّرُورَةِ وَقَوَعِهِ فِيهَا . ثُمَّ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ دَلَالَةٌ أُخْرَى بِالتَّضَمُّنِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُ بُصِغَتْهُ فَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ أَقْوَى وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَخْتَصِّ مِنْهُ أَيْضًا

وَمِنْهُمْ الْمَكَانُ فِي الْقَدَارِ كَالْمِيلِ وَالْجِهَةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا يُبْنَى مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلٍّ لَا تَوْنِي مَحَلَّةً

أَيُّ أَنَّ الْمَبْهُمَ مِنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ يَكُونُ فِي الْمَقَادِيرِ كَالْمِيلِ وَالْفَرَسِ وَالْبَرِيدِ . وَفِي الْجِهَاتِ كَالْيَمِينِ وَالْيَسَارِ وَالْوَرَاءِ . وَشَبَّهَهَا كَعِنْدَ وَلَدَيْ وَخَوَّهَا . وَفِي مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمَشْتَقَّةِ مُشَارِكًا لِعَامِلِهِ فِي مَا دَوَّنَتْهُ لَفْظًا وَمَعْنَى كَحَلَّتْ مَحَلَّ زَيْدٍ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجِبَ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ فَيُقَالُ وَقَفْتُ فِي مَجْلِسِهِ وَتَوَيْتُ فِي مَحَلِّهِ وَلَا يُقَالُ وَقَفْتُ فِي مَجْلِسِهِ وَتَوَيْتُ فِي مَحَلِّهِ لَعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي الْأَوَّلِ وَاقْتِصَارِهَا عَلَى الْمَعْنَى فِي الثَّانِي * وَشَدَّ قَوْلُهُمْ هُوَ مَعْنَى مَعْقِدِ الْإِزَارِ وَمَنْزِلَةِ الشَّغَافِ وَمَقْعَدِ الْقَابِلَةِ . وَهُوَ عَنِّي مَنَاطُ النَّزْيَا وَمَزَجَرَ الصَّلْبِ أَيْ هُوَ حَاصِلٌ كَذَلِكَ * وَاطْلُقْ بَعْضُهُمْ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ فِي اسْمِ الزَّمَانِ أَيْضًا نَحْوَ وُلِدْتُ مَوْلِدَ زَيْدٍ أَيْ حِينَ وَلَادَتِهِ لِأَنَّهُ عَدِيلُ لَاسْمِ الْمَكَانِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ الْقِيَاسِ

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ كَأَنْزَلَ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصَفَتْ وَعَدَدٌ كُلٌّ وَجُزْءٌ كَغَزَا تِلْكَ الْهَدَدَ

أَيُّ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْوِبُ عَنِ الظَّرْفِ كَمَا رَأَيْتُ فَيَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَهَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الظَّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى كَمَا مَرَّ * وَكَذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالصَّفَةُ كَصِمْتُ قَلِيلًا . وَالْعَدَدُ كَسَرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَالْكُلُّ كَسَهَرْتُ

كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كترلت
تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلثة اميال وهلم جرا
وَرَبَّمَا اسْتُعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَّ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ
اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان كقر زيد عند الخوف اي وقت الخوف . وعليه

قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكته فاذا هلكت فعد ذلك فأجزعي

وقول الآخر

واذا الامور تعاضلت وتشابهت هناك يعترفون ابن الفزع
غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الأمثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمَتَصَرَفٍ سُبِي
وغير ذي تصرف ما قيدا حتماً بظرف أو كظرف أبداً

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والليل قبل له المتصرف لانه يتصرف فيه
باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر وبيني وبينك
ميل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لئى او يخرج عنها الى الجرب بالحرف
الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير المتصرفه لا
تجرب الا بئى لانها ام حروف الجر فتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها نحو خرجت من
عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * وشذ جر متى بالى وحتى . وجر
ابن وحيث بالى . وكل ذلك ما يحفظ ولا يقاس عليه

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يُبْنَى فِي الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ
وَبَعْضُ مَا يُعَرَّبُ يُعْرِضُ الْبِنَا عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بِنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنيًا وهو حيث ولئى ولئى ولئى واذا ومتى وأبى وأبى وأبى وأبى وقط وعوض وأس والآن ومع وكيف وهنا واخوانها . غير
ان في لئى ومع خلافاً بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها ونفيها
عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

الظروف المتصرفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلتين فيه . أمّا من المتصرفة فهو غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ عَلَمَيْنِ للزمان المدلول عليهما . وَشَعْبَانُ وَرَمَضانُ الشهرين المعروفين * وَأَمّا من غير المتصرفة فَمَسَحَرٌ إذا أُرِيدَ بِهِ سَحَرٌ يَوْمٌ يَعْنِيهِ كَمَا مَرَّ . وكذلك ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ وَغَمَّةٌ عند جماعةٍ جملاً على سَحَرٍ وهو غير بعيدٍ في القياس * وبعض الظروف المعربة ما يتصرف كحين وغيره كقبل يعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الاضافة

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَجِّينِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلَ
وَالْتَزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبٍ خَوْقًا وَأَلْفَظُ الْفِعْلِ فِيهِ بِجَنْبِ

اي ان المصدر ينصب على نية معنى اللام التعليلية مُضْمَرَةٌ قبله وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله * وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول له يكون تارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون الا من افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما في نحو ضربته نادياً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند جمهور المحققين

فَإِنْ يَفُتْ حُكْمُهُ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجُرٌّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُنْكَرُ

اي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجر بها . وذلك كما اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم الماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك لحيبتك آيائي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت أمس للسفر غداً . او لم يكن نكرة نحو ضربته للناديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاه * غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشبه التعريف بأل كقول الشاعر لا أقعد الحُجْنَ عن الهيماء ولو توالى زمر الاعداء

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْنِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْ خَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَمِّ الثَّيْمِ تَكَرَّمَا

غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ اُخْبِرْ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللّامِ مِمَّا عَلَّلَا
اي انه يجوز جر هذا المنعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت لحوفٍ وعليه
قول الراجز

من أَمَكُم لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جِرْ ومن تكونوا ناصره يَنْصِرْ
غير انه قليل في الاستعمال * ولا بأس في جرّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
كالباء نحو قُتِلَ فلانٌ بذنبه . ومن نحو ذُبت من الشوق . وفي نحو قُتِلَ كليبٌ في ناقةٍ .
وقس عليه * واعلم ان تضمن المنعول فيه والمنعول له معنى الحرف لا يقتضي البناء لان
تضمن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلط الاسم على معناه فيطرح غير
منظور اليه كتضمن متى همزة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظوراً اليه
لكون الاصل في الوضع اظهارة كما في المنعول فيه والمنعول له لم يكن تضمن معناه
مقتضياً للبناء . فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَابَرُ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ
وغيره ما جر منصوب التحل كَأَذْهَبَ بِرَيْدٍ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

اي ان كل ما مر ذكره من المفاعيل المقيّدة بالحرف وهي المنعول به والمنعول فيه
والمنعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه ما هو
غير صريح وهو ما يجز بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً . بخلاف
المنعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

فصل

في المنعول معه

وَيَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَا وَأَوَّاهُ مَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَاجْتِلَا

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو سر والجميل اي
سر مع الجبل * ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبله . وكون الواو نصاً في
المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرت وزيداً لا متناع العطف

على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابو . وإمّا من جهة المعنى نحو
سافر زيد والصبح لا يمنع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال
النظم كما رأيت * واختلف في ناسب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب
لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة
لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يُقَدِّمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوَّلَى مِنَ الْآخِرِ تَرَكُّ الْعَطْفِ

اي ان المفعول معه يمنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يُقدّم على عامله بالإجماع . ولا على
مصاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو اصلها
للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * ولما كان العطف
اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الأمير والجيش . بخلاف نحو
سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يُختار فيه
النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف
مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها . او من
جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتم وبنو ايكم مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضي في الأول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فصيلها
وترك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ايكم مكان
الكليتين وليكن بنو ايكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يُجناح الى شيء منه في النصب .
فتأمل

وَالْفِعْلُ يُنَوَّى بَعْدَ مَا مُسْتَهْمَا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَالْذَمِّي

اي ان الفعل يُقدّر بعد ما وكيف الاستهامين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً
معه نحو ما لي والذمّي اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصة من تريد اي كيف تكون
او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يمنع العطف كما في المثال الأول لان الضمير
المجرور لا يُعطّف عليه بدون اعادة الجار كما سيأتي في موضعه . ويطرح العطف حيث

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
فقلتُ أَصْطَحُّهَا أَوْ لَغَيْرِي فَاسْتَقِهَا فما انا بعد الشيب وبجك والخمر
واعلم ان الضمير المجزور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف. واما المرفوع
فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنْصَبُ "حَتْمًا بَعْدَهَا" مَا اسْتَثْنَتْهُ **إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَهَامٍ مُنْهَبٍ**
اي ان ما يُسْتثنى **بِإِلَّا** يُنْصَبُ وجوباً بعدها اذا كانت نالية لكلام تامٍّ مُوجِبٍ نحو قام
القوم **الْأَزِيدُ** * وقد اختلف في ناصب المُسْتثنى على ثمانية اقوال اصحها انه منصوبٌ
بالعامل الذي قبل **الْأَوْهِي** واسطة لتعدي ذلك العامل اليه كالواو في المفعول معه.
وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ **إِلَّا رَجُلًا** مُتَّصِلٌ إِذْ كَانَ بَعْضُ مَنْ تَلَا
وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَخَضَرُوا **إِلَّا بَعِيرًا** وَهُوَ فِيهِ يَنْدَرُ

اي ان من المُسْتثنى ما يقال له المتصل لاتصاله بالمُسْتثنى منه في الجنسية وهو ما كان
بعضاً منه كالرجل في المثال فانه احد القوم. ومنه ما يقال له المنقطع لانقطاعه عن
المُسْتثنى منه بعكس الاول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم. غير انه لا بد ان
يكون له حظٌ من الجنسية مجازاً بحيث يُستخضر عند ذكر المُسْتثنى منه للملازمة بينهما كما
رأيت فلا يقال جاء القوم **الْأَذْنَابُ**. وان يكون الفعل صالحاً له فلا يقال تكلم القوم
إِلَّا بَعِيرًا * والاول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف الثاني فانه نادرٌ

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مُرْجَحاً فَالْنَّصَبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ
اي انهم يرجحون ابدال المُسْتثنى من المُسْتثنى منه على نصبه في غير الإثبات. وهو النفي
نحو ما قام احد **الْأَزِيدِ**. والنهي نحو لا يقيم احد **الْأَعْمَرُ**. والاستفهام نحو هل قام احد
الْأَبْكُرِ * وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلة لا
بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمُسْتثنى

منثني عن المستثنى منه كما ترى. ولذلك يضعف النصب فيختار الإنباع عليه * وقبل
 لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه. ولذلك يختار النصب إذا حال بينهما فاصل
 طويل نحو ما جاء في أحد حين كنت في الدار الآزيدا. وذلك لتباعد الطرفين فلا
 تظهر المشاكلة بينهما * وأعلم أن البديل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل.
 وإنما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لأن الاستثناء معه متصل وقد علمت أن
 المتصل لا يكون فيه المستثنى الأبعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنيبة بينهما. فتدبر
وَأَنْصَبَ إِذَا قَدْ مَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أَوَّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالٌ وَرَدٌ
 أي إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الآزيدا
 أحد. وعليه قول الشاعر

وما لي الآآل أحمد شيعه وما لي الآ مذهب الحق مذهب
 وأما قول الآخر

لأنهم يرجون منك شفاعة إذا لم يكن الآ النبيون شافع
 بالرفع فمحمول على الاستثناء المفرغ فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما سيجي
 أي لم يكن أحد الآ النبيون. وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف. الآ أن الأول بدل
 بعض والثاني بدل كل. وقبل غير ذلك مما لا نطيل بذكره وهو على كل حال استعمال
 ضعيف لا يصح القياس عليه في المختار * وشذ تقدم المستثنى على المستثنى منه وعاملوه
 كقول الآخر

إلآك لا أرجو أخا بسطة في العرب من قيس ولا من نعيم
 ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ
 أي أن المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام أحد الأبعير بالنصب
 فقط كما يقال قام القوم الأبعير. ولا يجوز فيه البديل لأنه أجنبي عن المستثنى منه كما مر
 فلا يصح جعله بدلا منه * وأعلم أن البديل قد يتعذر كونه على اللفظ لما نفع فيبدل على
 المحل نحو ما جاء في من أحد الأ رجل. ولا أحد في الدار الآ امرأة بالرفع فيها. وذلك
 لأن النفي قد انتقض بآ فلو أبدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل لا في الإثبات لأن

البدل بنية تكرار العامل. وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فُرِغَ مَا قَبْلُ لِمُسْتَثْنَى رَدَفَ
وَذَاكَ فِي النَّفْيِ وَشَبَّهِهُ اشْتَهَرَ لِصِدْقِهِ كَلَّمَ يَقْرَأُ إِلَّا عُمَرَ

أي إذا حُذِفَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ تَفَرَّغَ مَا قَبْلَهُ لِلْمُسْتَثْنَى لِنَقْدِ مَا كَانَ مَشْغُولًا بِهِ. وهو يشمل الفعل كما في المثال. وبغيره نحو ما في الدار الأزيد. وحيثئذ تكون الأكلها لم تكن فيقال ما قام الأزيد كما يقال ما قام زيد. وكذلك ما رأيت الأزيد وما مررت الأزيد. غير أن ذلك إنما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لأن المعنى ما قام أحد الأزيد وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح أن يقال أنه مُسْتَثْنَى. وعلى ذلك يكون في الحقيقة بدلا من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرابه * وذلك قد اشتهر في النفي وشبهه لصدقه معها غالبا كما رأيت. وذلك أن المستثنى منه الواقع بعد النفي لا يجب أن يتناول جميع أفراد الجنس لجواز أن يكون العموم فيه بالنسبة إلى جماعة مخصوصة فيكون من باب القصر الإضافي على ما هو مقرر في علم المعاني. بخلاف الواقع في الإيجاب فإن المحذوف منه يتناول جميع الأفراد لأن ما بعده على معنى الاستثناء لا القصر. فلو قيل قام الأزيد كان بمعنى قام كل أحد الأزيد وهو فاسد كما لا يخفى * ولذلك إذا قصد في غير الإيجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الأزيد امتنع لفساد المعنى. فإن صدق الإيجاب نحو زيد يقعد اليوم الحرب جاز لصحة معناه كما ترى * وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق وهل يهلك إلا القوم الفاسقون. وعلى الصريح منه المأول نحو ويأتي الله الآن نعيم نوره أي لا يريد إلا أن يتم * وأعلم أن الأقد تكرر في البدل والعطف بالواو للتأكيد فتكون المعترضة بين التابع والمتبوع لغوا لا اثر لها لأنها زائدة في حكم الساقط. ولذلك يجري التابع بعدها على ما يستحق في نفسه من التبعية وقد اجتمع

كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شيخك إلا عمله الأرسيبه والأرمله

يرفع ما بعد المكررين لأن الأول منها مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه كما ترى

وَأَجْرُ إِضَافَةٍ بَغَيْرِ وَسْوَى حَكَمُهُمَا كَأَسْمِ بَلِيٍّ إِلَّا اسْتَوَى

اي ان المستثنى يغير وسوى يَجْرُ باضافتهما اليه جارياً عليها اعراب الاسم الواقع بعد الّا
في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومترغاً كما علمت. فيقال جاء القوم غير زيد بنصب
غير. وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع. وما قام غير زيد بالرفع وهلم
جرّاً. وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفًا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِيَفْعُولَ قَفَاً
وَبَعْدَ كَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا اسْتَرَرَّ

اي ان المستثنى يَجْرُ ايضاً بعداً وخلاً وحاشاً اذا قدرتهن احرفاً. فان قدرتهن افعالاً
نُصِبَ مفعولاً به. فيقال جاء القوم عدا زيد وخلا عمراً بجواز الوجهين. ما لم تنقدمن
ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف.
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

نَهْلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَاَنِّي بَكْلُ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَّعٌ

وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فيكون النصب بعدها على الخبرية لها نحو قام القوم ليس زيداً ولا
يكونُ عمراً. ومنه الحديث يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ. اي الّا
الخيانة * ومرفوع جميع هذه الافعال ضميرٌ مستترٌ فيها عائداً على البعض المدلول عليه
بكلمة المستثنى منه. فيكون المعنى عدا بعضهم زيداً اي جاوزة وهلم جرّاً في الباقى.
ولذلك لا يكون المستثنى بها الا متصلاً. غير ان هذا البعض لا يلتزم به لئلا تذهب صورة
الاستثناء. ولذلك كان استتار ضميره واجباً مع كونه للغائب كما مر في موضعه * واعلم
ان من النحاة من يعدّ لاسيما من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها أدخل ما قبلها في
الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت. وهي مركبة من لا النافية للجنس
وسمي بمعنى مثل وهواستها. وما الموصولة او النكرة الموصوفة او التامة او الزائدة. والخبر
محذوف تقديره موجود او حاصل ونحو ذلك * ويجوز في النكرة الواقعة بعدها أوجه
الاعراب الثلاثة وقد روي به قول الشاعر

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سَيِّئاً يَوْمٍ بِدَارَةٍ جَلِيلٍ

أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة او نكرة موصوفة. وجعل يوم خبراً المضمرة محذوف والجمله
صلة للموصولة اي لا مثل الذي هو يوم بداره جليل موجود. او صفة للموصوفة اي لا مثل

شيء هو يومٌ بها حاصلٌ * وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافة عن الإضافة
 وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمتع مثلها زيداً * وأما الجر فعلى تقديرها زائدة غير
 كافية أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطفت بيان عليها *
 وأخرج هذه الأوجه الجر وإضعفها النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع بعدها معرفة نحو
 العجني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن المعرفة لا تصلح
 للتمييز * ونلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا نادراً كقول الشاعر
 بِسْرِ الْكَرِيمِ الْحَمْدُ لَا سِيَّامَا لَدَيَّ لَا شَهَادَةَ مِنْ فِي خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ
 وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
 بعدها حال نحو عجني زيد ولا سيما ركباً تعين كونها زائدة كافة أي لا مثل هذه الحالة
 من بقية أحواله

وَيَدَّ فِي مَقْطَعٍ تُسْتَعْمَلُ كَقَالَ يَدَّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

أي إن يدَّ تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث أنا أفصح من نطق
 بالضاد يدَّ أي من قرئش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها تختص
 بالاستثناء المنقطع . ولا تقع إلا منصوبة . ولا يوصف بها ، ولا تقطع عن الإضافة . ولا
 تضاف إلا إلى أن وصلتها كما رأيت

فصل

في الحال

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفَسِّرٌ
 لِهَيْئَةٍ مُتَقِلًّا يَنْكُرُ
 وَفِي وَكُوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ
 عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
 وَفَدُ الْفَتَى بَاكِ يُسَاقُ رَاجِلًا
 كَحَيْثُ فَرَدًا وَكَهَانِي غَافِلًا

أي إن حكم الحال أن تكون وصفاً أي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدر . وإن
 يكون ذلك الوصف فضلة أي واقعاً بعد تمام الكلام . وإن يكون مفسراً للهئية أي الصفة
 التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وإن يكون نكرة متفلاً أي غير ملازم .

لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في امثلة النظم . فان الأولين
منها يشتملان عليهما لفظاً والاخيرين معنى لان الفاعل في المعنى وضميره المستتر في
الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام انما هو بحسب الاصل . وقد
يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت
اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى
فلا يراد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين * والمفعول الذي تحي
عنه الحال يشتمل المفعول به وغيره من سائر المنافع على الاصح . فيقال ضربت الضرب
شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت للخوف مجرّداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من
متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون نعلقه بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا
تأتي الا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف
مصدرًا نحو عجبنا من ذهاب الامير ماشياً واعجبني ضرب اللص مقيماً . او صفة نحو زيد
منطلق الغلام راکضاً وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما
لم يكن المضاف جزءاً منه نحو اعجبني وجه الجارية مسفرة او كجزء نحو اعجبني كلام الامام
خاطباً . لان المضاف حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه
فيكون المضاف اليه في حكم المفعول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون
كأنها عن المضاف لشدة الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد
الفاعلية او المفعولية فينطبق على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هند جالسة فانه يمتنع
اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاء به عنه كما ترى في نحو جاء زيد
راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل فيكون قد
عمل فيها جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل ضعيف فلا
يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو إن هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا بسراً أطيب منه
رطباً فان عامل صاحب الحال في الأول هو اسم الإشارة العامل في الحال وذلك
باعتبار المعنى لانه على ناويل أشير اليه فيكون عاملها واحداً . والحال الاولى في الثاني هي
عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

وَأَكَدَتْ عَامِلَهَا أَلْمَلَانِيَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرِ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدَرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقَامَ قائماً . او بدونها كقَامَ واقفاً وهو الأكثر * وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جَاءَتْ عَنْهُ كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ اسْمٍ عُرِفَا تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسَعِفَا
وَيُحْذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذَا قَامَتِ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبَا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفاً بها نسي وهل بدارة بالناس من عار

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويُقدَّرُ بفحوى أثبتة في الاول وأثبت في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم تنجح الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةُ الْأَخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أَقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين . فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو يركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الأمير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلاهما يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تَعُدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذَا فُرِدَ

اي ان الحال تعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر

خرجت بها أمشي نجر ورانا على أثرنا ذيل مرتبط مرحل
ونارة مع افراده كقول الآخر

علي إذا ما زرت لي بحفية زيارة بيت الله رجال حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليها ولو تقدرا . فان كانت مفردة نحو لقيت زيدا ماشيا كانت لزيد . فان أريد كونها للمتكلم قيل لقيت ماشيا زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشيا راكبا اي لقيته ماشيا وانا راكب كانت الاولى لزيد والثانية للمتكلم بناء على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما والمعتض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالفة له وهو المختار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير مترنما ولقيت هند ضاحكا عابسة
وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلْحَالَ حَكْمَهُ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَكُونُهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْحِيَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ

وَقَرَّبُوا الْهَاضِي بِقَدْفَتُذَكَّرَ مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تَقْدَرُ

اي ان الحال حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم على المتبدا فتربط به كما يرتبط الخبر . وربطها يكون بالضمير ولو مفترقا نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالا بدينار . اي مثقالا لأمته وهو الاصل * فان خلت منه ترتبط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن . وذلك في الجملة التي لم تصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يرتبط بالضمير وحده كالوصف لانه شبيه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نفضت شبهة بالوصف لامتناع دخولها عليه * فخرج بقيد الجملة المفردة والظرف والجرور الواقعان حالا كما مر فان الواو لا تسمى مطلقا . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضية مثبتتين او منفيتين * أما المضارع المنفي فانه ما يختار ربطه بهما جميعا وهو

المنفي بلم كقول الشاعر

سَقَطَ النِّصْفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْقَاظُهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَأَلْقَيْتَنِي بِالْيَدِ

او بلما كقول الآخر

فان كنت مأكولاً فكن خيراً آكلٍ وإلا فأدر كني ولما أمزق
ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنثي بلا كقول الآخر
لو أن قوماً لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلها لا أوجب

او بما كقول الآخر

كانها يوم صدت ما تكلمنا طيبي بعسفان ساجي الطرف مطروف
وهو مذهب الاكثرين * واما الاسمية والماضوية فيطرد فيها اجتماع الواو مع الضمير
اتفاقاً لبعدها عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها
تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالاً . فيقال قام زيد وغلامة جالس . ومضى
ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل
على زمان الحال فتعني عن استصحابها * وقد تجرد الجملة من قد ملفوظة فتتوى مقدرة
وحينئذ تجرد من الواو ائماً لتلبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر
واني لتعروني لذكرائك هزة كما انتفض العصفور بللة الفطر

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفاً والساريات الهواطل
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فان وقعت هذه
الجملة بعد الآخر ما تكلم إلا ضحك . او قبل أو نحو لأضربته عاش او مات وجب
تجريدتها منها لفظاً وتقديراً . لان الاولى في تأويل المفرد اي ما تكلم الأضحك لان الأ
تخص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض .
وكل من المفرد والشرط لا يفترق بشي منها * وندر اقترانها بعد الأ بالواو كقول
الشاعر

نعم امرأ هريم لم نعر نائبة إلا وكان لمرئاع بها وزرا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى بات هذا الموت لم يلب حاجة لنفسي إلا قد قضيت قضاها

واجازوا الوجهين في الاسمية مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها
بالواو نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى لانها تكون بدونها في صورة المستأنفة فتتوى

انقطاعها عما قبلها . او تقع مؤكدة لمضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك فيه لان
المؤكد نفس المؤكد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما ليست كذلك
يُختار اقترانها بالواو كما مر ويجوز تجريدتها منها على ضعف كقول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آبَ عامرُ الى جعفرٍ سرِّبائه لم يهزِّي

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكاهي على زمن مضى لا خير فيه

فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر

والله يُبقيك لنا سالماً بُرداك تبيلٌ وتعظيمٌ

يُستحسن معها ترك الواو طلباً للمساكنة بينها * واعلم ان الماضي المثبت الخالي من الضمير
تلزمه قدم الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما في المتنضم
الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مر وهو لا يستغني
عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا نكرتني بلنة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد

وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً علي سواد الليل او تقدير
الجملة اي خرجت والسواد باقي علي . والاول أولى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام
ولذلك يُختار ترك الواو باعتبارها ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ تَطِيرُ الْمُبْتَدَأُ فِي حَكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقِ عَهْدٍ

فَإِنْ أَتَتْ مِنْهُ لِحْضُ النِّكَرَةِ تَقَدَّمَ مِثْلُ الظُّرُوفِ الْخَبِيرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده من امر التعريف والتقديم فيكون معرفة
مقدمة كما مر وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو جاءني غلام
سفير متأهباً وهل أناك احد راكباً جرى معها على رتبته كما رأيت . وان كانت محضة
وجب تقديم الحال عليه فيتاخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم الظروف الخبر بها عن
النكرة المحضة فيتاخر المبتدأ اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد راكباً في
معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديرها هنا كالغرض من
تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً

وغيره محمول عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يقال جاءني راكباً رجل كما يقال عندي رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر
ونحت العوالي بالفنا مستظلة ظيماً أعارتها العيون الجاذر
وهو المذهب الصحيح وعليه اخيار الاكثرين

وَأَخْرُوا الْحَالَ بِوَأَوْ مُطْلَقًا حَتَّى أَصْلَ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقًا
كَذَا مَعَ الْمُجْرُورِ فَهُوَ كَأَصْلِهِ وَهِيَ كَعَلَقَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تاخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكب
واقبل رجل وهو راكب . وذلك باعتبار اصل الواو لانها في العاطفة وقد استعيرت هنا
لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا نتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها *
وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول
فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور
بالحرف نحو مررت بهند جالسة . والمجرور بالاضافة نحو اعجبي انطلاقتك مسرعاً . وذلك
بطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من
احد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ فِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلْيَقْتَسِمَا
وَمَعَ جُمُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَهُمْ طَرَأَ هُنَا قَدْ أُسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولي مدبراً لان المؤكدة انما
يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد أفصح القوم
خاطباً لانه أشبه بالجماد لعدم تصرفه . فلا نتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين
لصاحبين قد فضل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منها مندرجة في وسط الجملة
نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحد ما له منها على حدة دفعاً
للالتهاس * وقد يجري ذلك بدونه عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر
نُعِيرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِكُ أَنْتُمْ مُلُوكَا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمرة في احدها

متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لفظ
التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه * وما يجب تأخيرهُ من الحال ما كان عاملاً
جامداً نحو ما احسن زيداً مقبلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في
الاحكام الكمية . غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ السابق
فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف . غير انه
ضعيف لتصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شيبه في خلاعة
كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ابسر منه في غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر
ونحن منعنا البحر أن نشر بوابه وقد كان منكم ماؤه يمكن
وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُّ يَرْتَكِبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق . وذلك
يكون في ما دل على تشبيه كقول الشاعر

فما بالنا امس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

اي ما بالنا امس شجعاناً واليوم جبناء . او على مناعلة نحو باعته يداي متفاضين .
وكلمته فاه الى في اي متشافين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتبين . او
على تفصيل نحو علمته النحوباً باباً اي منصلاً . او على تسعير نحو اشترت التمر صاعاً
بدرهم اي مسعراً * وقد يغني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً . او دلالتها
على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة . او على اصالة نحو أَسجد لمن خلقت طيناً . او
على فرعية نحو وتجنون الجبال بيوتاً . او على نوعية نحو لبس خاتمة ذهباً . او على حالة فيها
تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً * واختلف في نحو طلع زيد بغتة . والخيار عند
الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغثاً . وهو مذهب سيبويه * وكذلك
يرتكبون الاتيان بالحال لازمة على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجامدة التي لا تأول
بالمشق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو ولي مُديرًا . والتي بدل عاملها على تجديد
صاحبها نحو خالق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها
كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدِيرٌ وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنًى يَعْتَبَدُ

اي ان الحال قد تعي معرفة في اللانظر على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون بالالف واللام كقول الشاعر

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا وَلَمْ يُشْنِقْ عَلَيَّ نَعَصِ الدِّخَالِ

اي ارساها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفردا . وقد يكون بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبعدة . ومنه قول الشاعر

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْحَلَقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انعكاها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكبا . ولازمة كما في نحو خلق الانسان ضعيفا * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما تُقصد لذاتها كما رأيت . وموطئة وهي ما تُعبد للمقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشرا سويا * وباعتبار فائدتها الى مبنية وهي ما لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كما مر ويقال لها المؤسسة . وموكدة وهي بخلافها كما في نحو ولي مديرا * وباعتبار زمانها الى مقارنة وهي ما قارنت

عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد مذنبا . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازيا * وباعتبار صاحبها الى حقيقية وهي ما جرت على من هي له كما مر . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد راكضا جواده * وباعتبار مفادها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مر . ومتعددة وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكبا ضاحكا . والمتعددة تنقسم الى مترادفة وهي ما كانت لشيء واحد كما مر . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام يشي راكضا . فاحفظ

وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمَفْسُورَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمٍ نَكْرَةٍ
وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نَسِيَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع تمر . وإما تمييز نسبية فتكون الذات فيه مقدرة نحو طاب زيد نفسا . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . وإما

الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لأن الطيب قد نُسب إلى زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب إلى شيء مقدر من متعلقاته لا إليه بالحقبة . فسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب إلى زيد من أجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلَ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مُبِهِمَ تَمَّ كِفَعْلٍ قَدْ نَصَبَ

أي أن تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهمة الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاع تمرًا . أو بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا . أو نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا . أو بالاضافة نحو لي ثلاثة أثواب خمرًا . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصبًا أيًا بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إعماله فيه مع كونه اسمًا جامدًا وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وَزَنَ وَمَا يَكِيلُ أَوْ يَمَسُحُ يَعْتَلِنُ
نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًَا وَصَاعٌ تَمْرًا

أي أن التمييز المذكور يكون في المعداد والموزون والمكيل كما في الأمثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ أرضًا * ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهبًا ولا حبة دقيقة ولا قدم سهلًا . أو على مائلة كقولهم من لنا بمثلك رجلًا . أو على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها إبلًا . أو تعجب كقولهم يا لها ليلة . أو كان متفرعًا من مبهمة نحو لي خاتم ذهبًا . وهو يحتمل الحالية كما مر غير أنه أولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * وأعلم أن المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع أصله كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وإن لم تتغير كفضيب خيزران تجب فيه الاضافة لانه على معنى من التبعيض والتمييز على معنى من الجنسية . فان قيل يحجب خيزران جري مجرى خاتم ذهب . فنذكر

وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ
وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَّانٍ وَصَاعٍ خَرَدَلٍ

أي أن ما سوى المركبات والعقود من أسماء العدد تجب اضافة إلى المعداد مجردًا ما

يتم به فيقال عندنا ثلثة رجال ومئة دينار والـف درهم لانه اكثر استعمالا فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليو من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه تستحسن فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لفلة الاستعمال * وربما قيل ثلثة رجالا ونحو ذلك بالنصب جريا على اصل التمييز ومئة قول الشاعر

وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مِثْلَانِ عَامًا عَلَيْهِ أَنْ يَمْلَأَ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الندور * واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوما واربعين ليلة . وتتنوع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلثة اسماء كالاسم الواحد وهو مكروه عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرَبِّهَا أَتَبِعْ كُفُوًا قَدْ وَفَى مِنْهَا كَلِي سَبْعَ نِعَاجٍ وَكَفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المنسرات ما كان كفوا للمبهم الذي يفسره وايضا بحق مقداره فيعملونه بدلا او عطف بيان نحو لي سبع نعاج وعندي صاع تمر وخاتمان ذهب . فان النعاج جمع والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحتل الفلة والكثرة . وكلها نفي بحق المبهمات المنسرة لها كل واحد بحسبه قليلا كان او كثيرا . بخلاف نحو واحد عشر عبدا وعشرين أمة ومئة بعير والـف ناقة فان كل هذه المنسرات أفراد لا تقوم بحق ما فسرتها لانه لا يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَتَصَبُّ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نَقْلِ
كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلُ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولا عن الفاعل او عن المفعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبنا زيد رجلا * واختلف في نحو امتلا الاناء ماء والصحيح انه غير منقول ايضا وهو المختار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد اكثر من لأم عمرو . وضابطه ان يصح جعل أفعل فعلا فيقال زيد اكثر ماله . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو زيد افضل

رجل . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيدٌ افضلُ الرجال . فان
اضيف اُفعل الى غيره وجب النصب نحو زيدٌ افضلُ الناسِ رجالاً لا متناع اضافته اليه
ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمِيْزٍ لِّتَأْكِيْدٍ اَتَى كَصَارَتِ الْفَتِيَانُ عِشْرِيْنَ قَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيـد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد نحو
ان عِدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في تمييز
النسبة كقول الشاعر

وَالْتَغْلِيْثُوْنَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَخْلًا وَاُمُّهُمْ زَلَاةٌ مِّنْطِقُ

فان التمييز فيها قد جاء مجرد التفرير لان الذات معلومة قبلة فلا حاجة الى تفسيرها به
كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتَقَى عَلَى الْقَصْدِ اِلَى ذَاتِ كَسْبَعِيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز رُبَّمَا وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات
باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله دُرٌّكَ عالماً وأكرم بزيـد
فارساً وما اشبه ذلك

”وَأَجْرُ رِيْمٍ اِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي لَعَدَدٍ وَالْقَلِّ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ“

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يُجَرَّ مِنْ فيقال
عندي ذراعٌ من مَسَدٍ وصاعٌ من تمرٍ ومنقالٌ من ذهب . ويا لها من ليلةٍ لله دُرٌّكَ من
بطلٍ وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد
متعددٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانه يقتضي كون النفس مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف
المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة * وأما نحو عندي ثلثةٌ من الرجال وخمسٌ عشرة
من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلثة افرادٍ من الرجال وخمس عشرة واحدةٍ من
النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام .
وبخلافها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملةً او
شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت

باب المجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خِفْضًا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ اقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِحَرْفِ الْأَثَرِ

اي ان ما اُضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكومٌ عليه به وذلك هو حقُّ العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيدي به وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَأَلْحَرْفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلَّامِ ضَمِينٌ
كَتُوبٍ خَزٍّ وَصَلْوَةٍ الْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف ككتاب خَزٍّ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً لـ كصلوة العصر فبمعنى في . والافهم معنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد . او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تنوي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوه * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذِفَ المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر وجب بناء المضاف كما سيبي *

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَبَيَّنَا

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه ما تتم به الاسماء وهو نون التثنية والجمع وما ألحق بهما . فاذا أُريدت اضافة الاسم جُرِدَ من كل ذلك كغلام زيد وجبلي نعان ومُسْلِي مَكَّة وقس عليه * وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو مُنَكَّرٌ * واعلم ان التنوين الذي يُجَدَفُ من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإما مقدَّر كما في نحو دراهم زيد .

وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَّ وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلٌ لَتَعْرِيفٍ يَحْبِبُ أَيْضًا وَكَوْنٌ أَلْعَرِفِ الَّذِي نُسِبَ

اي ان المضاف الى معرفة يتعرف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة يتخصص بها كما في ثوب خز . وبهذا الاعتبار تُسمَّى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف * وكل واحد من هذين المضافين لا يقبل دخول ال عليه مطلقا لانها مع المعرفة تقتضي تعريفا آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه . وكلاهما ممتنع

وَحَيْثُمَا تَجِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أَضِيفَ أَوْ لَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تجد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك . لان كل واحد منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوبا الى نفسه والمنسوب لا بد ان يكون منسوبا الى غيره * وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كُرْزٍ وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلى تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المُسَمَّى وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كُرْزٍ كان كأنه قيل جاء مسمى هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِفَ بالصفة المذكورة اي بقلة الحمقاء . وأن الصفة في الثالث قد قُدِّرَتْ وجُعِلَتْ نوعا مضافا الى الجنس فصار كثوب خزٍ ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِشَيْءٍ عَلَيْهِ مُنَكَّرٌ أَكْبَرُ يُضَافُ إِلَيْهِمْ

اي ان العلم قد يُضَافُ منوي التنكير كما تُضَافُ النكرات المبهمة . وذلك يكون لوقوع

الاشتراك فيه فيُضَافُ الى ما يميّزه عما يشاركه في التسمية كازن ربيعة تميّزاً له عن
مازن قيس ومازن نعيم . ومن ذلك قول الشاعر
عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَارِاسِ زَيْدُكُمْ بَايِضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانُ
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخيل وسحبان النضاحه وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلَّوْلَ الثَّانِي لَدَى حَذَفِ مُنَابَا كَسَّالَتْ أَلْبَلَدَا
وَجُرْمَعٍ عَطَفٍ عَلَى الْهَيْثَلِ كَمَا كُلُّ فَتَى بَحْمِي وَلَا دَارٍ حِي
اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لإنابتة عنه كما في المثال . فان اصله
سَأَلْتُ أَهْلَ الْبَلَدِ فَلَمَّا حَذَفِ الْمَضَافُ أَقِيمَ الْمَضَافُ الْيَوْمَ مَقَامَهُ فَأُعْطِيَ حِكْمَهُ فِي الْأَعْرَابِ *
ومن هذا القبيل قولهم تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا أَيِ مِثْلِ أَيَادِي سَبَا فَنَصَبُوا أَيَادِي لَتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةً
المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا وهو عَلَمٌ
لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عَطِفَ على مثله في اللفظ والمعنى بقي
عملة في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان الأصل فيه ما كل
فَتَى بَحْمِي وَلَا كُلُّ دَارٍ حِي فَحُذِفَ الْمَضَافُ وَبَقِيَ الْمَضَافُ الْيَوْمَ مَجْرُوراً كَمَا كَانَتْ قَبْلَ
حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء ثَمَّةَ وَلَا بِيضَاءُ شَحْمَةً أَيِ وَلَا كُلُّ بِيضَاءَ . وقول
الشاعر

وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرِكُهُ النَّفَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ
اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام
كقول الشاعر

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقُدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا
اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم
وَحَذَفُوا ثَابٍ فَأَبْقُوا أَوَّلَا بِحَالِهِ كَأَقْصِدَ أَخَا وَابْنِ الْعَلَا
اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرّداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف ^{المضاف} وذلك يكون غالباً اذا عَطِفَ عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْنِمَنَّ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

بِأَمْنٍ رَأَى عَارِضًا أُسْرِيهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْعَمَ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الدِّيمِ او انعم منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه امورا شتى منها التعريف والتخصيص كما مرَّ آنفاً . ومنها التخفيف ورفع الفجع كما سيأتي في الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تملوا كل الميل . والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ التَّزَمَ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ قَاسْتَمَ فَإِنْ يَفُتْ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدَ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو كل وبعض ونظائرها يلزم الاضافة لتتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض الظن ائتم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا إِيَّاهَا غَيْرَ أَوْ مَائِلَ مِنْ تَعْرِفِ لِعَمْقِ إِيَّاهَا ضَمِنْ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المائلة كمثل وشبه لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغل في الإيهام نحو رأيت رجلاً غير زبيد وامرأة مثل هند . فان كلاً منها لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان تمتع به النكرة

كما ترے

وَمَا تُضِفْ مَعْنَى فَتَنَوِي الْمَعْنَى فَقَطْ كَقِمْنَا فَوْقَ ضَمَائِنِي غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضفنه معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه يُبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول الشاعر اذا انال اومن عليك ولم يكن لفاؤك الا من وراء وراء

وقول الآخر

جواباً به تنجو آتيت فورينا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل
ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر
لعمرك ما ادري واني لا وجل على آيتنا نعدو المنية أول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره . وهم جراً * ويقال لها الغايات لانها لما حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وإن نوي اللفظ فكما للمضاف في اللفظ معرباً بلا خلاف

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب غير منونة . كانه قد ذكر معها لانه مقدّر الوجود والمقدّر كالمذكور . وعليه قراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالكسري من قبل القلب ومن بعده . وقول الشاعر
ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة مطلقاً منونة التنكير . وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الثرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أرد شنوة فاشربوا بعداً على لذة خمر

اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة والبعدية بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عوض وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا اضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر

رضي لي لسان ندي أم تحالفا بأصم داج عوض لا تفرق

وأكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَالشَّبَهَ لَهُ أَكْسَرُ إِنْ تُصِفَ لِلْيَاءِ وَأَدْغِمُ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَلِفَ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن كدلو وطبي يكسر اذا اضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها. وأما غيره فان كان واوا او ياء ادغم فيها مقلوبا كهؤلاء بني. او سالما كجاء فاضي وضربت غلامي. وان كان الفاء لم يتغير

كفتاي وغلامي

”وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرِ طَوْعًا تُفْتَحُ وَذَاكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَحُ“

”فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعِ سَاكِنَيْنِ التَّنْبِيْهُ“

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورا يجوز فيها الفتح بناء على ان

التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

أَيَا رَبِّ لَيْلِي أَنْتَ رَبِّي وَرَبُّهَا فَخِلْ عَلَيْهَا بَعْضُ مَا فِي فَوَادِيَا

الا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل

البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخيلتي التاجر فيترجى الفتح حرصا على

بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافا الى ما بعدها في بعض الصور كما نرى * وأما

اذا كان ما قبلها ساكنا فالفتح فيها واجب دفعا لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي

وغلامي وبسطت كلتا يدي وأرغمت انوف حاسدي بنفحها في الجميع * واعلم ان ما

قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموما كسر وان كان مفتوحا بقي على فتحه. فاذا

اُضيف بنون ومُصطفون قيل بني بكسر النون ومُصطفى بنفح الناء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتُ الْخَبَرِ ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ

وَذَاكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزَمُ حَسْمًا وَلِذَا تُبْنَى كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك
بحسب في حيث من ظروف المكان واذا ولما واذا من ظروف الزمان . وفي تلزم البناء
وجوبا لا افتقارها للالزام الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا .
ومنها ما يختص بالفعلية وهو لهما واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث
الامير نازل . وقمت اذ قام زيد وقررت اذ القوم غافلون . وانبت لهما اتي عمرو .
واركب اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعلية . وقد

يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العائم
وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في اذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تسنيك بذي غروب واضع عذب مقبله لذيد الطعمر
واما لما واذا فلا تستعمل الاولى منها الا مع الماضي ولا الثانية الا مع المستقبل * واعلم
انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام ليكون مضمون الخبرية حاصل في الوجود
فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة
الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأويل ايضا معها بما يرادفها من الظروف
المنصرفة لتصح اضافتها الى المفرد . فيقدر في جلست حيث جلس الشيخ مكان جلوسه .
وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي

وربما تقفو لدن حيث وفي مذ منذ ذاك تارة قد اقتني

اي انهم ربما اضافوا لدن ايضا الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله
صريع غوايب راقين ورقنة لدن شب حتى شاب سودا الذوايب
وسمع قطعها عن الاضافة لفظا مع غدوة فقط منصوبة بعدها على اضرار كان مع اسمها في
الختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

اي لدن كان الوقت غدوة . او مرفوعة على اضرار كان التامة اي لدن كانت غدوة .
وذلك مع جواز جرهما على الاصل وهو اصح وجوها * ولدن مبنية على السكون مطلقا
لشدته توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعلا واحدا وهو الظرفية وابتداء الغاية . ولا

يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِشَيْءٍ مَا يُتَصَرَّفُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الظُّرُوفِ فَلَا تَنْفَعُ خَبَرًا وَلَا صِفَةً وَلَا صَلَةً وَلَا حَالًا . وَلِذَلِكَ تُبْنَى مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَيْضًا * وَأَمَّا مُذْ وَمُنْذُ فَتُضَافَانِ تَارَةً إِلَى الْجُمْلَةِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَذْ رَحَلَ الْجَمْعُ وَتَارَةً إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَيْنِ . وَنُقَطَعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لِنَفْظٍ فَيَرْفَعُ الْمَفْرَدُ بَعْدَهَا خَبَرًا عَنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ فَيُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَانِ . وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَمْعِ * وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ الْأُولَى عَلَى السَّكُونِ وَالثَّانِيَةُ عَلَى الضَّمِّ لَمَّا افْتَتِحَتْ مُذْ وَمُنْذُ الْحَرْفَتَيْنِ لِنَفْظٍ وَمَعْنَى وَلِذَلِكَ اسْتَصْحَبَ هَذَا الْبِنَاءُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا

وَمِنْهُمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوَّعًا وَكَذَاكَ قَدْ بُنِيَ

أَيَّ أَنَّ الْمُتَصَرِّفَ مِنَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ نَحْوُ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ . وَهُوَ يَشْمَلُ مَا لَا اخْتِصَاصَ لَهُ الْبَنَةُ كَالْحَيْنِ وَالْوَقْتِ . وَمَا لَهُ اخْتِصَاصٌ مَا كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلِ . فَيُقَالُ جِئْتُ يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ وَأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مِنْهُمْ عَلَى نَازِلِ يَوْمٍ مَجِيءٍ زَيْدٍ وَحِينَ انْهَزَمَ الْجَيْشُ كَمَا مَرَّ . غَيْرَ أَنَّ مَا أُريدُ بِهِ الْمَاضِي يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجَمْعِ كَمَا رَأَيْتُ . وَمَا أُريدُ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذَا فَيُخَصَّصُ بِالْفِعْلِ نَحْوَمَا ذَهَبَ حِينَ يَذْهَبُ الْقَوْمُ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ . وَاجَازَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْأِسْمَةِ الْمُشْتَبِهَةِ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِقْبَالِ نَحْوُ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ اِكْتِنَاءً بِالنَّاسِ فِي الْمَعْنَى * وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا كَانَ يَجُوزُ فِيهَا الْأَعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ لِعَدَمِ لَزُومِ الْإِفْتِقَارِ . وَالْبِنَاءُ لِنَصْدِ الْمَشَاكِلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ * وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ الظُّرُوفِ النِّصْبُ كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَحَرَكَةِ الْبِنَاءِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ تُضَافُ إِلَى إِذْ فَتَجْرِي مَعَهَا هَذَا الْجَرَى وَعَلَيْهِ قُرِئَ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ يَجْرِي يَوْمَ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحًا عَلَى الْبِنَاءِ * وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا مِثْلُ وَغَيْرُ الْمَشَابِيهِنَهَا هَذَا فِي الْإِيهَامِ . وَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَا وَأَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّاتِ نَحْوَانِ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَقُونَ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنَّ تَطَلَّتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا حَيْثُ تَكُونَانِ مُضَافَتَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَسْكُوكِ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي إِضَافَةِ الظُّرُوفِ . وَعَلَى ذَلِكَ رُويَ الْبَيْتُ وَقُرِئَتْ الْآيَةُ بِرَفْعِ مِثْلُ وَغَيْرِ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحَهَا عَلَى الْبِنَاءِ

وَأَخْتَرُ بِنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعَرَّبٍ وَأَسْمٍ تَلِي

اي انه يختار بناء الظرف المضاف الى الجملة النعلية والمصدرة بفعل مبني . وهو يشمل

ما كان بناؤه أصلياً كما في قول الشاعر

على حين عاتبت المشيب على الصبا . وقلت ألبا أصح والشيب وازع

وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لأجند بن منهن قلبي تحلماً على حين يستصين كل حلیم

بخلاف الجملة المصدرة بالفعل المعرب كقول الآخر

إذا قلت هذا حين أسلو بهيجني نسيم الصبا من حيثما يطلع الفجر

والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم تعلني يا عمر ك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

فان الاعراب فيها ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للناسبة بين المتجاورين * واعلم انه

لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنيّاً نحو يوم هم بارزون

لان الاسم وان كان مبنيّاً لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل * والمراد بالظرف هنا اسم

الزمان مطلقاً لا المنعول فيه فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على

الظرفية وغيره كما رأيت في الامثلة * وبشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون

مشتبهة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد في لانها في تقدير

المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر

المضاف اليه * واذا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس

شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس

كقولهم انينك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائما ان

اعمالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضايين

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أَضِيفَ تَخْنِيفًا بِمَا اللَّفْظُ قَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يضاف الى معموله كضارب زيد

الآن او غداً تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي . ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظية * فان أُريد به الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يُخفف بحذفه * وأما ما أُريد به الاستمرار كحامي العشيّة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال فللفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة به تحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا تنعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفين * واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التنزيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يُراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومالك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والظاهر انه لا يُقدّر اذا لمعنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَحْوِلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمَنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز وصف النكرة بنحو هذا عارضاً مطرئاً . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينها لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمخضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحْذَفُ
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٌ وَقِيلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدراً بنوى حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن متوناً مُحذَف تنوينه . بخلاف نحو الضاربي زيد والقائلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَلَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ طَرَحَ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصَحُّ
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقَمْعِ أَرْتَكِبَ لِفَوْتٍ رَبطٌ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفة مشبهة مفترقة بآل والمضاف اليه معمولاً
لما تصح اضافته بناءً على انه قد حذف منه ضمير. لان اصلة الحسن وجهه فُخِفَ بحذف
الضمير واستناره في الصفة وان خَلَفَتْه أَل فانها اخفت من الضمير لان العبرة منها باللام
فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة
لانه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به. وعلى تقدير
نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالمفعول به اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما
فيعب في الصناعة. فاذا اُضِيفَ تَخَلَّصَ من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ حِمْلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْدَلَا

اي ان اسم الفاعل المفترق بآل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب
العبد كما حُمِلَتْ عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة
كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية
الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبُ خَفَّ لَوْصَلِ الضَّمِيرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بآل تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضارب باعتبار
ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب أي لان المعنى يقتضي النصب
وهو الضمير المختص به. فُخِفَ اللفظ بجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان
النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَتْ عليها المعرفة كما

حُمِلَ الضارب الرجل على الحسن الوجه. والاول هو المختار عند المحققين !

وَأَعْلَمُ يَأْنِ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْنَعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعُ

وَالْتَرَمُّوْا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِنْهَا فِي مَائِلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول أَلْ على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تنيد تعريفاً فلا يجتمع

مُعَرِّفَانِ عَلَى مَعْرِفٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْمَعْنَوِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّهُمُ التَّزَمُوا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضًا مُقْتَرَنًا بِهَا كَالضَّارِبِ الرَّجُلَ لِلْمَشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ هُوَ الصِّفَةُ الْمَشْبُوهَةُ وَقَدْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَنَّ النَّصْبَ بِهَا لَا يَنْجِي الْأَمْعَ الْمَعْرِفَةَ لِاسْتِزَامِهِ التَّكْلُفَ الْمَذْكُورَ آنَفًا بِخِلَافِ التَّنْكِهَةِ كَمَا سَتَعْلَمُ . وَلَمَّا حِيلَ غَيْرُهَا عَلَيْهَا فِي الْإِضَافَةِ جَرَى مَجْرَاهَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا * غَيْرَ أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الْمَسْئَلَةِ فَاجَاوَزُوا خُلُوقَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ أَلٍّ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَصْحُوبِهَا كَالضَّارِبِ عَبْدِ الرَّجُلِ وَالْحَسَنِ وَجِهَ الْغُلَامِ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ وَجُودِهَا فِيهِ مَقَامَ وَجُودِهَا فِي مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ أَبْعَدْتَ أَيْضًا كَالضَّارِبِ رَأْسَ عَبْدِ الرَّجُلِ امْتَنَعَتْ الْإِضَافَةُ لِبُعْدِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَجَازُوا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَصْحُوبٍ أَلٍّ كَالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِي وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ ضَفْوِيهِ مَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا

وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ كِنَايَةً عَنِ الظَّاهِرِ فَكَانَهُ قَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ * وَجَازَ نَحْوُ الضَّارِبِ الْعَبْدِ وَأَيُّوهُ مَعَ امْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْطُوفِ لِأَنَّ التَّوَالِيَّ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِوَالِ وَمِنْهُ

قَوْلُ الْآخَرِ

الْوَاهِبُ الْمَلَّةَ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا عَوْدًا تُرَجِّي خَلْقَهَا أَطْفَالًا

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ جَازَ الضَّارِبُ الرَّجُلَ وَزَيْدًا . وَإِنَّمَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ زَيْدًا فَإِنَّ قُدْرَتَ التَّالِيَةِ بَدَلًا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وَقْعَهُ مَوْقِعَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَإِنْ قُدْرَتُهُ بَيِّنًا جَازَ لِانْتِفَاءِ هَذَا الْمَحْذُورِ * وَاعْلَمْ أَنَّنَا اقْتَصَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى ذِكْرِ مَعْمُولَاتِ الْعَوَامِلِ الْفِيَّاسِيَةِ وَإِنَّمَا مَعْمُولَاتِ السَّمَاعِيَةِ كَالنَّوَاخِجِ وَالْحُرُوفِ فَيَسِيَّتِي الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِ

كتاب الأفعال

فصل

فِي حَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَأَقْسَامِهِ

أَلْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِينٍ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا قُرْبَ
كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَمْ اسْتِقْبَالًا

أَيُّ أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرَنٍ وَضَعًا بِالزَّمَانِ مَاضِيًا كَقَامَ

او حالاً كَقَوْمٍ او مستقبلاً كَقَمٍّ . فلا يُشكّل نحو الغُدُو والروح المراد بهما الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقتدر به مدلولها ليس من هذه الازمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانه يحتمل الاستقبال ايضاً لكنه موضوع للحال على الاصح كما ان الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يستعمل للدوام فيجمل الازمنة الثلاثة نحو الله يحيي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرده عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعث حياً . او أداة كَلَمَ وَاَيَسَ وَلَوْ فانه ينصرف مع الاولى الى الماضي ويتعين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختلف في افعال الانشاء الايقاعي كَبَعِثَ والخيار انما تنصرف الى الحال اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبي نحو غفر الله لك وبرحمك الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَأَهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْتَفَاهُ
وَتَفَصَّلُ النَّتَاءُ كَقَمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمَفْرَدَةِ مَعَا كَقَوْمِي فَأَذِرْ لَا عَلَى حِدَةٍ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول نَاء الضمير في آخره نحو قَمْتُ . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سَيَقُومُ . وعلامة الامر تضمينه معنى الامر وقبولة ياء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قَوْمِي لا كل واحد منها على حدة . لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كَصَة ونزال . ولو انفردت الياء تناول المضارع كَنَدَهِينَ . فتأمل

فصل

في اعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مَفْرَدٍ اَوْ جُمْلَةٍ اِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي
وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى اَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيداً . او في جملة

اسمية نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمراً صادقاً . وكله برفع ما قام به وينصب ما اقتضاه
بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومتى
انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمُرْدِ مَا يَفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقَرَّ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا
أَوْ لَا فَذَاكَ الْمُتَعَدِّي كَضَرَبَ وَرَبَّمَا أَرَادَ التَّعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المرفد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على
ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدث قد استقر في نفس
الفاعل كفر زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوز الى غيره كضرب زيد عمراً فهو
متعدي * وربما اراد ان تعدي به فتجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهماً . وفي ذلك
تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا إِنْ تُرِدْ كَلَّا وَالْأَدْعُ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدَ
فَحَالَ نَحْوُ الْفَرَسِ تَغْزُو وَالْعَرَبُ تُعْطَى وَتُعْطَى الْوَفْدُ أَوْ تُعْطَى الذَّهَبُ

اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت
زيداً درهماً . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار
عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمفعول اصلاً فانك المنصوب
بأسره كقولك الفرس تغزو والعرب تُعْطَى بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء
لفاعليهما من غير نظير الى من يغزى او يُعْطَى * فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما
قصدته واترك الآخر كقولك العرب تُعْطَى الْوَفْدَ من غير اعتبار ما تُعْطَى . او تُعْطَى
الذهب من غير اعتبار من يُعْطَى * وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين
متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّورِ بِصِغَةِ تَبَدُّلٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ
فَيَتَعَدَّى لِأَزِمٍ وَيَكْتَسِبُ آخَرًا مَا عُدِّي كَابْطَلْتُ الْكَذِبَ

اي ان المفعول قد بُنِشاً بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أَفْعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استفعل نحو احضرتُ زيداً وقرنتُهُ وجالسُهُ واستحسنهُ . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبتُ بزيد اي اذهبتُهُ . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو أَلَيْسَتْ زَيْدًا ثَوْبًا وَعَلِمْتُهُ الْمَسْئَلَةَ وَطَارَحْتُهُ الشَّعْرَ وَاسْتَكْتَبْتُهُ الرِّسَالَةَ وَأَرَيْتُهُ الْعِلْمَ نَافِعًا وَنَبَأْتُهُ عَمْرًا قَادِمًا . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى الى ثلاثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم قد عُلِقَ به حكم آخر بعده نحو كان زيد قائماً . فَإِنَّ كَانَ قد دلت على حكم بامرٍ وهو الكون في الزمان الماضي وهذا الحكم قد عُلِقَ به حكم بامرٍ آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها * وهي قد نضجت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتداً معمولاً لها على الاصح ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدا والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما ستقف عليه بالتفصيل ولذلك يقال لها الناسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمَفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تُستعمل كما تُستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المنعولية كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على حدة لا بمجموع الجزء من معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا الجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

لِلْمُبْتَدَأِ رَفَعَ وَنَصَبَ لِلْخَبَرِ يَنَاقِصُ الْفِعْلُ عَلَى نَسْخِ الْأَثَرِ
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرَحَا
 فِتْنَى دَامَ لَيْسَ وَفِي الْأَشْهُرِ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر
 الابتداء والخبرية وجعلتها معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة *
 ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتم مع مرفوعها كلاً ما الأ بذكر المنصوب . بخلاف
 الافعال التامة فان الكلام يتعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
 خارجة عن نفس التركيب . ولذلك بعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب
 النواسخ ملحقاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا هي
 اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد ألحق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح
 وعاد ورجع وأض وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر فتجري مجراها
 وَالْفِتْنَى أَوْ شِبْهُهُ لَهْ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُّ مَا
 كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرَأَوْصِلُ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلْ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما
 زال زيد عاكفاً . او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى
 النفي فاذا نفيتم انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو لا
 زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزال صابراً . والاستفهام الإنكاري نحو هل يزال الغلام جاهلاً *

ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر
 فَارْحَامُ شَعِيرٌ يَتَّصِلُنَ بِيَابِهِ وَأَرْحَامُ مَا لِي لَا تَنِي تَنْقَطِعُ
 اي لا تزال تنقطع . وقول الآخر

اذا رُمْتَ مِنْ لَإِ يَرِيْمُ مَتِيْمًا سَلُّوا فَقَدْ اِبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى
اي مَنْ لَا يَزَالُ مَتِيْمًا * وَأَمَّا دَامَ فَلْتَزَلْهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ مَوْصُولَةٌ بِهَا نَحْوُ أَحْسَنَ مَا
دُمْتُ حَيًّا أَي مَدَّةَ دَوَامِكَ حَيًّا * وَاعْلَمْ أَنَّ الدَّعَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَلَا كَمَا رَأَيْتَ وَهُوَ مَذْهَبُ
الْجُمْهُورِ . وَأَمَّا النَّفْيُ فَلَا يَكُونُ بِأَدَاةٍ مُعَيَّنَةٍ اتِّفَاقًا . فَيَكُونُ بِالْحَرْفِ كَمَا مَرَّ . أَوْ بِالْأَسْمِ نَحْوُ
زَيْدٌ غَيْرُ بَارِحٍ كَرِيْمًا . أَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوُ لَيْسَ يَنْفَكُ عَنْهُ وَمَقْبَا * وَأُجَازُوا حَذْفَ حَرْفِ النَّفْيِ
إِذَا كَانَ لَا وَكَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا وَاقْعًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ نَحْوُ تَأَلَّاهُ تَقْنَأُ تَذَكَّرُ يَوْسُفُ أَي
لَا تَقْنَأُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ

وَصَرَفُوا غَيْرَ الْأَخِيرِينَ وَمَا لَهُ لِمَا صَرَفَ مِنْهُ رُسَبَا

اي انهم صرّفوا ما سوى دَامَ وليس فانها لا تنصرفان . أَمَّا دَامَ فَلانها لا تنفع إلا صلة لما
الظرفيّة وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وَأَمَّا لَيْسَ فَلانها قد وُضِعَتْ وَضْعُ
الْحَرْفِ فِيْهَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا * وَأَمَّا غَيْرُ دَامَ وَلَيْسَ فَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
نَصْرَفًا نَاقِصًا وَهُوَ زَالٌ وَأَخْوَانُهَا فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمْ أَمْرٌ وَلَا مُصَدَّرٌ . وَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
نَصْرَفًا نَاقِصًا وَهُوَ الْبَوَاقِي * وَكُلُّ مَا نَصَرَفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَعْمَلُ عَلَى مَا ضَمِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
قَالَتْ سَلَامَةٌ مَا لَجَسَمُكَ شَاحِبًا وَلَقَدْ يَكُونُ عَلَى الشَّبَابِ نَضِيرًا

وقول الآخر

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَالْأَفْكَنُ فِي السِّرِّ وَالْجُمْهُورُ مُسَلِّمًا

وقول الآخر

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبِشَاشَةَ كَأَنَّمَا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْقِ لَكَ مُنْجِدًا

وقول الآخر

يَبْذِلُ وَجْهًا سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ بِسِيرٌ

وهكذا في البوادي فقس على ما ذكرنا لم يذكر

وَيَنْكَرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحَّحَتْ قَدْ فِي السِّتَةِ الْأُولَى أِذِنْ

اي انه ينكر الإخبار بالماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة
لتدل على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدل على الماضي ايضا لم تكن
حاجة اليها فيكون ذكرها عبثًا . وهو مذهب الكوفيّين * فان اقترن الماضي بقَدْ يُؤْذَنُ

في الإخبار بولائها تقربته من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك
انما يكون في الستة الأولى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واضحى . فيقال كان زيدٌ
قد انطلق واضحى المحي قد خلا وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان
قيصة قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * وبقي تركها دون ذلك
غير انه مع كان ايسر لانها أمّ الباب فتحتمل ما لا يحتمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال
الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه
بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمُبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يَقْدَمْ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لما فلا
يقدم عليها * وأما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في
الجواز والوجوب والامتناع * وأما في التعريف والتكثير ونحوها فلا يزال جارياً على
حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليها بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر
هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيدٌ يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه
يزورنا فالمقبول تقدم الفعل منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيدٌ
وغيره مردود عند الأكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على
دام وليس والجمهور على منع ذلك فيها لمجهودها * وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح
انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت مُنْغَصَّةٌ لَدَانُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر

سَلِيَ انْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَهْلٌ

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما
نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لما صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول
صليتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيدٌ
ضارباً والمختار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منها * وفصل آخرون

بأنه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كالمجزء منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي. وان تقدم وحده كما مرّ يمنع لتحقيق الفصل المذكور* فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضمحى بالقوم عمرو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في باب الاحكام الكلية

وَالنَّقْصُ فِيهِمْ عَلَى الْجَمِيعِ إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِيَنَّ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَمَمُّوْا غَيْرَ قِيٍّ أَحْيَانًا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص بهم جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة. وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظلّ بمعنى استمرّ وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضمحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى اقبل وانك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي. نحو فانما يقول للشيء كن فيكون وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وخالد بن فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي* وأما زال وقفي وليس فيلزمهنّ النقص دائماً* واعلم ان كان الناقصة موضوعة لماضي المنقطع على الاصحّ نحو كان العالم جاهلاً. وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديرًا* وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبَيْنِ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تزايد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين صاحبين المتلازمين كالابتداء والخبر لتدلّ على الزمان الماضي. واكثر ما تزايد بين ما التعجيبه وأفعل التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا. وهو قياس فيها* وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب النارسي وعليه الجمهور* وربما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبركها وما امسى أدفأها. وهو شاذ فيها لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان أمهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا بِهَا كَأَمَّا أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا
وَالْحَذْفُ بَعْدَ أَنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمٍّ وَالْإِسْمِ كَالشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ

اي انهم حذفوا كان بعد أن المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو أمّا انت راضياً رضوا .
فان اصله لأن كنت راضياً رضوا اي انهم رضوا لكونك راضياً . فحذفت لام التعليل عن
أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً عنها فانفصل الضمير
الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدخيت نون أن في ميم ما لتقاربها في المخرج
فصار أمّا انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفِيرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضِّعْ

واذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهدان
فرداً عَدَمَ وقولهم التمس ولو خائماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما
تتمسّه خائماً . ومن ذلك قول الشاعر

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول الآخر

لَا يَأْمِنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجب لا امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه
جائز لا تنفائ المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إن ولو من أدواته
لان كل واحدة منها أم بابها فتحتمل التوسع فيها كما مرّ . ولا يكون الاسم المحذوف هناك
الأضمر المعلوم قبلة كما رأيت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعٍ سَكَنٌ وَصَلًا بِغَيْرِ مُضْمَرٍ الْوَصْلُ اقْتَرَنَ

اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة واقعة
في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إمّا احد ضمائر النصب
او نون الاناك لان سكونها معاً في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك زيد قائماً
اي لم يكن * فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا . او
كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكنه فلن تسلط
عليه امتنع الحذف * أمّا في المتحركة فلائها قد قويت بالحركة فتعاضت عن الحذف .

وَأَمَّا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فَلَا نَ الْوَقْفَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِلَابَ هَاءِ الْكَسْتِ مَكَانَ الْمَحْذُوفِ كَمَا
 سَتَعْلَمُ فِي بَابِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ اثْبَاتُ النُّونِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا وَاجْتِلَابَ حَرْفِ اجْنَبِيٍّ
 مَكَانِهَا . وَأَمَّا فِي الْمَقْتَرَنَةِ بِالضَّمِيرِ فَلَا نَ الضَّائِرُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَلَا يُحْذَفُ مَعَهَا
 بَعْضُ الْأَصُولِ * وَأَمَّا مَا سَمِعَ مِنْ حَذْفِ الْمُتَحَرِّكِ بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هَيْبَةِ الْفَتَى فَلَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ عَفْدُ الرِّثَائِمِ
 فَمَحْمُولٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى الضَّرُورَةِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يَخْتَصُّ بِكَانِ النَّاقِصَةِ بَلْ
 يَكُونُ فِي النَّامَةِ أَيْضًا لِاشْتِرَاكِهَا فِي اللَّفْظِ وَالْحَذْفِ أَمْرٌ لِنَفْظِيٍّ فَيَصِحُّ اشْتِرَاكُهَا فِيهِ
 وَشَاعَ فِي أَسْمِ كَيْسٍ مُحَضُّ النَّكِرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَامِرَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
 أَيِ أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَقُوعُ اسْمِ لَيْسَ نَكْرَةً مُحَضَّةً وَذَلِكَ لِعُمُومِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ وَقُوعِهِ فِي حَيْزِ
 النَّفْيِ كَمَا عَلِمْتَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرٍ طَرَّقَ الْهَوَى وَمَزُورٍ

وَهِيَ نَقْصَرٌ عَلَيْهِ تَامِرَةٌ فَتَسْتَغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَيَبَوِيهٌ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ
 يَسُ أَحَدٌ أَيِ لَيْسَ أَحَدٌ هُنَا . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأِسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَهْمَلْتُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ

فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَ أَحْسِبَ
 شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَ وَأَبْتَدَا هَبَّ عَلِقَ

أَيِ إِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةُ تُحْسَبُ مَعَ كَانٍ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ فَانْهَارَ تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصَبُ
 الْخَبَرَ مِثْلَهَا . وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ . لِأَنَّ مِنْهَا مَا وَضَعَ لِلْمُقَارَبَةِ الْفِعْلَ وَهُوَ كَادَ وَأَوْشَكَ وَهَلْهَلَ
 وَكَرِبَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا . وَمِنْهَا مَا وَضَعَ لِرَجَاءٍ حَصُولِهِ وَهُوَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلَوْلَقَ .
 وَمِنْهَا مَا وَضَعَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ وَهُوَ شَرَعَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى آخِرِهِ * وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ
 أَوَّلَى وَأَلَمْ . وَفِي أَفْعَالِ الشُّرُوعِ أَثَرٌ وَطَبِيقٌ . وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَلْهَلَ مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ *
 وَيُقَالُ لِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِأَسْمِ الْبَعْضِ عَلَى
 سَبِيلِ الْمَجَازِ

وَالْتَزَمُوا الْأَخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنَّ لِغَيْرِ الْوَاقِعِ
وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأَسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ

اي انهم التزموا الاخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها المقاربة وقوع الفعل وبعضها للطبع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُغَيَّرُ بِهِ عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بُدَّ في الفعل من ضمير يعود اليه ليتحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رمحاً . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرِّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنَ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنْ
وَلَا يَلْسَ الْحَالُ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قُرِّبَا

اي ان افعال الرجاء وهي عسى وحرى واخولق يقترن الخبر معها بأن المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض أن يشفى وحرى الصديق أن يزورنا واخولق السماء أن تمطر * وأما افعال المقاربة والشروع فتحكمها ان لا تقترن أخبارها بأن لانها ملازمة للفعل . إما بدلائلها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . وإما بدلائلها على الإشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يُعتبر في عسى شبهها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقولها

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادي بمنهم جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبِ
وَيُعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

ربع غناه الدهر طويلاً فأنقى قد كاد من طول اللي أن يصحبا
وذلك قليل الآ في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأن كقولها
ولو سئل الناس التراب لا وشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وَأَمَّا حَرَىٰ وَاخْلُوقْ فَلَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ أَنْ لِلإِشْعَارِ بِأَنْهَا لِلرَّجَاءِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا مَعْنَى
الاسْتِجَابِ بِخِلَافِ عَسَىٰ فَإِنَّهَا مَشْهُورَةٌ فِي الرَّجَاءِ فَلَا يُلْزَمُهَا مَا يُشْعِرُ بِهِ * وَاعْلَمْ أَنَّ عَسَىٰ
قَدْ تَرَدَّدَ لِلإِشْفَاقِ نَحْوًا تَغْفُلُ فَعَسَى الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ قَادِمًا. وَعَلَى ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَزَالُ
خَبَرُهَا يَقْتَضِي الْاقْتِرَانَ بِأَنَّ لَانَ الْإِشْفَاقِ يَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ كَالرَّجَاءِ * وَقَدْ اسْتَشْكَلْتُ
النَّحْوَ اقْتِرَانَ الْخَبَرِ بِأَنَّ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْبَارَ بِالْحَدَّثِ عَنِ الذَّاتِ وَهُوَ لَا
يَصِحُّ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ عَيْنُ الْخَبَرِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى وَالْحَدَّثُ لَا يَكُونُ عَيْنَ الذَّاتِ. وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ
نَاقِضٌ وَلَا مُنَاقِضٌ شَيْءٌ يَطُولُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَالْطَّفَّ مَا يُقَالُ فِي
الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ مَا رَأَيْتُ يَخْطُ بِعُضِّ طَلَبَةِ ابْنِ مَا لَكَ نَفْلًا عَنْهُ أَنْ الْإِخْبَارَ إِنَّمَا وَقَعَ
أَوَّلًا بِالْفِعْلِ الْمَجْرَدِ. ثُمَّ لَمَّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ حِيءَ بِأَنَّ لُتُوذِينَ بِالْتَرَاخِي لَا لِقَصْدِ السَّبْكِ
بِالْمَصْدَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَجَازُ دُونَ أَنْ تَوَسَّطُ الْخَبَرُ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عَمْرُ

أَيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ تَوَسُّطُ الْخَبَرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ كَمَا فِي الْمَثَالِ فَلَا يَزَالُ الْخَبَرُ
مُسْتَدًا إِلَى ضَمِيرِ الْأَسْمِ الْعَائِدِ إِلَيْهِ بَارِزًا كَمَا رَأَيْتُ أَوْ مُسْتَتَرًّا نَحْوُ كَكَادَ يَسْقُطُ الْفَارَسُ. وَلَا
بَأْسَ بِعَوْدِهِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ فِي النَّيَّةِ * غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ لَا يَقْتَرِنُ الْخَبَرُ بِأَنَّ فَلَا يُقَالُ كَكَادَ أَنْ يَسْقُطَ الْفَارَسُ لثَلَاثَةِ أَيَّامٍ اسْنَادُ
النَّاسِ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَأْوَلِّ مِنَ الْفِعْلِ الْخَبَرُ بِهِ وَاسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الظَّاهِرِ بَعْدَهُ أَيْ قَرَبَ
سُقُوطِ الْفَارَسِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ * وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ أَيْضًا فَمَنْعٌ بِالْأَجْمَالِ
لِأَنَّ الْجَوَامِدَ لَا تَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَهَا كَمَا عَلِمْتُ * وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يَقَعُ فِيهِ التَّنَصُّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ
كَمَا سَبَقَ لِأَنَّهُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ لَمْ يَسْتَمِّ التَّنَصُّفُ قَدْ جَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لَمَّا
فِيهِ مِنْ مُوجِبِ الْجُمُودِ كَمَا سَتَعْلَمُ

وَأَخْصَصَ كَكَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أَحْذَى

أَيُّ قَدْ اخْتَصَّصَتْ كَادَ وَأَوْشَكَ مِنْ بَيْنِ أَخْوَانِهَا بِاسْتِعْمَالِ مُضَارِعٍ لَهَا نَحْوُ يَكَادُ الْبَرَقُ
يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ. وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ قَرَاتِهِ يَبْأَفِئْهَا

وَهُوَ كَثِيرٌ فِيهَا. وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَوْشَكَ كَقَوْلِ الْآخَرِ

فانك مُوشِكٌ أَنْ لا تراها وتعدو دونَ غاضرةِ العوادي

وحكى بعضهم غير ذلك وكلة من نواذر اللغة

وَأُسْنِدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلُوْلُقَ فَأَلْتَقَصُ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعل تالياً لها فتكون نامةً في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ وَعَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ. ومن ثم تكون بلفظ واحدٍ مع الجميع فيقال هُنْدٌ عَسَى أَنْ تَزُورَنَا والرجلان عَسَى أَنْ يَذْهَبَا والقوم عَسَى أَنْ يَرْحَلُوا. وكذلك عَسَى أَنْ تَزُورَنَا هُنْدٌ وَعَسَى أَنْ يَذْهَبَ الرجلان عَسَى أَنْ يَرْحَلَ القوم وهلمَّ جَرًّا. وفس على ذلك في أَوْشَكَ وأخْلُوْلُقَ وهي لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْقَدِيمِ أَمْ يَزَلُ

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسماً لعسى نائباً عن ضمير الرفع كما قيل في

لولاك على ما استعرف ومن ذلك قول الشاعر

نظرنا الخيل مقبلةً فقلنا عَسَامُ نَائِرِينَ بِنِ أَصِيْبَا

وعلمها حيثُ بَاقٍ على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح وعليه الجمهور

فصل

في ظن واخوانها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسَبَ الْفَى عَلِمَا
وَجَدَّ هَبَ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسَبُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ أَنْصَبُ وَالْخَبَرُ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعاً. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى متصرفٍ وهو من ظَنَّ الى وَجَدَ. وغير متصرفٍ وهو هَبَ وَتَعَلَّمَ فانهما لا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا امراً فقط كقول الشاعر

فقلتُ أَجِرْنِي أَبَا مَا لَكَ وَالْأَفْهَنِي أَمْرًا هَا لَكَ

وقول الآخر

نَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغُ بُلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 وَتَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الشَّكِّ وَهُوَ الْخَمْسَةُ الْأُولَى وَحَسِبَ وَهَبٌ وَمَا يَدُلُّ
 عَلَى الْيَقِينِ وَهُوَ بَاقِيهَا. وَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهَا أفعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظنَّ
 فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم وألني ودري ووجد
 وتعلم. ومنها ما يفيد الظنَّ نارةً والعلم أخرى وهو ظنّ وحسب وخال ورأى. غير ان
 الثلاثة الأولى تُستعمل غالباً للشكّ والآخر يُستعمل غالباً لليقين * والحقول برأى العلمية
 رأى الحليميّة نحو اني أراني اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر

أَرَاهُمْ رُفِقَنِي حَتَّى إِذَا مَا نَجَّأَنِي اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ الْخِزَالَ

واعلم ان القول قد يُضْمَنُ معنى الظنّ فيعمل عملة. غير انه يُشْتَرَطُ فيه عند أكثرهم ان
 يكون مضارعاً مخاطباً بعد استنهام مباشر له نحو أنقول زيداً قادمًا اي أنظن. وعليه

قول الراجز

مَنْ يَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِ بِمَحْمِلِنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وَيُغْتَفَرُ فَضْلُهُ عَنْ الْأِسْتِنْهَامِ بِالظَّرْفِ لِعَدَمِ الْأَعْدَادِ بِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

أَبَعْدَ بَعْدٍ يَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَلِيٍّ أَمْ نَقُولُ الْبَعْدَ مَحْنُومًا

وقد يَفْضَلُ بِمَحْوُلِهِ لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ عَنْهُ كَقَوْلِ الْآخَرِ

أَجْهَلًا نَقُولُ بَنِي أُتُوتِي لَعَبْرَايِكَ أَمْ مَتَجَاهِلِينَا

فان تَخَالَفَ شَيْءٌ مِنَ الشَّرَاطِطِ الْمَذْكُورَةِ رُفِعَ الْجَزْآنُ عَلَى الْحِكَايَةِ وَهِيَ جَائِزَةٌ أَيْضًا مَعَ

اسْتِنْفَاءِ الشَّرْطِ. فَتَدْبُرُ

وَالْحَقُّوْا صَيَّرَ رَدًّا وَأَشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ

وَوَهَبَ أَتَجَمَّدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلُ وَالظَّنُّ جَعَلَ

وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَتَنَصَّبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُ

اي انهم الحقول بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
 تدلّ على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفًا. ومن ذلك

قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدَا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادِرُهُ مُلْحَمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تَلَفُ الَّذِي أَخَذَ الْجَرَاعَةَ حَلَةً وَعَظُ الَّذِي أَخَذَ الْفِرَارَ خَلِيلًا

وكلها متصرفة الآ وهب بمعنى صيرفانه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك * وأما جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو فجعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الافعال . وتارة للظن نحو وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن إنائاً فتكون من افعال القلوب * وكل هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل واحد منها مفعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد

وَيَابُ ظَنَّ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عُلِقَ مَا صُرِفَ مِنْهُ فَأَعْنَدَلْ

وَذَاكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا وَاللَّامُ كَوَّ وَلَعَلَّ كَمْ وَالْأَسْتَفْهَامُ

نَحْوُ ظَنَنْتُ لِحَرِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يَقْدَرُ

اي ان ما تصرف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين الجملة ماله صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يخطأه اليها كما علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزين ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ماله صدر الكلام يقتضي بناء صورتهما على حالهما وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجب المعادلة بينهما بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيداً من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الاصح * وإنما اخصت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقلية تتعلق بمضمون الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى * وأما المعلقات فهي ما وإن النافيتان نحو علمت ما زيداً كاتباً وظننت إن عمرو كرم * ولا النافية ايضاً عاملة أو مهملة نحو ظننت لارجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما

في قول الشاعر

ولقد علمتُ لثَنَيْنِ مَنِيبِ ان المنايا لا تطيشُ سِهَامُهَا

ولو الشرطيّة كما في قول الآخر

وقد علم الاقدام لو أنّ حاتمًا اراد ثراء المال كان له وقُر
ولعلّ نحو إنّ أدري لعلّ فتنه لكم * وكما الخبريّة نحو أو لم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون *
وكذلك الاستفهام بالمحرف نحو إنّ أدري أقرب أم بعيد ما توعدون . او بالاسم نحو
لنعلم أيّ الحزبين أحصى * وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مُقدِّراً كما في قول الشاعر
كذلك أدبْتُ حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب
اي وجدت لملاك الشيمة الادب برفعها مبتدأ وخبراً . وقول الآخر
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر
اي أشعيت بن سهم على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع
الاستفهام ما وافقها في المعنى كنظر القلبيّة نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصريّة نحو فليظن
أيها أركى طعاماً . وأبصر نحو فسنبصر ويصرون بأيكم المفتون . وسأل نحو يسأل
أيان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إنّ لم يُقدِّم جازان يُلغى وَذَاكَ فِي تَوْسُطٍ وَهَنَ

اي ان ما نصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مُقدِّماً
على الجملة كما رايت جازا لغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجزآن
على الابتداء والخبريّة . والنعل حينئذٍ ملغى لا عمل له فيها لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض
له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الافعال
كان ابلغ كلّها ازداد . ولذلك يضعف إغاؤها اذا توسّطت ويقوى اذا تأخّرت *
وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدّم معمول احد المفعولين عليها نحو متى نظنّ
زيد ذاهب . او مخبر عنه بجملة نحو زيد اظنّ غلامه منطلق لانها حينئذٍ تكون كالمتوسطة *
فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل ولعمري وقادم ظننت وجب الرفع
الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وانما اخصّصت هذه الافعال بجواز الالغاء
لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مرّ بخلاف افعال التحويل . وذلك مع
استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب
مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقدراً
وَأَسْعَمُوا نَحْوَ أَرَانِي مُفْرَدًا مِنْهُ وَقَالُوا هَيْكَ مِمَّا جَمَدًا

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأى يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين
متصين صاحبهما واحد نحو أراني مفردا اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر
ولقد أراني للرماح دربة من عن يميني نارة وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان
يكون مؤنثا وحكم المفعول ان يكون مؤنثا وحكم المؤثر ان يغاير المتأثر . فان عرض
اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال
ضربت نفسي بناء على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير
الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك
ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيها لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال
بخلاف المتصلين جميعا . وأما في هذه الافعال فلم يفتقر الى هذه المغايرة لان المفعول
في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكتفى عنه بالضمير * واجازوا
هذا الاستعمال في عدم وقفه ايضا لانها ضد وجد فحملوها عليها حمل التقيض على التقيض .

ومن الأول قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين عديمتي وعمما ألقى منها متزعرج

اي عديمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقد نيتي كما نديم المغبون حين يبيع

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يمتنع في الأول منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك ابن هند لم تعفك أمانة وما المرء إلا عقه وموائقه

اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأول إذا اكتفي عن قيده بها بلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول
اذا كانت تستغني عن تقيده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة
ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحيث تكون هذه الافعال كسائر
الافعال المتعدية الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المفعول مطلقا لا باعتبار صفة يتقيد
بها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ تَقُلُّ جَمَعًا نَصَبًا لِهْفَرْدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أَرَى وأَعْلَمَ الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لها بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول. والجملة المشتقة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر. فيقال أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَأَعْلَمْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَقَادِمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لما قبل النقل من الالغاء والتعليق وغير ذلك. وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْنَى وَأَسَمَحٌ وَاهِبٍ

وقولهم البركة أَعْلَمْنَا اللَّهُ مع الاكابر * وكذلك قولك أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَأَعْلَمْتُ مَا خَالِدٌ فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمْعِ * واعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة أَنْ الْمُفْتُوحَةُ الهمزة نحو علمتُ أَنْ زَيْدًا فَاضِلًا وَأَعْلَمْتُ أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ. وذلك لان في حيز هاتين الجملتين ما يحتاج اليه المقام من المسند والمُسند اليه

كما ترى

وَضَمْنُوا أَعْلَمَ نَبَا خَبَرًا أَخْبَرَ أَنْبَا فَجَرَتْ كَمَا جَرَى
وَأُخْبِتَتْ حَدَّثَ فِي الْمُنْقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ أَخْصَصَ بِالْمُجْهُولِ

اي انهم ضَمْنُوا نَبَاً وما يليها معنى أَعْلَمَ فاجروها مجراؤه في العمل * وألحق بعضهم حَدَّثَ بهم لورودها في السماع ومنه قول الشاعر

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَبَيْنَ حَدَرٍ تُشْبِهُ لُهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءَ

غير ان هذه الافعال لم تُسْعَ عن العرب الا بصيغة المجهول كما رأيت في قوله حَدَرٌ تُشْبِهُ.

وكذلك قول الآخر

نَبِئْتُهُمْ عَذَابِي بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وُخِيرْتُ سُدًّا الْعَمِيمَ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُودُهَا

وقول الآخر

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِيًّا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودَ بِنِي

وقول الآخر

وَأُنَيْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
ولذلك قال أكثرهم أن هذا الاستعمال فيها مختص بهذه الصيغة والله أعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدًا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَمَدَا
وَهُوَ لِذَاكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدَّمًا وَالْفِعْلُ فِيهِ يُجْزَمُ

أي أن الفعل إذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكونه قد ضعف بالجمود وجب أن يكون مذكوراً مُقَدَّمًا على معموله مُتَصَلًّا بِهِ . فلا يُجْزَمُ ولا يُؤَخَّرُ ولا يُفَصَّلُ لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الأحكام الكلية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزَمُ كَنِعْمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكُونِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ أَلْتَعْجَبُ

أي أن من الفعل الجامد ما يكون جموده لازماً كإفعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمينه معنى الحرف. وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتمت خريج عنها عاد إلى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم * وأعلم أن الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد أشبهت فعل . وقد يكون

مقدّرًا كما في افعال التعجب فانه قد اشبه حرفًا مقدّرًا كان يستحقّ الوضع فلم يوضع
استغناء عنه بالفعل المذكور * فيكون المجود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع
الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُنشئ مَدْحًا حَبْدًا وَنِعْمًا وَهَكَذَا يَشْسَ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٍ وَمَا بَلَى فَاعِلُهُ ذَا اللَّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلْ
فَإِنْ يَفُتْ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافُ لَهُ وَيَذْكُرُ الْخَصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةِ
كَحَبْدًا زَيْدٌ وَيَشْسَ الدَّامِرُ أَوْ يَشْسَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان حبدا ونعم تنشئان المدح ويشس وساء تنشئان الذم . وان ذا الاشارية فاعل لحب
المتصلة بها . واما ما يليها وهو نعيم ويشس وساء فيعمل فاعله مصحوب آل الجنسية . فان
لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيرا بعد كل ذلك . فيقال
حبدا زيدا . ويشس الدار النار . او يشس دار الظالمين النار * وقد يكون فاعل نعيم وما
يليهام مضافا الى المضاف الى مصحوب آل نحو نعيم غلام سيد العشيرة زيد وعليه قول الشاعر
فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الاول . والجمهور على ان حبدا جملة فعلية كما مر وهو
مذهب سيبويه . ونعيم ويشس فعلاان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعيمت
المرأة فاطمة . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمَنَةُ

واما ما سيج من نحو قول بعضهم نعيم السير على يشس العير فمحمول على تقدير محذوف اي
على غير مقول فيه يشس العير . وهو مذهب البصريين * واما ساء فالظاهر انه لا خلاف
في فعليتها * واختلفوا في آل الداخلة على فاعل نعيم واخניהا على انحاء شتى . والصحيح
انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برُمته ثم يخص بعض افراده .

فيكون المخصوص قد مدح أو ذم أولاً على سبيل الإجمال لانه واحد من افراد ذلك الجنس. وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يقال له المخصوص *
وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخِيرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمَوْخَرِ

اي ان الجملة الفعلية هي جملة حبذا وأخواتها يخبر بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر. والرابط بينهما الإشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب المبتدأ. وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْذَا تَقْدُمُ حَسَبًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أخراً

اي ان حبذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يقال زيد حبذا. وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الرجلان وحبذا المرأتان وحبذا المؤمنون وحبذا المؤمنات. وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير عن مواردها * وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر. فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند وبش الرجلان صاحبك وبشست المرأتان جارناك وساء القوم بنو فلان وساءت البحاري الزينبات * ويجوز ترك التاء لان هذه الأفعال لها اشبهت الحروف بجمودها لم يجب إلحاق العلامة * وإجازوا تأخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وأخوك نعم الرجلان وهلم جراً. وحينئذ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارسُ فيها كنتِ نعم الممارسُ

ومن هذا القبيل قول الآخر

إِنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمٌ أَخُو النَّدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننتُ زيدا نعم الصديق وما شبه ذلك

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنْ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَهْتُ كَيْسَ مَا هُما

وَأَسْتَعْمِلْتُ وَصْلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَ الْحِنْسُ مَعْنَى يَحْضَنُ

اي ان ما ذكرنا سوي حبنا قد نقوم معه ما التي هي معرفة تامّة بمعنى الشيء مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو **يُسَّ** ما هما اي الشيء * ها * وقد استعمالها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدّر الصلة والعائد اي **يُسَّ** ما تذكره ها * وكذلك استعمال بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو **نِعَمَ** الذي **يَزَارُ** زيد وساء من يُقصد عمرو. وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصح اسناد هذه الافعال اليها . فان قصد بهن العهد امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُبَيَّنًا وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا
كَيْفَ رُبْعًا دَارُنَا وَيُسَّ مَا نَجِدْ وَنِعَمَ الْجَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير حبنا ضميراً مستتراً مبيناً بتكرره نفسه كما هو شأن التمييز. وهي إما اسم جنس نحو **نِعَمَ** ربعا دارنا . او ما التكرره التي بمعنى شيء نحو **يُسَّ** ما نجد . والتقدير فيها **نِعَمَ** هو ربعا اي **نِعَمَ** الربع ربعا . و **يُسَّ** هو شيئاً اي **يُسَّ** الشيء شيئاً * و اجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو **نِعَمَ** الجار جارا من حبي . وقد يكون مؤخراً عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ اَيْلِكَ قَيْسٍ فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ اَيْلِكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد **نِعَمَ** و **يُسَّ** اذا تلاها فعل نحو **نِعَمَ** ما صنعته كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامّة اي غير منقطعة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفة للمخصوص محدودية مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الاولى **نِعَمَ** الذي صنعته هذا . ومع الثانية **نِعَمَ** الشيء شيء لا صنعته * وحينما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والتكرره تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد **نِعَمَ** مطلقاً يجوز ان تدغم في ميم ميم **نِعَمَ** فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو **فَعِيْمَا** هي و **نِعَمًا** يعظّمكم به * وقد يتقدم نِعَمًا اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه وبقدر المخصوص ضميراً له نحو **سَحَقْتُهُ** سحقتاً **نِعَمًا** اي سحقتاً **نِعَمَ** السحق هو * وللحاجة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْدًا رَافِعَ إِبْهَامٍ لَهَا مَرَّ أَحْذَى

اي ان التمييز يقع ايضا بعد حبدا رافعا ما في اسم الاشارة من الإبهام كما يكون مع غيره من أسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون تارة قبل المخصوص نحو حبدا رجلا زيد وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سَلِمَ فَانْهَمَ وَقَوَّا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبدا زيد رجلا وعليه قول الآخر

حَبْدًا الصَّبْرُ شَيْئَةً لَأَمْرِي رَا مَرَّ مِبَارَةً مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الإبهام هو المعنبر في فاعل هذا الباب. وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة. ولكون الايضاح بعد الإبهام اوقع في النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب. ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الاسماء ظاهرا ومضمرا * غير ان حب قد يجعل المدوح فاعلا لها مكان اسم الاشارة وقد يُجرُّ بآء زائدة تشبيها له بفعل أفعل الامر في التعجب. وحيث قد يجوز فيها ضم الحاء نقلا من الباء لان اصلها حَبَبٌ بضم الباء الاولى اي صار محبوبا. فيقال حب زيد وحب يزيد

بفتح الحاء وضمها فيها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر
فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَفْتُولَةٌ حَبِيبٌ نَقُتْلُ

وقد تدخل لا على حبدا فتكون كَيْسٌ في افادة الذم كقولوه

الْأَحْبَدُ عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْدًا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يُجرُّ من كقول الشاعر

يَا حَبْدًا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبِلٍ وَحَبْدًا سَاكُنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

نَجَبْرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي

وقس على ذلك في شئ وساء

وَالْحَقُّوْا بِالْبَابِ فِعْلًا كَسَهْلُ يَأْلَوْضِعْ أَوْ مَحْمُولًا نَحْوَ جَهْلُ

وَهَوْلُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أَقْنَفِي مُطَرِّدًا كَحَسَنَ الْخُلُقِ الْوَقَا

اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسَهِّلَ في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعَرَفَ او مكسورها كجَهَلَ حَوَّلَ الى الضم ليلتحق بالغرائز ويصير قاصراً كعَمَّ وبتس . فان كان اجوف او مضاعفاً قَدَّرَ فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حَسَنَ الخَلْقَ الوفاءَ وجَهَلَ الرجلَ زيدٌ وخَبِثَ غلامُ القومِ عمروٌ وهلمَّ جرّاً . غير انه يُضَمُّ معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاءَ واجهل زيداً واخبث عمراً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حَسَنَ اولئك رفيقاً وكَبُرَتْ كلمةٌ تخرج من افواههم * وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصَفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرِفَ لَا أَفْعَلَ وَصَفِ تَمِّمًا فَضِيلاً

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أَفْعَلَ للتعجب من صفة فاعلٍ قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيداً تعجباً من مضروبيته لكان يلتبس بكونه من الضارية * ويشتد في الفعل الذي تُبنى منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الموصوف منه على وزن أَفْعَلَ . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما سترى * فلا تُبنى من غير الفعل الاشدوداً كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاثتواتر الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما تجلّ زيداً لثلاثاً يلتبس المنفي بالثبوت . ولا من الجامد لان التصريف في ما لا يتصرف تنقض لوضعه . ولا مما الوصف منه على أَفْعَلَ كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطفولاً منعاً فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا يمكن تطريقها الى نصب المفعول به .

ولا مَّا لَا تَضِلُّ فِيهِ لِوَاحِدٍ عَلَى غَيْرِهِ نَحْوَمَا تَذَلُّ مَرَّةً فِيهِ لِفَاعِلٍ عَلَى آخَرٍ حَتَّى
يَتَعَجَّبُ مِنْهُ

وَذَلِكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْمَلُ نَاصِبٌ مَفْعُولٌ بِهِ لَا يَبْهَمُ

أي ان أَفْعَلَ المذكور يُسْتَعْمَلُ بَعْدَ مَا التَّعْجِيبُ بِلَفْظِ الْمَاضِي نَاصِبًا مَفْعُولًا بِهِ غَيْرُ مُبْهَمٍ
مَعْرِفَةً نَحْوَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا . أَوْ نَكْرَةً مُخَصَّصَةً نَحْوَمَا أَسْعَدَ رَجُلًا يَخَافُ اللَّهَ . فَإِنْ كَانَ نَكْرَةً
مُبْهَمَةً لَمْ يَصِحَّ التَّعْجِبُ مِنْهُ فَلَا يُقَالُ مَا أَحْسَنَ رَجُلًا لَعَدِمَ الْفَائِدَةَ * وَعِلْمُ أَنَّ الْخِطَابَ انْتَقَلَ
عَلَى اسْمِيَّةٍ مَا لِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا مِنْ أَفْعَلَ . وَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لِنَجَرِهَا عَنْ الْعَوَامِلِ
الِلْفِظِيَّةِ . لَكِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَتِهَا وَالْخِتَارُ أَنَّهَا نَكْرَةٌ تَامَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا خَبَرٌ .
وَأِنَّمَا سَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّعْجِبِ وَقِيلَ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَوْصُوفَةِ إِذَا الْمَعْنَى شَيْءٌ

عَظِيمٌ أَحْسَنَ زَيْدًا . وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ يَبَاءُ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدُ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بَنِي نِزَارٍ

أي ان أَفْعَلَ التَّعْجِبُ بِصِبْغَةِ الْمَاضِي يُجْعَلُ أَفْعَلُ بِصِبْغَةِ الْأَمْرِ مُجَرَّدًا عَنْ مَا التَّعْجِيبُ فِيهِ
الْمُتَّعِجُ مِنْهُ فَاعِلًا لَهُ مُجَرَّرًا بِالْبَاءِ لَفْظًا مَرْفُوعًا بِالْفَاعِلِيَّةِ مَحَلًّا . وَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ فِي
مِثَالِ الْمَاضِي مَا أَكْرَمَ عَبْدُ الدَّارِ وَفِي مِثَالِ الْأَمْرِ أَكْرَمَ بَنِي نِزَارٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .
وَمَدْلُولُ كُلِّمَا وَاحِدٌ فِي أَنْشَاءِ التَّعْجِبِ * وَعِلْمُ أَنَّ الْخِطَابَ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى أَفْعَلَ الْأَمْرِ
وَمَحَلِّ الْجُرُورِ بَعْدَهُ عَلَى أَقْوَالٍ اشْتَرَحَ أَنَّ لَفْظَةَ لَفْظِ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى أَفْعَلَ الَّذِي
بِصِبْغَةِ الْمَاضِي وَالتَّعْجِبُ مِنْهُ فَاعِلٌ لَهُ زَيْدٌ عَلَيْهِ الْبَاءُ لِيَصِيرَ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْجُرُورُ
بِالْحَرْفِ كَأَمْرُ زَيْدٍ لِأَنَّ فَاعِلَ الْأَمْرِ لَا يَسُوغُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ
بِالْفَاعِلِيَّةِ * وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ جَازَ حَذْفُهُ فِي نَحْوِ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا لِأَنَّ زِيَادَةَ
حَرْفِ الْجُرُورِ قَدْ كَسَتْهُ صُورَةُ الْفُضْلَةِ فَجَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِيهَا * وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ مَذْهَبُ

سَيَبَوِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ الْخِتَارُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْخَلَاءِ

وَمَا أَبَى تَعْجِبُوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لِيَشْرُطِهِ أَمْ يُنْكَرُ

كَمَا أَشَدَّ صَفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَسَّ كَأَعْظَمَ بِأَحْتِرَامِ الْبَحَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل
التعجب من مصدره مبنياً له فعل ما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر
يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والفعل الناقص على الاصح . وغير
صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما اشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً .
وما أشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صبغة الامر كأشد بسواده وهلم
جرأ * وأما الجامد فلا يتأتى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخَصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
فَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبَسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدُ فَأَسْمَعُهُ وَقَسْ

اي انه قد شدد في هذا الباب الفاظاً مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه ما فوق
الثلاثي . وما أحقق القوم ما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً ما هو بمعنى المفعول وغير
ذلك . وكله يُسمع ولا يُقاس عليه إلا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنته
فيسمع منه ما ورد ويقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجَنَّ وَحُمَّ
ونحوها لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحيثما انتهى
المحدور صحت المسئلة

وَأَسْتَعْدَمُوا لِلصَّيْغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحٍ ضَمٌّ وَلَوْ مَحْوَلًا

اي انهم استعملوا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما أفعله وأفعل به صبغة فعل
المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت
هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد
وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك .
ومنه قول الشاعر

إِنْ أَمَرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزَلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينِ جَارُ شَدِّ مَا اغْتَرَبَا
اي ما اشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْصِيلُ بَيْنِي كَذَا الْبَابِ بِالتَّفْصِيلِ
فَصَغُرَ حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لَشِبِّهِ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا

اي ان اَفْعَلَ التفضيل يُبَيِّنُ ما يُبَيِّنُ منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .
فكل ما يَرِدُ للتعجب يَرِدُ للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذاك يمتنع في هذا .
فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أسمر منه ونحو ذلك ما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ
كقولهم هو أرَجَلُ من فلان وأشهر من القمر وأعطى اللدراهم وأحرق من هبة وغير
ذلك * ويتوصل الى التفضيل ما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى التعجب مميّزاً
بصدره فيقال هو أكثر افتخاماً وأشدَّ سُمرةً ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه
المشاركة اُجازوا تصغير اَفْعَلَ التعجب حملاً على افعال التفضيل لما بينهما من المشابهة كما
حملوا افعال التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
يا ما أُمْلِحَ غزلانا شَدَّتْ لنا من هوليّا نَكُنَّ الضالِّ والسَّيرِ
قيل ولم يُسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وألح ولكن النجاة قاسوه عليها * وإما
أَفْعِلْ الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لأَفْعَلَ التفضيل في الصيغة فلا وجه لحمله عليه

فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ إِنْ أَشْبَهَ الْأِسْمَ أُعْرِبَ مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبْنَاءِ سَبَبٍ

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعْرَبُ حملاً عليه ما لم يعارضه سببُ اللبْناءِ فَيُبَيِّنُ كما سيبي * .
وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى
المتفقين فيهما . أمّا من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات
كما بين يَضْرِبُ وضارب . وأمّا من جهة المعنى فلأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال او
الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن
فيه بخلاف غيره * وباعتبار هذه المشابهة يُسمّى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد
وقد تحصل ما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من
الصرف واذا اشبه الحرف بُني . والفعل اذا اشبه الاسم أُعْرِبَ واذا اشبه الحرف جمد .
بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نَعَمْ الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعْرَبُ
لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا اشبه الفعل مثل إِنَّ التوكيدية كما سيبي * في بابها
لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على الحدّث والزمان

فَاعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدٍ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَنْتَنِي عَرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْبُعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكْمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعَرَّب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسَاء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحداها عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبْنَ ومع الثانية على الفتح نحو لَا تَضْرِبْنَ . وذلك لانهما من خصائص الافعال فيبعد معها عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لَا تَضْرِبَانِ او تقدر ان نحو لَا تَضْرِبْنَ مضى على اعرابه لانها حينئذٍ بعزل عنه فيكون ككون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المقدر انما يكون في فعل جماعه الذكور وهو الواو وفعل المؤنثه المخاطبة وهو الياء فانها تُحذفان في اللفظ للنفاء الساكنين ويبقى اعتبارها في النية لان المحذوف لعلّه كالثابت

وَحُكْمُهُ الرِّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمَبْتَدَا
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفَضَ كَمَا الْأِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً فحكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينها بان كل واحدٍ منها قد اخصّ بشي * ومنع من شي * كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعَرَّبَ حَيْثُ يُجْرِي مَاضٍ فَحَرَكُوهُ دُونَ الْأَمْرِ
وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَا زِمَ الْبَيِّنَا إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي مفرّكاً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعها في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شي * من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحدٍ من الماضي والامر

مبني بناء لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو
مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَفْتَرَنْ ضَمِيرُ رَفَعٍ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ
أَوْ لَيْسَ نَاسِبُهُ لِكَيْ يَصِحَّ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٌ فَتُحْ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فرار
من توالي اربع حركات في نحو ضَرَبْتُ وانطَلَقْتُ لان الضمير المتصل بفعله يحسب كالجزء
منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حِيلَ على ذلك
ما لا يجتمع فيه كَأَكْرَمْتُ طَرْدَا للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين
ناسبه الفعل في الحركة فُضِمَ آخره قبل الواو نحو ضَرَبُوا وُفْتُحَ قبل الالف نحو يَضْرِبَانِ
ويكسر قبل الباء نحو اضربني لئلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد
مباشرة له يَفْتُحُ آخره معها كَلَا تَضْرِبَنَّ وَاذْهَبَنَّ ونحوها . فان فُصِّلَ بينهما كما مرَّ بقي آخره
على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تَضْرِبَنَّ يا قومُ بضم الباء ولا
تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خُتِمَ
كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُجْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يُخْتَمُ به فيقال
ادْعُ واخْشَ وارمِ بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تَدْعُ ولا تَخْشَ ولا تَرْمِ *
وكذلك يجازيه ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبا وقومي .
غير ان هذا الحذف كله يجمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على
سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ بِخِلَافِهِ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ أُخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ أَفْتَرَنْ

يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونٌ أَوْ حُلِّيَ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحمل محله الفعل المقترب بأن او ما المصدريتين يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً. وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً. فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من أن ضربت زيداً اذا أريد الماضي. ومن أن تضرب زيداً اذا أريد المستقبل. وما تضرب زيداً اذا أريد الحال في المشهور أو مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت. او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عفا بك قد صاروا لنا كالموارد

او محلي بأل كقول الآخر

ضعيف النكاية اعداءه بخال الفرار براخي الأجل

غير ان المضاف أكثر اعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقر به من الفعل. و افعال المنون أكثر من افعال المحلي بأل لانه نكرة كالفعل. و افعال المحلي بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان. فتكون المشابهة مسوقة لحلوله محل الفعل لاعلة لعمله * وإنما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع منعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز افعال الضعيف مع وجود القوي * وأما نحو ضربته ضرب الأمير اللص فعلى تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فيكون المفعول المطلق محذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالتحذير ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن معمول ظرفاً نحو فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بها رافة لها عندهم من التوسع في الظروف. او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حيثئذ بمعنى الفعل وحده * ويدخل تحت أن المصدرية أن الخففة من الثقلة نحو علمت ضربك زيداً اي علمت أن قد ضربت زيداً. وهي قد تنعين كما في المثال لان تلك لا تنفع بعد العلم كما سيأتي علمت أن قد ضربت زيداً. ويليها بالذية اقتضاه تيمها

اي ان المصدر المضاف يجز به ما اضيف اليه لنظام ثم يتم عمله بما اقتضاه من رفع او

نفساً اذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما ان يُضَافَ الى الفاعل ويُدَكَّرُ المفعول بعده نحو عَجِبْتُ من انشاد زيد شعراً وهو الأكثر . وإما ان يُضَافَ الى المفعول ويُدَكَّرُ الفاعل بعده نحو عَجِبَنِي انشادُ الشعرِ زيد . وإما ان يُضَافَ الى احدهما ولا يُدَكَّرُ شي * بعده نحو عَجِبَنِي انشادُ زيد او انشادُ الشعرِ * وقد يُضَافُ الى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمصوب كالمتون نحو عَجِبَنِي انشادُ الليلِ زيد شعراً . ولك ان تحذف بعده الفاعل او المفعول او كليهما وهذا الأخير هو الأكثر في الاستعمال

وَأَعْمِلَ أَسْمُ مَصْدَرٍ غَيْرُ عِلْمٍ كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ أُسْتَمَّ

اي انه قد ورد إعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم عمل المصدر اذا كان مستوفياً لشرطه المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَايْكَ الْمِثَّةَ الرِّثَاعَا

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الأكثرون * وأما العلم منه كنجار وبرة فلا يعمل بالاتفاق لشدة بعده عن الفعل * وعلم ان اسم المصدر المذكور هو ما دل على معنى المصدر وخالفه بجلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله كالعطاء . فانه قد خلا من همزة أعطى لفظاً وتقديراً ولم يعوّض عنها بشي * وأما ما لم يخل مطلقاً كالإعطاء . او خلا لفظاً فقط كالقتال المقدرة فيه ألف قاتل . او عوّض فيه عن المحذوف كالعدة المعوّض فيها بالبناء عن واو وعد المحذوفة فهو مصدر * واختلف في المبي لغير المتاعلة كالترجيع والأظهار انه مصدر وهو اخبار أكثر المحققين . فان كان للمتاعلة كالمرجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدث ومدلول العطاء هو لفظ الإعطاء . وعلى ذلك يجري معه مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى به كما سترى

وَرَدُّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَصَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كصربة حفظاً لحق حمله على الفعل لانه انما يعمل عند موافقته . وذلك لان الفعل ميم فان كان المصدر محدوداً

بعكسه كان نقيضاً له فلا يصح جملة عليه ومن ثم لا يستحق الفعل * وأما ان كانت الناء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبني رحمتك زيداً لان الناء حيث لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَقَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمَرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلٍ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه وإثباته كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان انفعال مع فاعله جملة فلا بد لها من مسند اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يتحمل الضمير لنائبه عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمِثْلِهِ وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالفعل المسند الى فاعله فتتأكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضارب عمراً . او صلة نحو جاء الضارب اخوه زيداً . او صفة نحو مررت برجل راكب فرساً . او حالاً نحو جاء زيد معتقلاً رحمة * او وقع بعد نفي او استفهام لانها يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فينتزى من الفعلية بوقوع هذا الموقع نحو ما ضارب اخوك زيداً وهل قاتل بنوك عمراً * واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائم غلامه أمس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضارب زيد أمس حاضر . وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له * والمعتبر في المنصوب انما هو المفعول به لاقتضائه تعدّي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجددي نحو زيد مكرم ضيفة * ويندرج في زمان الحال ما كان نقدراً على سبيل الحكاية نحو كان زيد ضارباً غلامه * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيداً منجراً وعدة * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائق بعيراً اي برجل

سائق * وفي النبي ما كان تأويلًا نحو إنما راحل أخوك أي ما راحل إلا أخوك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذر زيدًا أنت أم لائمة أي عاذر أنت

وَجَازَأَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

أي أن اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعل مجوز أن يضاف المتعدي منه إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمير. فإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد نصب به ما وراء المضاف إليه نحو زيد معطي عمير ودرهما ومعلم بكر أخاه قادمًا * وأما إلى الفاعل فلا يجوز إضافته لأنه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافًا إلى نفسه والإضافة إنما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيد ضارب الأب عمراً * وأما إضافة اللازم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * وإعلم أنهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والإضافة والمختار أنها سواء لأن النصب هو الأصل والإضافة اخف فلكل واحد منها مرجح. فتأمل

وَمُهْمَلًا يُضَافُ مَا لَهَا مَضَى حَتَّى إِذَا الشُّبَّةُ لَفْظًا تَقْضَا

فَقَدَّرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ بَلَى إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِقَدْرِ الْعَمَلِ

أي أن ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي مهمل عن العمل لأن المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لأنه لا يجري على أنظفه فبطل عمله. ومن ثم تجب إضافته إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمير ومس * فإن اقتضى مفعولاً آخر نصب بفعل مقدّر نحو زيد معطي عمير ودرهما أي معطي عمير واعطاه درهما. وهو أشهر الأقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قِيْدَ بَعْدَ أَلْ فَهُوَ صِلَةٌ بِأَلِ الْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَلَّهُ

أي أن اسم الفاعل الواقع بعد أَل لا يقيد بزمان لأنها اسم موصول وهو صلة لها في تأويل الفعل لأنه هو الأصل في الصلة. ولكنهم كرهوا أن يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المخصص بالأسماء فسيكون من الجملة اسمًا مفردًا ودخلوا عليه أَل فكان في تأويل ذلك الفعل ماضيًا أو مضارعًا ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الأزمنة معنيًا عليها كما مر. فيقال جاء الضارب أخوه زيدًا مس أو اليوم أو غدًا. لأنه يكون في

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وانما لم يجر هذا المجرى في نحو جاء الذي ضارب أخوه زيداً لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لَهَا بُولُغٌ بِهِ وَلِاسْمٍ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَإِنَّتِيَّةٌ

اي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يحكم به تماماً لامتثلة المبالغة فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل الى فَعَالٍ كما في قول الشاعر
فيا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا
على الحرب خوّاً اليها الكنائبا
او الى مفعول كقول الآخر

ان آبن برزة مِخَارٍ بوائِكها يوم الفرى عند لفّ الساق بالساق
او الى مفعول كقول الآخر

ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السِّيفُ سَوَاقِهَا اذا عَدِمُوا زَادًا فَاَنْكَ عَاقِرُ

فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل على اسم الفاعل . غير ان افعال الاول اكثر من افعال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل على فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول على فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استيناف الشروط المذكورة . فيقال زيد مضروب غلامه بالرفع على النيابة . وعمر ومُعْطَى ابوه درهماً ومُعَلَّم اخوه بكرةً منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيها على المفعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حوّل عن اوزانه الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مررت برجل جريح ابوه بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبة اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمُتَعَدِّي الْعَامِلِ
وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اَعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المعمول ونصبه كما ستري * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعْتَبَرُ الزمان في عملها كما يُعْتَبَرُ في عمله لان الثبوت يقتضي الشبوع في جميع الازمنة فلا يُقَيَّدُ بزمان دون آخر * وقد علمت انهم اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا

الخلاف يُبنى عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مر وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَثْنَيْتُ أَغْمَأُهَا بِالسَّبِي
مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنِيِّ
وَشِبْهُ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ
يُنْصَبُ وَالنَّكَرَةُ تَمَيِّزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اخنصت بالعمل في السببي وهو ما انصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقديره كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا نعل في الاجني كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه * واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معولها عليها لتصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته بعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان الفاعل لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في الخبر لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَأَجْرُ الْخَبَرِ بِهَا إِذَا يَعَصِمُ فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم بخبارون الجر بهذه الصفة مضافة الى معولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يُعَاب به مع رفع المعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يُجَنَّاح الى اجراء الفاعل مجرى المتعدي كما مر في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مر يتوى ذلك الضمير مستترا في الصفة ويحول اسنادها اليه وحينئذ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه اذا كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت من التشويش . فاذا اريد الفرار منه أُضِيْفَت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون مسندة الى ضمير الموصوف مستترا فيها

فتكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة المذكورة مجردة من أل تحسن الوجه تعين
الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على
ما علمت

وَأَجْرَ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
وَأَجْعَلَ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَيْ بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَتًا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجران مجرى الصفة المشبهة اذا اريد بهما معنى الثبوت
دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالرفع . وذلك بان يكون اسم الفاعل لازماً واسم
المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والحمود السيرة
بالاوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار يجعل
الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية كالمفعولية
مثلاً صفة ثابتة لا حادثه عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط
كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فيقال زيد معطى الأب درهماً * وأما
اسم الفاعل فذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من
المتعدي الى واحد بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع السيف ولا يقال ظالم العبيد
لالتباس فاعله بالمفعول * وأما المتعدي الى اكثر فمتنع فيها بالاتفاق لبعده عن الصفة
لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِأَلَوْصَفٍ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما أول بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التخافه
بالصفة المشبهة كقولك مررت برجل نمبي أبوه وامرأة قيسية الأم . فانه في تاويل
المنسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره مما يحتمل التاويل نحو وردنا منهالاً عسلاً ماؤه
اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَأَفْعَلُ التَّفْصِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلَّا قَتَى أَصْغَعَ فِيهِ الشَّخْخُ مِنْ زَيْدٍ وَذُونَ ذَاكَ رَفَعَهُ يَهْنُ

اي ان أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد نصر قول فيها فقالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها بروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة * فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل منه ابوه فالخيار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي عنها باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدها * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل منه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره لنظراً فلا يحتاج الى قوة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعل التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الاحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسن فيصير أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزم ان تقدم عليه نفي كما رأيت . او نهي نحو لا يكن احد أحب اليه الخير منك . او استنهام انكارني نحو هل سمعت رجلاً أهون عليه المال من حاتم . لان كلاً منها بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار آخر كما رأيت * أما كونه صفة او خبراً فليعتمد على صاحبه ويتنوى به على العمل * وأما تقدم النفي او شبهه عليه فلتنصيح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأما كون مرفوعه اجنبياً اي غير متلبس بضمير الموصوف فلتمكين نسبته الى موصوف آخر * وأما تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمنفصول متحدان في الذات فيتحقق خروج اسم التفضيل عن اصله لانه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم النفي في نحو ما رأيت رجلاً افضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمنفصول في الذات * وأما كون التفضيل باعتبار آخر فإلانه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ "لَفْظًا فَيَنْتَوِي الْفِعْلُ عِنْدَ نَصْبِهِ"

اي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لتصوره عن التعدي اليه بنفسه . واما يتعدى اليه بالحرف فينصب محلاً نحو هو أقرى للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو أعلم من بضل عن سبيله فالجمهور على ان نصبه بفعل مقدر مدلول عليه به اي أعلم من كل احد يعلم من بضل * فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو أكسى للعراة الثياب جرّ الاول بالحرف كما رايت ونُصب الثاني بالفعل المقدر اي هو اكسى للعراة يكسوه الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقاً نحو زيد أفضل منك عند الامير وأفصح منك خاطباً وأحسن منك وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصب ما ليس فيه معنى الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد أعلم منك علم اليقين وأسهر منك حذراً وأسير منك والطريق . لان الاول مشارك له في لفظه ومعناه فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانه على معنى مع * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل الفعل ولذلك لم يشترط لعله الاصححة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اشبه بالفعل لتضمنها معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبهة لانها تبين الفعل بدلائلها على الثبوت * ودونها افعال التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجَزٍّ فَصْلُهُ يُسْتَنَكَّرُ عَنْ مَنْ وَمَعَهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يُعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه الا بها بعده وهو من ومجرورها فكانة قد صار تامة له . ولذلك يُستنكر الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمفعول أفعال نحو النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمفعول

كالشيء الواحد * ونادر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَلَوْ أَنَّ أَطْيَبَ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبِي عَلَى خَمِرٍ

وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقَ أَحَبَّ بِأَقْرَبَ دَقِّ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَحَبَّ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه من فيقال زيدٌ أفضل من عمرو وهند أفضل من فاطمة والرجلان أفضل من المرأتين وهلمَّ جرًّا بالافراد والتذكير مطلقاً . لانه لو نُثِّي او جُمِعَ او اُنْث لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه ونائبته قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان آل والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال زيدٌ الأحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية

لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ

وكذلك زيدٌ أخوفُ الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلْغَى وَكَذَا مَا يُضَرَّرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يقال اعجبي ضربك الشديد زيداً . ولا زيدٌ ضوَّربَ عمراً . ولا ضربك زيداً عدلٌ وهو عمراً ظلمٌ . وانما يقال اعجبي ضربك الشديد لزيد . وزيدٌ ضوَّربَ عمرو وقس على كل ذلك

وَصَحَّوْا أَعْمَالَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْتَعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة افعال ما بُنِيَ وُجِّعَ من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من معنى التكثر فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من التكثر في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيداً والقاتلون عمراً . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازُه فيه ايضاً ومنه قول الشاعر وعدت وكان الخلفُ منك سجيَّةً مواعيدُ عرقوبِ اخاه يبترب

وهو مذهب الجمهور

وَلَا سَمَ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعَ بَارِزٍ مَعَهُ أَسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستوياً معه الآ في رفع الضمير البارز

فانه لا يرفع كما يرفع ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر. وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير المستتر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيقال هيهات زيد وصنة ورؤيد زيداً وتراكه كما يقال بعد زيد واسكت وأمهل زيداً وانركه * وأما نحو هللوا فمحمول على انه فعل امروهي لغة بني تميم. فان جعل اسم فعل قيل هلم بلفظ واحد للجميع وهي لغة اهل الحجاز * وأما احكام اسم الفعل في نفسه فسياتي الكلام عليها في موضعه

وَالظَرْفُ كَالْاِسْتَقْرَرِ اِذَا مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عَنْدَهُمْ مَجْرَاهُ
 "فَارْفَعِ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اُعْتَمِدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَ الْاِبْتِدَاءُ"

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين. غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتدلاً على نفي او استنهاض او مبتدأ او غيره مما مر في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك * وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدّر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب المبتدأ. فان قدّر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الالفاعلية. وان قدّر بالوصف جاز ان يكون فاعلاً للظرف او مبتدأً مخبراً عنه به تبعاً لما يحتمله المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه * وأما اذا لم يعتمد على شيء ما ذكر فيتين الابداء في اصح الاقوال وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقاً كما رأيت. فان كان مقيداً بصفة كالقيام والعود ونحوها كريد عندك ابوه قائم فلا اثر له. وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَالظَّرُوفُ عَمَلٌ فِي الْحَالِ مُجَرَّدٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ
 كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفَعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي النَّبِيهِ وَالنَّبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكباً جاء وقت ركوبه او في حال الركوب. وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرجل عاجلاً. والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر. فان

قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغى ولذلك يُسمى لغوا *
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الإشارة وحروف التثنية والتشبيه
والتنقي والتزجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلاً وما انت الصديق مخلصاً
وكانت الاسد هاجماً ولينك جاري مكاسراً وهلم جراً * وقد علمت ان عدل الظرف
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالانفصيل . فنذكر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
وَهُوَ يَخْصُ اسْمًا كَيْنًا أَوْ فِعْلًا كَلِمَةً وَنَحْوَهَا يَعْمُرُ كَلًّا
وَيُعَرَفُ الْكُلُّ بِأَن لَّا يَقْبَلَا وَسَمًا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يَمُ زيدا . فإن
لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انثناء وقوعه . وهذا المعنى
لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها . والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص
بالاسم كحروف الجز . او بالفعل كحروف الجزم . ومشارك بينهما كحروف الاستفهام *

وكلة يعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى

وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا كِبْرُ أَوْ كَوْصَفٍ يَدْخُلُ
وغيره يلغى سوى ما ندرنا حملاً على ذي عمل كما ترى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه كحروف الجز
المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا
يكون ذلك الحرف كجز ما اختص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة
المختص بالفعل . فانهما كالجزء من مدخولها بدليل تحضي العامل لها ولذلك لا يعملان

فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه آياه كسوف التي
تخصص المضارع بالاستقبال . اولافادته بيان حاله كقد التي تفيد قلة وقوعه فانه لا
يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف * وأما غير المختص فلا يعمل الآ في
النادر جملاً على عامل كإعمال ما المحجازية جملاً على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه
والمحرف إذ لا يقبل التركيب لا يعمل فيه فهو بينى مجبلاً

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او منعولاً وغير ذلك
كان لا يعمل فيه لان المعمول مرتبة على التركيب المستصح وجود العامل المتقضي لها .
ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنياً بالاجمال

والمفرد أفتح داخلاً مما يرد هنا سوى الباء فكسرها أعنيد
ولام جر دون مضمر إذا صح وما استغيث أو أمر كذا
وما لتعريف إذا عدت هنا فإنها أخصت بلفظ سكنا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرف واحد ما يتعلق بعلم التحويل الداخل
منها على اوائل الكلم سوى ما استغني منها فانه لا يجري على هذا الحكم * أما الباء فتكسر
مطلقاً كيفما وقعت * وأما اللام فتكسر ايضاً اذا كانت للجر مع الضمير المعتل وهو ياء
المتكلم ومع الظاهر غير المستغاث . فتندرج فيها لام كي ولام التجود . ونجري على ذلك
لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه * وأما حرف التعريف
عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف نظائره * ويتعين الفتح في
ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستنهام والتسوية والنداء وناء النسم وسين
الاستقبال والهاء والكاف ولام التوكيد والجواب والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير
الباء من الضائروالواو مطلقاً . وهي لغة جمهور العرب

وما سوى ذلك لا يقيد فإن فيه كل حكم يوجد

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام . وهو يشمل الحروف
المفردة اللاحقة لآخر الكلم والركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة ما يضم كيم
الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يفتح كالتاء في نحو لانت . ومنها ما يكسر كالكاف في

نحو **إِيَّاكَ** . ومنها ما هو ساكنٌ كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركبة كمنذ بالضم وسوف بالفتح وجير بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَنْ وَفِي لِ مُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجْرُ وَالْبَاءُ وَلَا مَرَّةً وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او نكرة كمنزلت في دار وهلم جرا من غير اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأما معانيها فمن لا بداء الغاية نحو خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل . والتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً كما يصح بدونها . وقد نأتي للبدل نحو أرضينم بالحياة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة . وهي أم الباب ولذلك يقدّمونها في الذكر * وعن المجاوزة نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لا يبيد إلا عن موعدة . وقد نأتي للاستعلاء نحو أحببت حب الخير عن ذكر ربي اي فوقه * وفي للظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او مجازاً نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الأمير في موكب . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمقايسة نحو ما ذنبنا في عنوك إلا هفوة * وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى النملك يحملون او معنى نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكلٍ تداوينا فلر يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
والتعليل نحو واتكبروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة على حين غلبة *
والباء للإلصاق نحو مررت بزيد . والتعديّة نحو ذهبت بعرو . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنيه . والمصاحبة نحو جاء باهله . والظرفية نحو أقمت

بالدار . والبَدَل نحو النفس بالنفس . والمُقَابَلَة نحو هذا بذاك . والقَسَم وهي اصل حروفه
ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله * واللام للملك نحو المال لزيد .
والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف .

والعاقبة كقول الشاعر

لِدُّوْاْ لِمَوْتٍ وَابْنُوْاْ لِّلْخَرَابِ فَكَلُّكُمْ يَصِيْرُ اِلَى الذَّهَابِ

والتعديده نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعَّال لما
يُريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل . وبدونه
نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى وهو قليل * وإلى لانتهاء الغاية
الزمانية نحو أتوا الصيام إلى الليل . أو المكانية نحو من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى .
والمصاحبة نحو جلست إلى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد جبا أو
بغضا من أفعل نعيم أو تفضيل نحو ما أحبني إلى زيد وزيد أحب إلي من أخيه

وظَاهِرُ الْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَ وَالنَّاءُ لِلَّهِ وَرَحْمَنُ رَبِّ

أي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسما ظاهرا . والناء تختص من الاسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافا إلى الكعبة أو بآء
المتكلم فيقال نأ لله ونأ الرحمن وترب الكعبة أو ترابي . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر * وأما معانيهن فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم .
والتعليل نحو رب أرحمهما كما ربياني صغيرا . والتنظير نحو اجعل لنا الها كما لهم آلهة . وقد
تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالآلف .
ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرُبَّ لِلنَّكَرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تُجْرَ الطَّرَفَا

أي ان رب تختص بالنكرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا . وذلك لانها منزلة منزلة
الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبا في موضع الرفع بالابتداء المتنضي فخصيصة
بالصفة * وأكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلا ماضيا كما رأيت لان معناها لا يتحقق
إلا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كان آخرها نحو صمت حتى المغرب . أو متصلا بالآخر
نحو سهرت حتى الفجر * وأما معناها فرب للتقليل عند أكثر النحاة . وحتى لانتهاء الغاية

زمانية كما مرّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى يحتمل ان يكون داخلاً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يحتمل ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كول . وهكذا في نظائره ما لم نَقْمُ قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها . فان انتفتت القرينة بحكم بالدخول عند الاكثرين . بخلاف الى فان الاكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * واعلم ان رُبَّ تخلص بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكشوفة بها نحو ربّما زيد قائم وعليه قول الشاعر
 ربّما الجمال المؤبّل فيهم وعناجيج بينهن المهار
 ويجوز دخولها على النعل ايضاً نحو ربّما قام زيد وعليه قول الآخر
 وربّما فات قوماً جلّ امرهم مع التائي وكان الحزم لو عجلوا
 وأما مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان
 الفصل بالزائد كلا فصل

وَمَذْ وَمُنْذُ لِلزَّمَانِ اسْتَعْمِلَا وَدُونَ مَا جَرَتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مذ ومُنْذُ تَخَصَّصَانِ باسم الزمان . وبُشْرَطَ فيه ان يكون مُعَيَّنًا لا مُبْهَمًا وماضياً او حاضراً لا مستقبلاً . فيقال ما رأيت مذ يوم الجمعة او مُنْذُ اليوم * وعدا وأخناها يجربهن على تقديرهنّ أحرف جرّ بشرط ان لا تتقدمنّ ما المصدرية لما علمت في باب الاستثناء فيقال جاء القوم عدا زيد وهلمّ جرّاً * واما معانيهنّ فهذ ومُنْذُ تكونان لا بتدأ الغاية مع الماضي والظرفية مع الحاضر * وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعة له * واعلم ان منْذُ مبنية على الضمّ بالاتفاق . ومنْذُ على السكون عند الجمهور . غير انه اذا لقيها ساكن نضم نحو منْذُ اليوم . وهو المشهور في استعمال العرب

وَكَئِنْ لَانَ وَصَلٍ وَمَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَصْدَرٍ نَزَرًا يَدُونَ أَلَامَ

اي ان كي تخلص بالدخول على ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي ازورك . وهي حينئذ حرف تعليل كاللام وهما معا في تأويل المصدر اي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما الاستنهامية كقولهم كيم بحذف ألفها كما تحذف مع سائر احرف الجر اي لماذا . او ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضرر فانما يراد الفتي كيما يضر وينفع
اي يراد للنفع والضرر على ما مر وهو قليل * وكل ذلك مشروط بان لا تقترب باللام
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرَبِّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ تَنْوِي فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ

اي ان رَبَّ تَنْوِي بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن الاول
قول الراجز

وبلغ ليس بها انيسُ الاّ اليعافيرُ والاّ العيسُ
اي وربّ بلغ وهو كثير في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر
فان اُحْنَقُ فِذِي حَنْقٍ لظَاهُ بكادُ عليّ يُلْهَبُ النِّهَايَا
اي ربّ ذي حنقٍ وهو قليل * ومن الثالث قول الآخر
بل بَلَدٍ مِلَّ الْغِيَاخِ قُتْمُهُ لا يُشْتَرَى كَنَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
اي بل ربّ بلدٍ وهو نادر

”وَرَبِّمَا“ جَرَتْ ضَمِيرًا فُسِرَا بِنَكْرَةٍ فَرَدًا لِعَيْبٍ ذُكِرَا

اي ان رَبَّ قد تُستعمل جارةً لضمير غيبة مفردٍ مذكّرٍ مفسرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم
الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نكرة على الأصح لانه عائد على واجب التذكير وهو النكرة
المفسرة له . وهذه النكرة تنصب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد
وغيره وبذلك يُستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رَبُّهُ رَجُلًا لَيْثِيَّةً وَرَبُّهُ أَمْرَأَةً
رَأَيْتَهَا وَرَبُّهُ رَجُلَيْنِ ضَرَبَتْهَا وَرَبُّهُ رَجُلًا لَا أَكْرَمَتَهُمْ وَهَلْ جَرًّا . وعلى ذلك قول الشاعر
رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَاجَابُوا
وهو مذهب البصريين وعليه الاكثر

وَرَبِّمَا ضَمِنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يُضمّن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمرادف له .
وذلك ان من قد تُضمّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصَّلَاةِ من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الي
نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرفٍ خفي اي به * وعن قد

تُضْمَنُ معنى على نحو فانما يغل عن نفسه اي عليها * وفي قد تُضْمَنُ معنى الى نحو فردوا
 ايدهم في افواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو
 لا صلبتكم في جذوع النخل اي عليها * وعلى قد تُضْمَنُ معنى عن نحو رضيت عليه اي عنه *
 والى قد تُضْمَنُ معنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه * والباء قد تضمين معنى من
 نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على
 نحو ان تأمنه بنظارة يؤدّه اليك اي على قنطار * واللام قد تُضْمَنُ معنى عن نحو قالت
 اولاهم لأخراهم ربنا هؤلاء اضلونا اي عن اخراهم * والكاف قد تضمين معنى على نحو كن
 كما انت اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوز في الفعل
 اسهل منه في الحرف فيضمّن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على
 معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمّن معنى يروى وتبقى الباء على
 معناها . وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أَطْرَادِهِ لَا يُؤَدَّنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يُضْمَنُ معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام
 قد تضمّن كل واحدةٍ منهن معنى عند . نحول نُغَيِّ عَنْهُم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً .
 ولزيد عليّ دين . وهو أشهى اليّ من اخيه . وكتبت له خمس من رجب . اي عند الله
 وعندي وهلمّ جراً * وعن قد تضمّن معنى بعد نحو لتركن طبقاً عن طبق اي بعد
 طبق * وكذلك اللام نحو آفم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضمّنت اللام
 معنى مع كقولها

فلما تفرقنا كآتي ومالكاً لطول اجتماع لم نيت ليلة معا

اي مع طول اجتماع * غير ان التضمينات المذكورة كلها لا بطرد استعمالها لان منها ما
 يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الأكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شيء
 دون آخر نحو هو اشهى اليّ فانه يجوز ان يقال هو احب اليّ ولكن لا يقال أفضل اليّ

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوْهَمًا

اي ان الفخاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور به من هذه الاحرف
 سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في

الدار. فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجروريه * وكذلك مع شبه الفعل المذكور انحو انا ضارب لزيد او مقدّر انحو الكتاب لعير واي حاصل له * ولذلك لا يعلّق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احد ورب رجل كريم لفيتة اذ لا ربط فيها. ولا اُحرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيدا لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلّق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَجَرَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ أَنْ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ
”وَدُونَ ذَاكَ أُلْحِذُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ“

اي ان حرف الجر يُحْذَفُ قياساً عن أَنَّ المشدّدة المفتوحة الهمزة وَأَنَّ المخففة المصدرية نحو وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أَنَّ لهم جنّات تجري من تحتها الانهار اي بأن لهم. ونحو حصرت صدورهم أَنَّ يقاتلوكم اي عن ان يقاتلوكم. والمراد بذلك التخفيف لطولها بالصلة * غير ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجّع اللصُّ أَنَّ يسرق امتنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود * وقد سُمِعَ حذف حرف الجر في غير ذلك نادراً والاكثر حينئذٍ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثود كفروا ربهم اي برهم. ومنه قول الشاعر

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

اي تمرون بالديار وهو منصوب بترع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشذّ الجر بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال له كيف اصبحت اي بخير لان حرف الجر لا يقوى على العمل مضمرًا. ولذلك يُخْبِرُ في محلِّ أَنَّ وَأَنَّ بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجر فيها خفي فلا يظهر المحذوف * واعلم ان حرف الجر يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور يمثّل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أَخْلَقَ بَذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدَّ مِنَ الْفَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا
اي وبمدي من الفرع. او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر
مَا لِحَبِيبٍ جَلَدٌ أَنْ يُهْجِرَا وَلَا حَبِيبٍ رَافَةٌ قَبِيحُهَا

اي ولا لحيسي . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقة بمثلوه كما اذا قيل مررت بريد فتقول
أريد الناجري أريد . او بعد إن الشرطية كذلك نحو امرؤ بأهم شئت إن زيدا
عمر واي ان يزيد * وقد ذكرنا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه
ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءً كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لَهَا تِلَا
”وَمَذُومٌ وَمِنْذُ عِنْدَ رَفَعِ اسْمٍ بَلِي كَمِنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ“

اي ان الكاف تقع اسما بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى
فوق فتكون كل واحدة منهما مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسمية الكاف
مطرودة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول الشاعر
لو كان في قلبي كقدر قلامه حبا لغبرك ما انتك رسائي
وتارة في موضع النصب كقول الآخر

وَذُقْ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرُ لَعِبْتَ بِهِمْ إِذَا نَتَ بِالنَّاسِ تَلْعَبُ

وتارة في موضع الجر كقول الآخر

بِيضٌ ثَلَاثٌ كِعِجَاجٍ جُمُ يَفْضَحْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَمِّمِ

وهو عند سيبويه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو
ليس كمثل شيء . والواقعة صلة كقول الراجز

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعًا فهو الذي كالغيث والليث معا

فان الاسمية تمنع فيها . أما في الاولى فلان الاسماء لا تزداد . وأما في الثانية فلانة مجناج
معا الى تقدير مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر الصلة مع
قصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من المجارة على الاصح
وعليه قول الشاعر

أَرَاهُ نَارَةً مِنْ عَنِّي بِمِثْرٍ وَنَارَةً مِنْ عَنِّي بِسَارِي

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا تَصِلُ عَنْ قِيضٍ بِيَدَاءِ جَهْلٍ

اي من فوقه * وكذلك مَذُومٌ وَمِنْذُ تَكُونَانِ اسمين اذا وقع المفرد بعدهما مرفوعا وها حينئذ

ظرفان معناها أول المدة ان كانت الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً. فبرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احداها في اصح المذاهب نحو ما رأيتك مديوم الجمعة او منذ يومان اي اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة وجميع مدة انتفائها يومان * وبهذا الاعتبار صح الابتداء بهما لانها مضافتان معني الى مثل الجملة المتقدمة عليهما والتقدير مديوم رأيتك يوم الجمعة او يومان ثم حذفت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما يدل عليها * وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيها الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية. واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول الشاعر

وما زلت منذ خط السواد بعارضي أفتش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر

قالت أمانة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلت محمولا علي ضغينة ومضطلع الاضغان منذ انا يافع

غير انها عند قطعها عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيها ما قبلها ولا يتقدم خبرها عليهما . واذا اضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيتك مذ يومين ترجمت حرفينها معه ولا اضافة عند الاكثرين

فصل

في ان واخوانها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَانَ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنبص المبتدأ وترفع الخبر نحو ان زينا قائم ولعل الحبيب قادم وقس ما بينهما . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تنخص بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاواخر . وفي المعنى لانها تنفيد معنى الفعل كالتاكيد والتشبيه وغيرها كما سيجي . ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كانت تقدم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا

تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * وأما معانيها فمعنى ان التوكيد . ومعنى
 كأن التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً
 نحو كأن زيداً اسداً . وأما ان كان مشتقاً نحو كأن زيداً قائماً فهي للشك لان الخبر حينئذ
 من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يشبه بنفسه * ومعنى
 لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم
 لكنه فاسق . او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريم . فان الاول يرفع توهم ثبوت العفاف
 لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه * ومعنى كبرت
 التمني وهو طلب ما كان مستغنياً نحو ليت الشباب يعود . او عسر الحصول نحو ليت
 الجاهل عالم * ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل الصديق زائر . او المكروه نحو
 لعل العدو قادم . ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالإشفاق * وقد تحل بعضهم
 لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما ان
 المفتوحة المهزلة فلاكثر من على انها للتوكيد لانها فرع عن ان المكسورة وإنما تقع هزئياً
 للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيجي * وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسَطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن
 الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيداً لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في
 غيرها كما مر * وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً
 نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط
 المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رأيت . وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو ان
 مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب
 وَإِنْ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرٍ مَعْنَى أَبَدًا بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ
 "فَأَنْصَبَ لَدَى الْعُطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ تُرِيدُ طَوْعًا أَوْ أَرْفَعُ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ"
 "وَذَاكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتُ إِنْ وَفِي لَكِنَّا"
 اي ان ان المكسورة المهزلة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى

الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً
 للفظ والرفع اتباعاً لحله من الابتداء الباقي اعتباراً في المعنى . غير ان الرفع مشروط
 بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو ان زيدا قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان
 كان الخبر معمولاً لإن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او للجزء في احد
 القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز توارد عاملين على معول واحد * ولما
 كانت ان المفتوحة الهزئة مشاركة للكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في
 المواضع التي تعاقب فيها ان المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف . وذلك يكون
 اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت ان زيدا قائمٌ وعمرو لان معول هذه
 الافعال لا يكون الا جملة فتكون ان مع معمولها سادة مسد منفعولها وان كانت مأولة
 مع خبرها بالمصدر . ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحيدة تكسر هزتها فيقال
 علمت ان زيدا قائمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للكسورة كما ترى * فان لم تكن
 كذلك نحو بلغني ان زيدا قائمٌ وعمراً تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر
 ولا يأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضاً في لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها
 ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول
 الشاعر

وما قصرت في في التسامي خوولة ولكن عني الطيب الاصل والخال
 واما الموافى من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الاخبار بالمُسند
 الى التشبيه به او طلبه فينتزع عنه معنى الابتداء . ولا يجوز في غير العطف من التوابع على
 الصحيح . على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * والنحاة في هذا المقام تفاصيل
 ومناقضات يطول استيفائها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافٌ إِنَّ فَمَيَّ مَوْطِنُ الْجَمَلِ
 وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ نَأْوِلُ طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان ان المفتوحة الهزئة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر مضاف
 الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني ان زيدا قائمٌ بلغني قيام زيد . بخلاف المكسورة فانها
 لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة موطن المفردات والمكسورة موطن

الجميل. فان صحَّ تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منها ولا تعينت احداها بحسب موقعها * وقد ذكرت النحاة لكل فريق مواضع منها تميمين المكسورة ما وقعت فيه ابتداء نحو **إِنَّ** الله واحد. او محكية بالقول نحو قال **إِنِّي** عبد الله. او جواباً لقسم لم يصرح فيه بالفعل نحو والله **إِنَّ** زيدا صادق. او خبراً عن اسم عين نحو زيد **إِنَّ**ه كريمة. او صفة له نحو مررت برجل **إِنَّ**ه صالح. او صدر صلة نحو جاء الذي **إِنَّ**ه لبيب. او في موضع الحال نحو قصدته **وَإِنِّي** واثق به. او بعد عامل علق باللام نحو علمت **إِنَّ** زيدا **لَتَحْسَنَ** * ومنها تميمين المفتوحة ما وقعت فيه فاعلاً نحو بلغني **أَنَّ**ك شاعر. او نائب فاعل نحو سمع **أَنَّ**ك راحل. او مفعولاً نحو عرفت **أَنَّ**ك ناصح. او مبتدأً نحو عندي **أَنَّ**ك فاضل. او خبراً عن اسم معني نحو الحق **أَنَّ** العلم نافع. او مضافاً اليه نحو احبك مع **أَنَّ**ك ظالم. او مجروراً بالحرف نحو وثقت **بَأَنَّ**ك امين * ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزرني فاني اكرمه. فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فاننا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرمي له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا **إِنَّ** زيدا واقف. فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو أقسم **أَنَّ** الدار ملك زيد. فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على تقدير حرف الجراي على أنها ملكه * او في موضع التعليل نحو احذر زيدا **إِنَّ**ه عدو لك. فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابيه والمفتوحة على اضرار حرف الجر اي لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم تذكره من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تأول بالمصدر جاز ان تقع اسماً لاخوانها بشرط ان يفصل بينها بالخبر نحو **إِنَّ** عندي **أَنَّ**ك فاضل. إلا مع لست فانه يجوز انصاها بها سادة مسدَّ معموليها لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه نحو لبت **أَنَّ**ك فقيهة وعليه قول الشاعر

فيا لست **أَنَّ** الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا زِيدَتْ عَلَى الْكُلِّ أَتَقْضَى حُكْمُ أَخِيصَاصٍ وَلَهَا الْكَفُّ أَتَقْضَى
 "وَذَاكَ دُونَ لَيْتَمَا إِذْ لَمْ تَنْزَلْ عَلَى أَخِيصَاصِهَا فَرُجَّ الْعَمَلُ"

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على
الافعال نحو **إِنَّمَا يُوحِي إِلَيْنَا** الحكم الله واحد وكأَنَّمَا يُسَاقُونَ الى الموت ومن ذلك قول

الشاعر

ولكنها أَسْعَى لمجدٍ مُؤْتَلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤْتَلُ أمثالي

وقول الآخر

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَارَ الْمُقِيدَا
وحيثُ تَنَكَّفُ عَنِ الْعَمَلِ فَيَقَالُ **إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ** وكأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ وَهَلَمْ جَرًّا . وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذا كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون
مدخولها صالحاً * وذلك مطرد عند الجمهور إلا في لينها فانه لم يُسَمَّعْ دخولها الأعلى
الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء عليها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء . وقد روي

برفع الحمام ونصبه قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا الى حمامتنا ونصفهُ قَدِيدِي

وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو **إِنْ مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ** وَإِنْ مَا صَبَرْتَ جَمِيلٌ فليست في شيء
من ذلك

وَخَفِفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النَّوْنِ فَضَعُفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوَّلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المخنومة بالنون من هذا الباب وهي **إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ** ولكن قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد أدى الى نقص احرفها وسكون او اخرها * ومن
ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت تشبهه في فتح
او اخرها قبل التخفيف * وأما أحكامها في الاعمال والإهال فسيأتي تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي **إِنْ أَنْ تَهْمَلْ** ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّيْسِ مَعَهَا تُلْتَزِمُ

وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا بَلِي بِنَاسِخِ حِفْظًا لِرَسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يُجِدُّهُ هذا التخفيف رجَّحوا إِهَالِ **إِنْ** المكسورة عند تخفيفها
فبرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حيثُ تلتبس بـ **إِنْ** النافية لاتحادها في الصورة

فيجب ان يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال ان
زيد لقائم. ما لم نَقْمُ قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر
انا ابن اُبَاة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
فانها لو قد رت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام * وإذا
دخلت إن الخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من المبتدأ والخبر
فلا تكون قد فارقت منزلها بالكليّة. وحينئذ تدخل اللام على الجزء الثاني من معموله
نحو وإن كانت لكينة وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين. وهو الشائع في استعمال العرب *
واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابتداء او لاماً غيرها
اجتلبت للفرق ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه والاول هو المختار وهو

مذهب سيبويه

وَأَجْعَلْ لِّذَاتِ الْفَتْحِ نَصَبٌ مُّضْمَرٌ يَنْوِي وَيُجْمَلَةٌ عَنْهَا أَخْبِرْ
وَأَفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلَّمَ عَنْ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تمهل رأساً عند تخفيفها كما لمكسورة وذلك لانها اقوى شبهاً بالفعل
لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على وجه
يُشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأن بحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلا عاملة *
ولا يكون خبرها والحالة هذه الآية. فان كانت الجملة فعلية فعلها منصرفة وجب
فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها. وذلك يكون بقد

كقول الشاعر

شهدتُ بأن قد خطُّ ما هو كائنٌ وَأَنْتَ نَحْوُ مَا نَشَاءُ وَتُثَبِّتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

رَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ بِمِرْبَعٍ

او بحرف نفي نحو أَيْحَسُّبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ. او اداة شرط نحو وَأَنْتَ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى
الطَّرِيقَةِ. وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

وَلَا تَدْفِنِي بِالْفَلَاحِ فَانْتَبِ أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا

لأنه لا يمنع اعتراضها بينهما * والحق انها لا تزال على بابها وإنما لما كثرت الاعتراض بها بين المتلازمين قل الاعتماد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً . فيكون دخولها بعد المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يفصل بها يتعين النصب ألا اذا كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون هناك إلا مخففة كما سيجي . وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر

عَلِمُوا أَنَّهُمْ يُؤْمَلُونَ فُجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

فان كانت الجملة اسمية نحو وَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . او فعلية جامدة الفعل نحو وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس

”وَأُجْرِيتْ كَانَ مُجْرَاهَا مَتًى خَفَفَتْ وَالْفَصْلُ يَقْدُومُ أَتَى“

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرُ مُشْرِقِ الْخَيْرِ كَانَ نَدِيَاهُ حُفَانِ

واذا كانت الجملة المخبر بها فعلية منصرفة الفعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقدر كقول الشاعر

لَا يَهْوُلُكَ أَصْطِلَاحُ لَظَى الْحَرِّ بَ فَمَحْذُورُهَا كَانَ قَدْ أَلْهَى

وفي النبي بلم كقول الآخر

كَانَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوجِ إِلَى الصَّفَا أَيْسَّرَ وَلَمْ يَسَّرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الأكثرين

وَأَهْمِلْتُ لَكِنْ إِذَا تَخَفْتُ فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكن اذا خففت تلتقي رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقاً بينها لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قرئ وما كثر سليمان ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك * ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه

باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَتَصَبُّوا فِعْلاً مُضَارِعًا بِأَنَّ وَكَيَّ لِمَصْدَرٍ وَلَكِنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بِأَنَّ وكي المصدريتين وان وَاِذَنْ . وتخصص
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون النصب بعده باضمار
أن لا يه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّعْنِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَنُ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطعن في حصول ما بعدها نحو اريد أن ازور
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة لأنه يناسبها . ويمتنع
وقوعها بعد العلم لأنه يدل على اليقين فلا يصلح لها فان وقعت بعده نحو أ فلا يروى
أن لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقيلة لأنها للتأكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون
الفعل بعدها مرفوعاً للتجريد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيجعلون الواقعة بعده
مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي
المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةً إِذْ هِيَ لِلْجَرِّ هُنَاكَ مِنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لأنه حينئذ يتعين كونها
مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله * فان لم تذكر اللام
في اللفظ جاز نقدبرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف الجردة عن
اللام لفظاً ونقدبراً كما ستعرف

وَلَا إِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِأَلْفَعْلٍ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم اِذْن ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون متصلة بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك اِذْن اُكْرِمَكَ جواباً لمن قال اريد ان ازورك . وكل ذلك شرط في علمها . فلو قلت انا اِذْن اُكْرِمَكَ او اِذْن انا اُكْرِمَكَ او اِذْن اظنك صديقاً أهملت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحققاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النفاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً للشرط قبلها نحو ان زرني اِذْن اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لنسب ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اِذْن لا اقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرئ واِذْن لا يأتوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذْن والله نرممهم بحرب نسيب الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيها . وذلك لان لا قد كثرت اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يُعتمد بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيقتصر الفصل به كما مر

فَإِنْ تَلَّتْ عَطْفًا عَلَى مَا لَا مَحَلَّ لَهُ فَانْتَ يَا خَيْارِ فِي الْعَمَلِ

اي ان اِذْن اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز افعالها والغاؤها . وذلك انما يقع في العطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واِذْن اكرمه او فاِذْن احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتداً على ما قبل اِذْن وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى * وأما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * وأما ان فلا

شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرِّ حَرْفِ جَرٍّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من اللام لفظاً ونقديراً . فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها كي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذَا لَا يَقْصَدُ حَالٌ وَلَا مَعْلَلَةٌ أَوْ تَجَدُّ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً . وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْنِي حَتَّى أَكْرَمَكَ . او للغاية نحو صُمْ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ * وَيُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتَ . او في حكم المستقبل وهو ما كان استقبالة بالنسبة الى ما قبله نحو سَرْتُ حَتَّى ادْخَلْتُ الْمَدِينَةَ . فان الدخول مستقبل بالنسبة الى زمان السير لانه مُتَظَرٌّ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ . فإِنْ أُرِيدَ بِالْفِعْلِ مَعْنَى الْحَالِ حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلًا عَلَى سَبِيلِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ كَانَهَا حَاضِرَةً أَمْنَعُ النَّصْبَ لَا مَتَنَاعَ اضْمَارِ أَنْ قَبْلَهُ لَانْهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ حَتَّى حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا لِلتَّجَرُّدِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَدْرَأُ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةٌ لَيْسَتْ قَبْلَهَا بِدُونِهِ لَأنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ فَصَارَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً . وَإِنْ يَكُونُ مُسَبِّبًا عَمَّا قَبْلَهَا لَأنَّهُ لَمَّا فَاتَهَا الْاِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ وَجَبَ الْاِتِّصَالُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَهُمَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْغَايَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِمَا . وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَرَضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ . فَإِنْ مَا بَعْدَ حَتَّى يَحْتَمِلُ ارَادَةَ الْحَالِ حَقِيقَةً بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ أَوْ حِكَايَةً بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَانِ الْمَرَضِ الْمَقَارِنِ لَهُ . وَهُوَ فَضْلَةٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قَبْلَ حَتَّى . وَمُسَبِّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا لِأَنَّ انْتِفَاءَ الرَّجَاءِ مُسَبِّبٌ عَنِ الْمَرَضِ * وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ أَمْتَنَعَ الرِّفْعُ فِي نَحْوِ كَانَ سِيرِي حَتَّى ادْخَلْتُ الْبِلَدَ لَأنَّ مَا بَعْدَ حَتَّى عَمْدَةٌ لَكُونُهُ خَبَرًا فَلَوْ جُعِلَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَلَةً بَقِيَتْ كَانَ بَلَا خَبَرٍ * وَفِي نَحْوِ اصُومُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ لِأَنَّ الصِّيَامَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لْغِيَابِ الشَّمْسِ * وَكَذَلِكَ تَضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ وَانْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِكَيْتَ لِنُنَاسِ . وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كَيْ لَأنَّهَا بِمَعْنَى كَيْ الْجَارَةِ * وَتَضْمَرُ أَيْضًا بَعْدَ لَامِ الْمَجْهُودِ وَهِيَ لَامٌ يُوتَى بِهَا لِنَاكِدِ النَّفْيِ بَعْدَ كَانَ الْمُنْفِيَةِ مَاضِيَةً لَفْظًا نَحْوُ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ . أَوْ مَعْنَى نَحْوِ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ * وَاخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ اللَّامِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِمَجْدُوفٍ

هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأكيد انما هو باعتبار

ان نفي قصد النعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين

وَأَوْ إِذَا تَصَلَّحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْتَثِلَا

اي واضمروا أن ايضا بعد أو العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول الشاعر

وكنْتُ اذا غمِزْتُ قَنَاةَ قومٍ كسرتُ كعوبها او نستفيا

اي إلا أن نستقيم . او الى الانتهاء كقول الآخر

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ او أدرك المتى فما انقادت الآمالُ إلا لصابر

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يحتمل ان يكون المعنى اضربه إلا أن يمثّل

او الى أن يمثّل * وعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون

الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يُقدَّر قبل او مصدر يُعْطَف

عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضمة والفعل المنصوب بها لئلا يلزم عطف الاسم

على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضربٌ له او امثالٌ منه وقس عليه . وعلى

ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سياتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحْضَانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .

أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يَزُرْنَا زيدٌ فنكرمه . او بالفعل نحو ليس الشيخ

حاضراً فنسأله . او بالاسم نحو زيدٌ غيرٌ قادمٍ فننتظره * ويلحق به التشبيه الواقع موقعه

نحو كانك اميرٌ علينا فنطيعك . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فتحذّثنا . فان قصد بها

حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيشمل الامر نحو زُرْني فأكرمك . والنهي

نحو لا تخاصمني فاشتدك . والاستفهام ابن تذهب فاتبك . والعرض نحو ألا تزورنا فحسن

اليك . والتخفيض نحو هلا نقرأ فتستفيد . والتمني نحو ليتك عالمٌ فتفيدنا . والترجي في

الصحيح نحو لعلي احجّ فأزورك * وانما قيدنا الفاء بالسببية احترازاً من الفاء التي هي

لجرد العطف نحو ما تزورنا فتحذّثنا اي فما تحذّثنا . والنفي والطلب بالمحضين احترازاً

من النفي المأوّل بالاثبات نحو ما تزال تاتينا فتحذّثنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صة

فأحدّثك لان الفعل لا يتصّب في هذه المواضع * أما في الأوّل فلأن المقصود نفي

العلين جميعاً فليس الثاني مجواب للاول . واما في الثاني فلأن النفي مفسورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأتين كثيراً فتحدثنا . واما في الثالث فلتعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يُعطَف عليه المصدر المتأول ما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها * وبهذا الاعتبار يمنع النصب في نحو هل زيد اخوك فنكرته لجمود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرته لان المصدر يتصّد من معنى الظرف اذ هو نائبٌ مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه * واختلف في الطلب بلفظ الماضي نحو زقني الله ما لا فانصدّق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حذار فتسلم والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتنال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْنِي
وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْهَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَمْعًا وَفِيهِمَا غَلَبَ

اي ان الواو التي هي للصاحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مر . فيقال لا أزورك ونهجرني وهل تظلمني وأنصفك وهلم جراً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصرف . ويكون التقدير لا تكون زيارتي وهجرتك وهل يكون ظلم منك وإنصاف مني وقس عليه * وكذلك تضمن أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا .

والفاء كما في قول الشاعر

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَارِضِيَّةُ مَا كُنْتُ أُوتِرُ اِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍ

والواو كقول الآخر

وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّوفِ

وتم كقول الآخر

اِنِّي وَقَتْلِي سَلْبِكَا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَاعَفَتِ الْبَقْرِ

فان هذه الافعال كلها تأول بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلا وحياً او إرسال رسول ولولا توقع معتري فارضاؤي وهلم جراً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الذباب لم تضمن أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها

لأنه في تأويل الذي يطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير المحجود. وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مر الكلام عليهما. غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم نقترب من اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة. فان اصله لأن لا ثم ادغمت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخله عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تضر ناصبة في غير هذه المواضع الأشد وذلك كقولهم نسمع بالمعدي خير من أن نراه اي أن نسمع. او ضرورة كقول الشاعر
 ألا أيها الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل انت مخلدي
 اي أن أحضر الوغي. او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب المجازم * وأما إضمارها غير ناصبة نحو أغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

فصل

في المجازم

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةِ فِعْلاً وَلَمْ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واخنها لهما النافية ولام الامر وتقيضها لا الناهية * والأوليان نقلان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقيم زيد وقطف الثمرولها يفتح اي ما قام وما تفتح. غير ان المنفي لم يحمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلمما يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في المثال. فيجوز ان يقال لم يقيم زيد ثم قام ولا يجوز ان يقال لهما يقيم ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم ترضني أعنب عليك بخلاف لمما. ويجوز حذف مجزوم لمما نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف مجزوم لم. وأما قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة * والأخريان تخصاياه الى الاستقبال لان الفعل
الطلب لا يكون الا مستقبلا ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فَعْلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرَّبِّطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو اِنْ تَجَلَّ تَدَمَّ لانهما قد ارتبطا ببعضهما لتعليق
احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد. وهو مذهب سيويو والمحققين من اهل البصرة *
وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمَّتْهُمَا مِنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَي مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أُنَى

مَهْمَا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَهَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرُنِي أُكْرِمُهُ
بمعنى اِنْ يَزُرُنِي زِيدَا وَعَمِّرُوا وَفُلَانٌ أُكْرِمُهُ . ولذلك علمت عليها في جزم التعليلين
كلهما كما رأيت * وذلك يطرّد في جميعها اتفاقاً إلا كيفاً فانها نعل كذلك عند الكوفيين
قياساً على حيثما وإِذَا مَا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو كيفاً تَجَلَّسَ أَجَلَسَ وَالْأَفْلَا
عل لها اتفاقاً * وكل هذه الأدوات أسماء على الأصح . غير ان ما قد تستعمل زمانية
كقول الشاعر

وما نحي لا أَرْهَبُ اِنْ كُنْتُ جَارِماً وَلَوْ عَدَّ اَعْدَاءِي عَلَيَّ لَهْمُ دَخَلَا

فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف إلا أي فانها
معربة لملازمها الاضافة المعارضة للمبناء * واعلم ان ما دلّ من هذه الاسماء على مكان
او زمان نحو اينما نكونوا يُدْرِكُكُمْ الموت ومتى تَقُمَّ تَذْهَبَ فهو ظرف . وغيره ان كان
محجوراً نحو مَنْ يَطْلُبُ يَجِدْ فهو مبتدأ . والأفوه منقول يد نحو من تَضْرِبُ أَضْرِبْ . او منقول
مطلق نحو أَيَّ سِيرٍ تَسِرُ أَتَبْعُكُ * واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر
المحققين على انه الشرط فيها * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط
فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جرّ نحو من
تَذْهَبُ أَذْهَبْ . او مضافاً نحو غلام من تَضْرِبُ أَضْرِبْ لم يغير شيئاً من حكمه لان الجورور
بالحرف يكون في الحقيقة منقولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ

الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفعولية المطلقة في ما مر وهو معمول لما بعده * وإن كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرد نحو إن من يطلب يجتد وليس ما يسرك يجني وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يحزم إلا ملحقاً بما هو حيث وإذا لأنها تكنها عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امر معلوم عند السامع فتصيران مثل إن في الإيهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومنها وأني . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو إن وأي ومتى وأيان وأين وكيف عند من يحزم بها ويجزمون بإذافي الشعر حسب لقطع بالوقوع فأدر

اي انهم يستعملون الحزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
وإذا نصبتك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي

وذلك لأنها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى إن الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وإنما عملوها في الشعر حملاً على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بد عند إعمالها من تجريدتها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما سلت عن متى عن الشرط فأهملت حملاً على اذا كما في قول الشاعر

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما أملك الضر أنفع
غير ان اها لها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرَطٌ بَيْنًا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سُمِّيَا
وَالشَّرَطُ بِمَخَصَرٍ يَفْعَلُ ذِي خَبَرٍ صُرِفَ وَالْجَوَابُ خُذْ مِمَّا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يسمى شرطاً والثاني يسمى عليه باعتبار كونه مسبباً عنه ويسمى جواباً لأنه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط بمخَصَرٍ بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيّد بشيء من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان ينتهوا

يَغْفِرْ لَهُمْ . وَمَا ضَيْقَ نَحْوَانِ عُدْتُمْ عُدْنَا . وَالْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ
الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَهُ فِي
حَرْثِهِ * وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلًا إِنْشَائِيًّا نَحْوَانِ كُنْتُمْ تَحْبِبُونَ اللَّهُ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ
وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ * وَاعْلَمْ أَنَّ وَقُوعَ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوَابُ
مَاضِيًا لُغَةً ضَعِيفَةً لِأَنَّ فِيهِ تَهَيُّةَ الْعَامِلِ لِلْعَلِّ ثُمَّ قَطْعَةً عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ

كقول الشاعر

أَنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْتُمْ إِنْ تَصِلُوا مَا لَكُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا
وَجَعَلُوا مَا سَمِعَ مِنْهُ كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَنْفًا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا
وَجَازَ رَفَعَ فِي مُضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَكُوْمَعْنَى لِضَعْفِ الْعَمَلِ

أي أنه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً إذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته
ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني أَكْرِمُكَ . أو في المعنى فقط نحو ان لم
تَزِرْنِي أَغْضَبُ * وذلك ان أداة الشرط لما لم يظهر عليها في فعل الشرط القريب ضَعُفَتْ
عن العمل في الجواب البعيد * واختلفت الحالة هذه في الترجيح بين الجزم والرفع
والأكثر على ترجيح الجزم لانه الأصل وقد أمكن استصحابه فهو أولى . وعليه الآية وَمَنْ
كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤَتْهُ مِنْهَا * واعلم ان المضارع المنفي بَلَمْ في هذا الباب يَجْزَمُ بها
لِظَنٍّ وَأَدَاءِ الشَّرْطِ مُحَالًا لِامْتِنَاعِ تَسْلِيطِ الْعَامِلِينَ جَمِيعًا عَلَى لَفْظِهِ * وبعض النحاة جعل
المضارع المبيي كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهبن
أَذْهَبَ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ فِي الْقِيَاسِ

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمً . إِذَا الْخُدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمٍ .

أي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيختص بالنعل
خلافًا للجواب فإنه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية
نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان يخذلكم فمن ذا
الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِقَاءِ مَنْهُ كُلِّ مَا لَا يُؤَثِّرُ أَحْرَفُ بِهِ اسْتِقْبَالَ

أي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيبي

يرتبط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً. وذلك يكون في الفعل الطلبي والجمامد والجملة الاسمية كما مر. وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او قد. نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروا. وإن توليتم فما سألتكم من أجر. وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى. وإن خفتم عملة فسوف يغيثكم الله من فضله. وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك * وذلك أمّا في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلأنه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه أداة الشرط استقبالا آخر * وأمّا في الجمامد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلأن هذه المذكورات لا يمكن أن تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها. وذلك أمّا في الجمامد والجملة الاسمية فظاهر. وأمّا في المنفي بما وإن فلأن الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها. ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على نعيه للحال * وأمّا في الفعل المقترن بقدر فلأنها تجعل الماضي متحقق المضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال. وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الإنشاء فيشبهه الافعال الطلبية * وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر فمن لم يمت في اليوم لا بدّ أنّه سيعلقه جبل المنية في الغدر

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر. ونذر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا استمتع بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيقول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها. وهو يؤثر في لفظ معموليه بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال * وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في المضارع نحو وإن تعودوا نعد. ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب. وأمّا في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول. او معنى فقط كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب. وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة الى ربطه بالفاء * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو ضابط مطرد عليك بالاستقراء وربما قدر ما الفاء اقتضى كالمبتدأ فالرفع معها فرضاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل الجواب جملة اسمية. وحيث انه يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تأثير اداة الشرط فيه. ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان تزرنني فأكرمك

بالرفع اي فاننا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد نُقَدِّرُ قد مع الماضي فيُرْطَ بالفاء كما يُرْط مع ذكرها نحو ان كان قيمته قُدَّ من قُبَلِ فصدقت اي فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء يمنع تأثير الاداء لا لفظاً ولا نقدياً امتنعت الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صَبَرَ ظَفِر . والمضارع المنفي بلم نحو من حَرَصَ لم يَنْتَمِ * واما المنفي بلا فان جُعِلَتْ لنفي المستقبل يُرْط بالفاء مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مرَّ نحو من يؤمن بربه فلا يخافُ بَخْساً ولا رَهَقاً اي فهو لا يخاف . وان جُعِلَتْ للمجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تأثير حرف الشرط فيه فيُجَزَم نحو وان تُعَدَّ نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقَدَّرُ هنا لا يكون الا ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدم ما يعود اليه نحو ان قمت فيقوم زيدٌ جعل ضمير الشأن اتصحح المعنى

وَإِنْ أَنَّى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَأَجْزَمُهُ أَوْ أَنْصِبْ قَصْدًا
فَإِنْ أَنَّى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرِدُ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان ترُر في فُجِدْتَنِي اُكْرِمَكَ جاز فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محذوف والنصب على إضمار أن المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تُبْدُوا ما في انفسكم او تُخَفُّوهُ بِحَاسِبِكُمْ بِه الله فيَغْفِرُ لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضا على الاستئناف فنجتمع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا الجرى مع الواو ونحواته من يتق وبصر فان الله لا يضع اجر الحسنين . ونحو ان تُخَفُّوا ما في صدوركم او تُبْدُوا يَعْلَمُهُ الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقرى هذا الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أن في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستنهام ونحوه * ولم يجزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استئناف الكلام . واجازوه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمُحذوف والمجمله حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرِيطُونَ جُمْلَةً أَسْمٍ بِإِذَا لِنَجَاةٍ كَالْفَاءِ مَعَ إِنْ وَإِذَا
وَذَٰكَ فِي مُوجِبَةٍ ذَاتِ خَيْرٍ وَلَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا النجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل

عليها ناسخ * وعلى ذلك ثعبان الناء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو
فازيد بقائم . وان غاب زيد فان عمرا حاضرا * وتعاقبا اذا في غير ذلك بشرط ان
تكون الاداة ان لانها ام الباب نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقتطون .
او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون *
ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدَّرَ الشَّرْطُ بِإِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّأً جَوَابَهُ كَأَسْأَلَ تُجِبُ
وَجَازَ غَيْرُ الْمُحْضَرِ إِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلَنْصَبِ سَبْكُ مَصْدَرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يُقدَّر بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان
تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها ام الباب كما علمت فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف . وان
يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المنذر لينأتى معه تقدير الشرط المحذوف .
ومن ثم يُجزم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره
اسأل فان تسأل تُجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد تسلم وهل تزورني احسن اليك
وهلم جراً * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذا لا
مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يُقال صه احدثك ونزال انظر ك ورزقني
الله ما لا انصدق منه وحسبك الحديث يتم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف
الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم ياعبون
ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه
يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يُجزم الجواب بعد هذا كما لا يُجزم بعد ذاك *
ويشترط في النفي ان يكون الشرط المنذر بعده منقياً ليكون الجواب مرتباً على النفي
المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم .
وضابطه ان يصح تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يُقال لا تدن من
الاسد تهلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المنذر بعد الطلب
الجماد يؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صه احدثك ان تسكت
احدثك . وقس نظائره عليه

وَعَاظَرَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مَقْدَمًا كَأَلْبَدٍ حُرَابٍ وَفَى
وَمَا بِهِ أَخِيرَ عَمَّا قُدِّمًا فَوَجَبَ الْحَذْفُ لِذَاكَ مَعَهُمَا

اي انه يُعْتَاضُ عن الجواب الذي شرطه فعل ماضٍ بما يتقدم اداة الشرط من جملة يُكْتَفَى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو انا ان شاء الله لمهندون * وانما اخص ذلك على الاصح بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو سئندم ان لم نفعل . وحينئذ يكون ما اعترض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لفظه الا انه لا يجوز التصريح به في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ إِنَّمَا يُلْحَقَا ذَا خَبَرٍ أُحْيِبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ بِرُجْحُونِهِ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونُهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدما ما يطلب الخبر كالمبتدأ واسم كان ونحوه جعل الجواب للسابق منها فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يَقُمْ زيدٌ والله أَقْمُ والله ان جاء زيدٌ لا كرمته * وأما ان تقدمها ما يطلب الخبر فيرجع بعده جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عدة في الكلام بخلاف القسم فانه يُسَاقُ لمجرد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضرته بالجزم فيها جميعاً * وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق المعنى عليه بخلاف القسم * واعلم ان ان قد تُسْتَعْلَمُ بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فنستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثيراً له بتخييل . ومنه قول الشاعر

وإن الكتيب الفرد من جانب الحى الحى وإن لم آتو الحبيب

ويقال لها حينئذ ان الوصلية * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو ان زرتني أزرك و إلا فلا . او احدهما نحو زرتني و إلا أعنت عليك . فان كان لك عذر فلا . اي وان لم تزرني فلا ازورك وهلم جرا * وقد يحذف الشرط معها بدون لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزي بعلو ان خيراً فخير . اي ان كان

خيرًا * وندر حذفه مع غير إن مقترنا بلا كقول بعضهم مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ . اِي وَمَنْ لَا يُسَلِّمُ * فاعرف كل ذلك

وَرَبَّمَا تُجْعَلُ مِنْ مِثْلِ الَّذِي نَائِذَةٌ لِلشَّرْطِ فَأَلْجِزَمْ أَنْيْذَ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا أَلْفَنِي وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيَّ طَرَا قَدْ شَمِلَ

اي ان مَنْ قد تُجْعَلُ اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو من يطلبُ يَجِدُ برفع الفعلين وهو من نواذر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد ما النافية وهل وجب اجراءهِنَّ هذا المجزى فيقال ما مَنْ يَقُومُ اقُومُ معه وهل اي شيء تريدُ تعطيك . وذلك لان ما متخصّصٌ بنفي الحال وهل تختصُّ بالاثبات كما سيأتي في المسائل المشورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهنـة الاستفهام فان لا تحتل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه قول الشاعر
وَقَدَّرَ كَكَفِّ الْفَرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ

والهنـة لا تختصُّ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضاً فيقال أَمَنْ يَقُمْ يَقُمْ معه بالجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيداً فاذا مَنْ يزوره يكرمه بالرفع . غير انه قد يُضَمَّر بعدها مبتدأ فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصّر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فِرْضَا
فَمَا نَفَى جَزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبٌ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة الإعراب . فما وضع للنفي من المجوازم وهو لم ولما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت آنفاً . والنواصب وبقية المجوازم تُخْلِصُ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع . وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معنى مجزوماً محلاً * وبهذا الاعتبار لا تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تغير معناه

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الأحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَيْسَ بِهِ تَمَّ الْحَقُّ مَوْصُولَةٌ بِاسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

أي أن ما النافية تلحق بليس في العمل لأنها قد اشبهتها شيئاً فأمّا وذلك في جمودها وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والنكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في خبرها * والمشهور في عملها أربعة شروط. الأول والثاني أن لا يتقدم خبرها ولا معموله على اسمها لأنها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها * والثالث أن لا تزداد بعدها إن لأنها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع أن لا ينتقض نفي خبرها بالإلا لأن ذلك يقتضي إيجاباً فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في النظم * فان استوفيت جميع هذه الشروط علمت هذا العمل نحو ما زيد قائماً. والأهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمرو ضاربٌ وما زيدٌ الأشاعرُ وما إن عمرو كرمٌ يرفع الجزء من مبتدأ وخبراً * غير أنهم أجازوا الفصل بينها وبين اسمها

بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر

بأهبة حزمٍ لئذ وإن كنت آمناً فما كل حينٍ من توالي مواليا

بخلاف غيره فان الفصل به يبطّل عملها بالانقاف وعليه قول الآخر

وقالوا تعرّفها المنازل من مئى وما كل من وفى مئى أنا عارف

واعلم أن إعمال ما لغة أهل الحجاز وبنو تميم يهلونها مطلقاً لأنها لا تختص بقيل كما هو

القياس. ولذلك تُلَقَّبُ العاملة منها بالحجازية والمهلهة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يُنْقَضُ نَفْيُهُ رُفِعَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعَ

أي أنه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يُرْفَعُ كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها.

وذلك يكون في الخبر كما مرّ. وفي المبدل منه إذا وقع بعد ألا نحو ما زيد شيئاً الآشئ لا

أبعاً به. وفي المعطوف عليه بيل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالسٌ وما عمرو مقياً لكن

راحل. وذلك على اتباع البدل لحل الخبر قبل دخول ما. وتاويل المعطوف خبراً

لمبتدأ محذوف اي بل هو جالس ولكن هو راحل * ويجوز في ما بعد ألا النصب على الاستثناء فلا يكون في شيء ما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باضمار المبتدأ قبله * فتدبر

وَأَحَقُّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم الحقول ان النافية بما في العمل لمشابهة اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ . وقول شاعرهم إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانَتْ حَيَاتُهُ وَلَكِنْ بَانَ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا والغالب في استعمالها ان يقتزن خبرها بالأنحو ان هذا الأملك كرم . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها أحط رتبة منها لضعف شبيهها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعِيلَتْ في التكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظر لان التكرار اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضاً وعليها قول الشاعر تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَإِقِيَا وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حَبِّهَا مَتْرَاحِيَا

وقبل انه لم يُسَمَّ إعماها إلا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها ان يكون محذوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

اي لا براح لي * وإعلم انه يُعْتَبَرُ فِي إِنْ وَلَا مِنْ الشَّرْطِ مَا اعْتَبِرَ فِي مَا . وانتفاض نفي الخبر يبطل عمل الجميع اذا كان بنفسه إلا . فان كان بما هو بمعناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير قارئ * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ النَّاءُ عَلَى لَا فَسَقَطَ إِسْمٌ وَفِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتْ فَقَطَّ

اي ان الناء زيدت على لا فصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان الناء قد

صارت كالفاصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين مناصٍ بالنصب في قرآءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليُدلّ بالثابت منها على المحذوف . ولم يُعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفه كالساعة والاولان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِمَ الْبَغَاءُ وَلَاتُ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ وَالْبَغْيُ مُرْنَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ
وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثراً من غيرها فيسهل عملها فيها * وللحاجة في هذا المقام كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المَعْوَلُ عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفْيَ لَا يَحْتَمِلُ قَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ
وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبًا بِمَنْ عَيْنَ مَعَهَا الْأَوَّلَا

اي ان لا تحتمل ان تكون لنفي الواحد خصوصاً او لنفي الجنس عموماً . وهو احق بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتمل الامرين فلا يتعين احدها الا عن قرينة بخلاف العاملة على ان كاسياتي * فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا

نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا فَيَعْمِلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنقيص لا على سبيل الاحتمال كما ينفي بها عند إعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على ان لانها ترد لنا كيد النفي والمبالغة فيه كما ترد لنا التأكيد والمبالغة في الإثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس ما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لنفي الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير

مثنى ولا مجموع. فان كان احدهما كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية. فاذا قيل لارجلان في الدار او لرجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة. وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين. فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكُ النِّكَرَةُ اسْمًا مُفْرَدًا تُبَيِّنُ كَمَا فِي نَصَبِهَا قَدْ عُمِدَا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا آتياً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تبقى على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب. فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنات عندنا بالكسر ولا حريمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيها * واختلف في علة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينها امتنع البناء وهو مذهب سيبويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً بنحو سرت بلا زاد وغضبت من لا شيء. وذلك لامتناع بناءه حيثئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به فتكون لا معترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي.

وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ أَفْتَحَ إِنْ تُرِدْ وَقِيلَ تَوَيْنَ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدْ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات. وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب
واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه يكون مسلمين لا كثنوين رجل فلا ينافي البناء. وعليه

يروى بهما قول الآخر

لا ساغات ولا جأ وأء باسلة بقي المنون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصَبَ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذَا بَابِي الْبِنَا وَقَدْ يَعْرِ حَذْفُ تَوَيْنِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبّه به يُنصب مُعرّباً لكرهتهم تركيب ثلاث
كلمات فيقال لا غلام سفير حاضر ولا طالباً عالماً موجوداً بالنصب فيها لفظاً * وقد
يحمل المشبّه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حُمل عليه في الاعراب فيقال
لا طالب عالماً بلا تنوين كما يُقال لا طالب علم يجري الباب كله على نسق واحد وهو
مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت * واعلم ان
المفرد ايضاً قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب وتزع التنوين ونحو مُصرّحاً معه باللام
كقولهم لا ابالة ولا يدني لك في هذا ولا يكون ذلك الأعمع اللام لانها ركن الاضافة فلا
يقال لا أباً في الدار ويشتَرط في متعلّقها ان يكون صفةً للاسم لا خبراً عنه ليكون متبهماً
له كالمضاف اليه والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجوداً ومذكور كما في المثال
الثاني فان جعل خبراً قبل لا أب له ولا يدني لك باسقاط الالف واثنان النون *
وهو عند الأكثرين مقصور من المفردات على الاب كما مرّ والاخ كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجي بغير سلاح
وشائع في المثني والمجموع على حذف قياساً فيها كقولهم ثوب لا نكبي له وقولك لا كاتبني
للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمْعِ اسْتِثْنَاءً مَعَهَا فَتُلغَى عِنْدَ فَصْلِ أَبَدًا
وَحَيْثُ تُلغَى جِيْ بِهَا مُكْرَرَةً فِي الْفَصْلِ أَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النَّكْرَةِ

اي انه يُشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فصل بينهما وجب إلغائها * وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً وذلك انما يكون عند
الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة فيقال لا في الدار رجل ولا امرأة
ولا زيد عندنا ولا عمر و بالرفع فيها * أمّا الإلغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء الجنسية
مع المعرفة * وأمّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتهما من المباشرة لها ومع المعرفة
ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في تأويل النكرة وذلك
يكون غالباً في الأعلام التي اشتهرت بمسمايتها ببعض الصفات نحو لا حاتم في عصرنا اي

لا كرم كحاتم. وعليه قول الراجز
لا هيثم الليلة للبطي ولا فتى إلا ابن خبيري

اي لا حادي حسن الخداء * وقد يراد بالعلم الواحد من مُسمياته كقول الشاعر
ونبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحى سليم الجوايح
اي لا واحد من الزبود. وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعْ وَأَخْلَافَ اسْتَعْمِلِ
وَالثَّانِي أَنْصِبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَ وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكررت لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوّة الا بالله جاز فتح
الاسمين ورفعها. وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس. وجاز نصب الثاني مع فتح الاول *
فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حول
وقوّة بنصب قوّة ورفعها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فلا أب وأبنا مثل مروان وأبني اذا هو بالجد ارتدى وتآزرا

ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
على البناء مطلقاً. والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
معنى الابتداء قبل دخولها. والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار منسوخاً
بها. وهو اضعف الاوجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد
الفتح فعلى الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ. ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين
بالعطف على اولها * وكل ما رُفِعَ او نُصِبَ بعطف مصاحباً لا تكون لا المصاحبة له
زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند المحجازين اذا كان معلوماً نحو لا بأس
اي لا بأس عليك. واكثر ما يحذفونه مع الا نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود * واختلف
حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يُرْفَعُ بدلاً من اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما
عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لنية التام قبله على ما مر في باب الاستثناء *
ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصِبَ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعْ مُطْلَقًا فِي الْمَعْرَبِ

اي فان قيد الافراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفير ولا جارية
حضر لنا. او اخصص احدهما دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفير عندنا او لا غلام
سفير ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً. فيجوز ان يكون كل

واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً له . وذلك مع تكرار لا
كما رأيت * فان لم تذكر رنحو لا غلام سفير وجارية حَضِرَ لنا جاز نصب الثاني مع نصب
الأول وامتنع مع رفعه * واما المفرد فيجوز فيه الرفع والنصب مطلقاً . والنصب في المعطوف
منه على منصوب * وكل ذلك يجري على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

وَأَلْتَعْتُ مِثْلَ الْعَطْفِ مَعَهَا إِذْ وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِلَ

اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المفترن بلا . فيجوز
في المفردة منها الرفع وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والرفع اعراب في اسلم المذاهب
وانما لم تُنَوَّن طلباً للمشاكلة . وكل ذلك بالتبعية لحل الموصوف بعد دخول لا اوقبله
على ما عرفت . فيقال لا رجل كريم في الدار بالاوجه الثلاثة . ولا رجل حسن الوجه او
راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * واما المنفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف
بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي
الى المشاكلة . فيقال لا رجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا حسن الوجه او راكب
فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متصلاً او منفصلاً بنحو لا غلام
سفير جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك
وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ دُونَ فَتَحَ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا

اي ان البدل الصالح لعل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب
باعبار عمل لا والرفع باعبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم
او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأسره * واما اذا لم يكن صالحاً للعمل فيه نحو لا احد
زيد ولا عمرو فيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ لَا كَحَضْرِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذَا تَقَعَ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها
في حالة النفي المحض بناء على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعْتَبَرِ خلاله
بتعقيق النفي * غير انه نارة تبقى كل واحدة منها على معناها كقول الشاعر

أَلَا أَصْطَبَارَ لَسَلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا لَا قِيَّ الَّذِي لَا قَاهُ أَمْثَالِي

ونارة يراد بها التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَن وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِهِ بَعْدَهُ هَرَمٌ
 وَنَارَةُ النَّمِيِّ كَقَوْلِ الْآخِرِ
 أَلَا عُمَرُو لِي مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْفَقْلَاتِ
 وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَقُّ لَا النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ بَلِيسُ فِي مَا لَا تَمْنِي فِيهِ مِنْ جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ
 لَا يَمْنَعُ ارْتَادَهُ فِي الْجِنْسِ بِهَا كَمَا مَرَّ . فَتَذَكَّرْ

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضِعُ مَا أَشْتَقُّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَانٌ مَا جَمَدُ
 وَمَا لِتَقْرِيرِ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصِدُ
 وَمَا يَحْرَفُ فَأَدْعُهُ عَطْفُ النَّسَقِ وَالْكُلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت . ان
 جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو جاء
 الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرفي نحو جاء زيد أخوك هو البدل .
 والذي يتبع ما قبله بواسطة حرفي نحو جاء زيد وعمر هو عطف النسق * وكل ذلك
 يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكَرَةِ خَصَصَ بِالْصِفَةِ
 اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسماً . ويختص
 الاسم بالمنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يوصف

به وضهير الغائب محمولٌ عليه طرداً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً كان النعته فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيدٌ التاجر . او نكرةً فللمخصص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجلٌ عالمٌ * وقد يكون النعته مجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذمّ نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترخم نحو اللهم انا عبدك الدليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجرداً عن

الاعراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود

فيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقل عاقل اعيت مذهبهُ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِضَمِّهِ كَلَةُ الرِّبْطِ أَقْتَضَى وَصفاً عَلَيْهِ بِاسْتِثْقَايَ قَدْ قَضَى

وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حَمِيلاً

اي ان النعته يقتضي ان يرتبط بضمير المنعوت لانه حكمٌ عليه فلا بد له من ذلك لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدثٍ وصاحبه وهو اسم الفاعل والمنعول والصفة المشبهة وأفعُل التفضيل * وأما قولهم شاهد عدلٌ فمحمولٌ على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادلٌ وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضافٍ محذوف اي صاحب عدلٍ وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءني على قميصه بدمٍ كذب اي كاذب . وعليه مثال النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المنعول نحو رجلٌ رضى ومحدثٌ ثقة اي مرضيٌ وموثوقٌ به * ولا يكون الا ثلاثياً غير ميمي ولا بُشني ولا يجمع ولا يؤنث فيكون مفرداً مذكراً مع الجمع جرياً على اصله وهو مفصّلٌ على السماع

وَأَشْبَهُ الْمُسْتَقِّ لَفْظاً مَا جَرَى مَجْرَأُهُ مَعْنَى كَأَلْفَتِي هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقةً فيجوز النعته به كاسماء الإشارة غير المكانيّة نحو الفتى هذا اسيه المشار اليه او الحاضر * وأما

المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروفٌ وإنما النعت بتعلقها * ومن هذا القيل ذو
بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب واسماء العدد واسم الجنس الفاعل بمسماه معنى
يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً نيمياً اي منسوباً
الى نيم . ومررت برجالٍ ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندي رجلٌ أسدي شجاع *
ويُقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدرة بالالف واللام لان الذي قام مثلاً
بمنزلة الفاعل . وعلى ذي الصاحبة ذو الطائفة لاتحادها في اللفظ . وعلى المنسوب بالياء
المنسوب بالصيغة كقطار لاتحادها في المعنى * ومما يُنعت به من الجوامد ما التي يُراد بها
الإيهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمر ما جدعٌ قصيرٌ أنه اي
لأمر من الامور * وقيل قد بُراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمتُ على اقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسودُ من يسودُ

اي لأمرٍ عظيمٍ . وهي على الصحيح اسمٌ تُنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لها الحرفية . ولا
يُنعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجمدة بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعت
ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يقال له الحقيقي * وقد يدل على
معنى في متعلق المنعوت كما سنرى وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النَّعْتُ فِي الْمَعْنَى لَهَا بَعْدُ كَجَدُّ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حَيٍّ
وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْأَفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْدَادِ

اي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرَّ ويقال له السببي لانه يتعلق
في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل
الكريم ابوه وعليه مثال النظم كما رأيت * وكله يكون بحسب ما قبله في التعريف والتنكير
مطلقاً . وأما في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى
الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طائفة في كل ذلك كما يطابقه
الفعل فيقال جاءني رجلٌ كاتبٌ ورجلان كاتبان ورجالٌ كاتبون وامرأةٌ كاتبةٌ
وامرأتان كاتبتان ونساءٌ كاتبات كما يقال رجلٌ يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما
لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصُورٍ وجريحٍ وعلامة فلا يتغير عن لفظه في

التذكير والتأنيث * وإن رفع سببها الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث
والافراد ولم يطابق في الثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامه
وذاهبٌ غلاماه او غلامانه وذاهبة جاريتاه او جواريه كما يقال يذهب غلامه ويذهب
غلاماه وهلم جرا * وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلاماك الضار بهما أنت
وقس عليه فلا يثنى ولا يجمع الأعلى لغة يتعاقبون كما مر في بحث الفاعل * غير ان الجمع
المحظور انما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير فحائز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن
موازنة الفعل * واختلف في الترجيح بينه وبين الافراد ولعل الأوجه ما ذهب اليه بعض
المحققين من انه ان كان المنعوت جمعا كمررت برجال في قيام عييدهم فالتكسير افصح وإن
كان مفردا او مثنى فالافراد افصح * وإعلم انه يجوز في النعت فضلا عما ذكر كل ما
جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمرجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَّا وَلَّهَ

اي انهم بنعوتهم بجمله مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتملة على ضمير يعود الى المحكوم
بها عليه . وهي تخص بالنكرة على تأويلها بنكرة نحو لقيت رجلا بركض ايه راكضا وقس
عليه . وأما قول الشاعر

ولقد أمر على اللئيم بسني فأعف ثم أقول لا يعني

فقبل جملة بسني نعت للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي لا تفيد
تعريفا في المعنى لانها لا تقتضي شخصا بعينه . وقبل هي حال باعتبار صورة التعريف فيه
وهو الارحج * ولا تقع جملة النعت انشائية فلا يقال عندي رجل هل تعرفه ولا عندك
غلام ليت كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب وذلك لا يكون إلا بما
يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع ولذلك لا يصلح لانه
بخلاف الخبر كما علمت في باب * وإعلم انه اذا نعت بمفرد وجملة يقدم المفرد لانه الاصل
فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . ونادر تقديم الجملة فهو هذا كتاب انزلناه مبارك

وَبَيْنَ مَنَعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فُصِّلَ مَا لَمْ يَكُ النَّعْتُ لِمَنْ جُعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقس لو تعلمون عظيم . ما لم يكن
النعت لهم نحو مررت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب الميم لما بوضحة فتشدد

الملازمة بينهما * وعلم انهم يفسلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفين بالواو نحو هذا يومٌ لا حارٌّ ولا باردٌ وكل نفسٍ أجلٌ إماً قريبٌ وإماً بعيدٌ . وهو كثيرٌ في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عَدَدَ تَفْرِيقًا عُطِفَ بِالْوَاوِ حَمَامًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجلا نقيسني ونمجي وثلاثة رجالٍ شاعري وكاتبٍ وفقيرٍ . بخلاف المثنى فإنه يستغنى بثنيته وجمعه عن تفريقه نحو مررت برجلين فاضلين ورجالٍ فضلاء * وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَامِ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد إلا بالواو لافادتها بمجرد الجمع . وإما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجمعة عليه في حالة واحدة نعين الواو ايضاً والأجاز العطف بجميع الحروف الأختى وأم . ومنه قول الشاعر

يَا لَهْفَ زَيَابَةِ الْحَرْثِ أَلْ صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْآتِبِ

ويُسْتثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفقير على سبيل النعت وإنما يقال على سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطْعُ النَّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنَّعْتِ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ

وَأَخِرُ الْقَطْعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لَتَشْوِيشِ سِيَاقٍ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعلٍ نحو أعني * وإما اذا كان ذكره لازماً لغرضٍ كتعيين المنعوت نحو الحرث المخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجَمِّ الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء

الحرف المحزوم الكرم بقطع الاخير. فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو
الحمد لله الغني الحميد * واذا أتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن
المتبع لئلا يتشوش سياق الكلام بانقلابه من إعراب الى آخر ثم الى آخر
وتقتضي النكرة تخصيصاً فلا يُقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوَّلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه
لانه اذا قُطِعَ صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن
التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت
بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول. وعلى ذلك

قول الشاعر

ويأوي إلى نسوة عطلٍ وشعثاً مراضع مثل السعال

فانه اكفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ إِقْطَعْ لِمَعْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمَلٌ

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيداً
واكرمت عمرًا الفاضلان ورأيت عمرًا وقام زيد الكريمين * ولا يجوز الإتيان لانه يؤدي
الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت
هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العمل والعامل
واحد نحو ضرب زيد عمرًا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبتيهما * وللقوم
في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جلّ وقلّ طلباً للاختصار * واعلم ان
من الاسماء ما يُنْعَتُ وينعت به كاسم الإشارة. وما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالضمير. وما
يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كالعلم. وما يُنْعَتُ به ولا يُنْعَتُ كالموصول المصدر بالالف واللام *
والاشياء التي يُنْعَتُ بها هي الاسم المشتق والجماد المأوّل به وبعض المصادر والجمل كما
عرفت * وإما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بتعلقها لا بها كما مرّ كان يرجع
الى تلك المتعلقات وهي داخلة في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام
المنعوت بشرط ان يكون صالحاً لمباشرة العامل نحو وألنا له الحديد أن عمل سابغات
اي دروعاً سابغات * وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجزى بشرط ان يكون المنعوت

بعض ما قبله كقول بعضهم مَنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا اقام اي منا فربقُ ظعنٍ وفريقُ اقام . ونحو
 وَمِنَّا دون ذلك اي وَمِنَّا قومٌ دون ذلك * وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف
 فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدَّر لها موصوف ولا تتحمل ضميراً كالادهم المراد به القيد
 فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله الادهم ولا تقول القيد الادهم *
 وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عُرِضَ عليه بالعشي
 الصافناتُ الجياد . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوُ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمَر كما في قول الراجز
 اقسَمَ بِاللّٰهِ اَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ما مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأوَّل
 بالمشقق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسماً كالنافعة ونحوه * والغالب
 فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه بوضحة بيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عُمَرُ
 ابن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها * وقد لا يكون
 كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعها معاً * ولا يختص بالاعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون
 في غيرها ومنه قول الشاعر

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

فان الطير بيان للعائدات ولا علمية فيها كما ترى

وَهُوَ كَنَعْتٍ وَفَقَّ مَتَّبِعٍ جَرَى مُعْتَرِلاً فِي طَرَفِيهِ الْمُضْمَرُ

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص التكرات
 غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع
 الاحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرات فلا يعطف الضمير
 عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعَت ولا ينعَت به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع
 عطف البيان بين التكرات والصحيح اثباته لان بعض التكرات قد يكون اخص من بعض

نحولست ثوباً جبّةً والأخصّ بين الأعمّ . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في
المجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبلى * والنحاة على خلافه فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البائين كالا يخفى على
ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَائِلَ طَرَحِ كَانَ رِدْفَ الْبَدَلِ

كَيَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَا عَمْرًا حَيَّ قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان يصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح
للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن
عديّ اللخمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المندى او بدل كل منه لانه يجوز ان
يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حي قومي الرجال
والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للمتبع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال
حي الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحي قومي
فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل . إما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً
فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لنظاً في النداء .
وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل
الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو افضل النساء * وإما من جهتها جميعاً كما
اذا قيل هند جاء زيد غلامها . فان الغلام وإن كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل
الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لتفقد الرابط المحل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط

صُورُ شَتَّى يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْبَيَانُ وَيَمْتَنِعُ الْبَدَلُ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أَعِيدَ كَمَا بَالَهُ أَنْ تُحْدِثَ حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف على عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءً على الضم .
وقول الآخر

اَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا
فَانِ اقْتِرَانُ التَّارِكِ بِالْأَلِ يَمْنَعُ بَدَلِيَّةَ بِشَرِّ لَا مَتَنَاعَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ * وَمِنْهَا نَحْوُ يَا زَيْدُ الْحَرْثُ
وَيَا أَبَاهُ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ وَأَيُّ الرَّجُلَيْنِ زَيْدٌ وَعَمْرٍو أَنَا وَكَأَلَا أَخَوَيْكَ بَكْرٍ وَخَالِدٍ فِي
الدَّارِ. فَانِ كَانَ ذَلِكَ يَمْنَعُ فِيهِ الْبَدَلِيَّةَ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي دَخُولَ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَى مَصْحُوبِ أَلٍ
وَجَعَلَ الْعَلَمُ تَابِعًا لِأَيِّ الْمَهْمَةِ وَإِضَافَةً أَيْ الِاسْتِفْهَامَةِ إِلَى مَعْرِفَةٍ مُفْرَدَةٍ وَإِضَافَةً كِلَا إِلَى
الْمُفْرَدِ وَكُلِّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمِلَامِ الْمُلْبِئَاتِ
فَشَاذٌ لَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ * وَإِذَا قِيلَ يَا سَعِيدُ كَرُزْ فَانِ جَعِلَ التَّابِعُ بَيَانًا جَازٍ فِيهِ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ
كَمَا يَجُوزُ فِي الذَّمِّ وَعَلَى كُلِّهَا يَمْتَنِعُ جَعْلُهُ بَدَلًا لِاقْتِضَائِهِ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ. فَانِ كَانَ غَيْرُ
مَنْصُوفٍ نَحْوُ يَا سَعِيدُ أَحْمَدُ جَازٍ جَعْلُهُ بَدَلًا عَلَى اتِّبَاعِ اللَّفْظِ لَكُونِهِ حَيْثُذٍ مَضْمُونًا غَيْرَ مَنْوُونٍ
وَأَمْتَنِعَ عَلَى اتِّبَاعِ الْحُلِّ لِاقْتِضَائِهِ النَّصَبَ * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِرَاقًا كَثِيرًا بَيْنَ عَطْفِ
الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ. مِنْهَا أَنْ الْبَيَانَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالنِّسْبَةِ وَإِنَّهُ لَيْسَ فِي نِيَّةِ إِحْلَالِهِ مَحَلُّ الْأَوَّلِ
وَلَا فِي نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ مِنْ جَمَلَةٍ أُخْرَى. وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَطْعُ وَلَا يَكُونُ
ضَمِيرًا وَلَا تَابِعًا لِضَمِيرٍ وَلَا فِعْلًا وَلَا تَابِعًا لِفِعْلٍ وَلَا يَخَالِفُ مَتَّبِعُهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.
وَإِنْ مَتَّبِعُهُ لَا يَكُونُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ وَلَا جَائِزًا لِحَذْفِ بَخْلَافِ الْبَدَلِ فِي الْجَمْعِ * وَهِيَ
الْفُرُوقُ الْمُسَلِّمَةُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَاحْفَظْ بِهَا وَبِاللَّهِ الْهُدَايَةُ

فصل

في التأكيد

يُؤَكِّدُ اسْمُهُ لِحِجَازِ بَحْتَمَلٍ فِي نِسْبَةٍ أَوْ فِي عُمُومٍ قَدْ شَمِلَ
وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِتَقْرِيرِ النَّسَبِ مَعَ مُضْمَرٍ لَهُ بِهِ الرِّبْطُ وَجَبَ
وَالْعُمُومُ مَعَهُ كُلُّ وَكِلَا كَلَّمَا كَذَا أَجْمَعُ مِنْهُ قَدْ خَلَا

أَيِ أَنَّ الْأِسْمَ يُؤَكِّدُ لِسَبَبِ حِجَازِ بَحْتَمَلِ الْكَلَامِ فِي نَفْسِ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَوْ فِي عُمُومِهَا الشَّامِلِ
لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ * وَالْأَوَّلُ يَكُونُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِضَافَتَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ الْأِسْمِ الْمَوْكَّدِ بِهَا
لِإِبْرَاطِهَا بِهِ. وَالثَّانِي يَكُونُ بِكُلِّ وَكِلَا وَكَلَّمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ وَأَجْمَعُ بِدُونِهِ. فَيُقَالُ جَاءَ
الْأَمِيرُ نَفْسُهُ وَابْنَةُ الْخَلِيفَةِ عَيْنُهَا وَالْقَوْمُ كَلَّمُ وَالرِّجَالُ كَلَّمَا وَالْمَرَأَتَانِ كَلَّمَا وَالْمَجِيشُ

أَجْمَعُ دَفْعًا لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ رَسُولٌ مِنْ نُسَبِ الْحَبَشَةِ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بَعْضٌ مِنْ نُسَبِ
إِلَى كَلِّهِ وَلَكِنْ قِيلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَازِ * وَاعْلَمْ أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ قَدْ تَجَرَّانِ بَيَاءً زَائِدَةً
نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ بِنَفْسِهِ فَيَجْرِي عَلَيْهَا أَعْرَابُ الْمُنْبُوعِ مَحَلًّا * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بَهَا جَمِيعًا بِشَرْطِ
تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ
وَالْعَيْنَ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْحِجَازِ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِجَمِيعِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَدَاكَ حَيَّ حَوْلَانِ جَمِيعُهُمْ وَهَيْدَانِ

وَكَذَلِكَ بِعَامَّةِ نَحْوِ جَاءَ الْقَوْمُ عَامَتُهُمْ وَكَلَامُهَا مِنْ نَوَادِرِ الِاسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَغْفَلَهَا أَكْثَرُ
الْمُصَنِّفِينَ

وَأَكْثَرُ ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ

أَيُّ أَنَّ ضَمِيرَ الرِّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُريدَ تَأْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يُؤَكَّدُ قَبْلَ ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ
الْمُنْفَصِلِ فَيَقَالُ زَيْدٌ جَاءَ هُوَ نَفْسُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبِسُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَحْوُ هُنْدُ
ذَهَبَتْ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا . فَانَّهُ يَوْمٌ أَنَّ الْمُرَادَ ذَهَابَ حَيَاتِهَا أَوْ بَصَرَهَا فَقَالُوا ذَهَبَتْ هِيَ
نَفْسُهَا أَوْ هِيَ عَيْنُهَا دَفْعًا لِهَذَا الِالْتِبَاسِ . ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَقِيَةَ الصُّوَرِ طَرْدًا لِلْبَابِ * وَلَمَّا
كَانَ هَذَا الْحَذُورُ لَا يَتَأَنَّى مَعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَلَا مَعَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَلَا فِي تَأْكِيدِ
الشَّمُولِ لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ هُنَاكَ . فَيَقَالُ أَنْتَ نَفْسُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَإِيَّاكَ عَيْنُكَ أَرَدْتُ
وَهُنْدُ رَأَيْتُهَا نَفْسَهَا وَمَرَرْتُ بِهَا عَيْنُهَا وَالْقَوْمُ جَاءَ كُلُّهُمْ وَهَلَمْ جَرًّا . وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ
فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ مَطْلَقًا فَلَا يَقَالُ جَاءَ الْأَمِيرُ هُوَ نَفْسُهُ وَلَا رَجُلُ الْقَوْمِ هُمْ كُلُّهُمْ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ تَكْلِمَةً
لِلْمُؤَكَّدِ وَالضَّمِيرُ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْأَعْرَافِ وَالْأَقْوَى لَا يَكُونُ تَكْلِمَةً لَمَّا هُوَ أَوْضَعُ مِنْهُ

وَعَزَّزْنَا التَّأْكِيدَ بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ فَاتَّبَعٍ فَأَبْصَعَ

وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

أَيُّ أَنَّ التَّأْكِيدَ يُقَوَّى بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ وَمَا يَلِيهِ . وَأَجْمَعُ يُؤَكَّدُ بِهِ غَالِبًا بَعْدَ كُلِّ . وَهِيَ
تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُنْبُوعِ كَمَا مَرَّ فَيُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَكَرُّرِ الْإِضَافَةِ فِي أَجْمَعٍ وَمَا
يَلِيهِ فَيَقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ اتَّبَعُ أَبْصَعُ . وَيَقَالُ لِأَجْمَعِ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ كُلِّ
وَلَا كُنْعٍ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ أَجْمَعِ * وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٍ لِلْوِزْنِ وَشَبَّهِ الْعِلْمِيَّةِ
لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِلَا مَعْرِفٍ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَعٍ دُونَ

كل نحو فِعِزَّ نَكَ لَا غَوِيَّتَهُمْ أَجْمَعِينَ . ومنه قول الراجز
 اذا بكيتُ قَلَمْتَنِي أَرْبَعًا إِذَنْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ ابْكِي أَجْمَعَا
 ولا يؤكَّد بتوابعه دونه الأَشْدُّ وَكَأَكْفُولِهِ
 باليتني كنتُ صبيًّا مُرَضَعًا نَحْمَلِي الذَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْتَعَا
 وذلك لانها ملحقة به على سبيل التَّبَعِيَّةِ له لا بالأَصَالَةِ ولذلك قيل انها الفاظٌ مرتجلة لا
 معنى لها عند انفرادها وإنما تذكرُ إِنْتَبَاعًا لِمَجْرَدِ التَّقْوِيَةِ * وإذا اجتمعت هذه التوابع فلا بد
 من تقديم اکتع . وإما اتبع وابعع فقد يتساهل في الترتيب بينهما * وأعلم ان ما تعدد من
 الفاظ التاكيد يكون كله تأكيدًا للمتنوع لا كل واحد تأكيدًا لما قبله * ولا يجوز العطف
 بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الأميرُ نفسه وعينه ولا جاء الجيشُ كله واجمع لان
 العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء
 على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي جيء بها لاجل

كَذَاكَ جَمْعَاءَ " وَمَا صُرِفَ مِنْ جَمْعِهِمَا بِكُلِّ مَا مَرَّ قَبْلُ
 اي ان جمعاء مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فننبهها كنعاء وبتعاء وبصعاء وهي
 تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاء كنعاء الى آخره * ويقاس على المفرد منها
 الجمع وهو أجمعون وجُبع فجمع توابع كل منها كمتبوعها ومجربان في سائر الاحكام على
 ما ذكر * وأعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف
 البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

"وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا يَتَّبِعُ بِهَا لَهَا سِوَى الْمُثْنِيِّ تَتَّبِعُ"
 "وَلِلْمُثْنِيِّ جَعَلُوا كَلْتَا كِلَا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَيْءٍ"

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المثنى وهو
 المفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع وجمع واخوانها تتصرف بحسب
 متبوعها . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعاء والمؤمنون كلهم اجمعون
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحدٍ منها توابعه * وإما المثنى فيؤكد المذكر منه
 بكلاً والمؤنث بكتلتا نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها * والنفس والعين يؤكد بهما
 المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انها تُفَرِّدَانِ مع المفرد وتُجْمَعَانِ مع المثنى

والجُمُوع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان أنفسهما والرجال أعينهم وهلم جرا

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدَ بِالشَّامِلِ تَحْزِينَةً بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ
كجاء قومك كلهم مساءً وبعث عبيدي كلهم لا جاء

اي ان ما يؤكَّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كلهم . ولا يقال جاء العبد كلهم اذ لا يمكن اثبات المحيى لبعضه

دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالصف والربع ونحوها . وقد يكون ذلك باعتبار الامر من جميعاً نحو اشتريت العبد كلهم . وقس نظائره عليه * واعلم ان كل

قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكَّد فتستغني به عن ضميره كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لواجدي نذكركم يا ائبى الناس كل الناس بالنسر

اي يا ائبى الناس كلهم . ولم يسع ذلك الا في الشعر

وَلَيْسَ لِلنَّكَرَةِ مِنْ تَأْكِيدٍ إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكَّد الا اذا كان المؤكَّد للشمول والمؤكَّد محمداً . واكثر ما يكون ذلك في اسماء الزمان كاليوم والشهر ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار لان ذلك فائدة للتاكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للمبالغة . وقد ورد السماع

به عن العرب كقول الشاعر

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَفِي إِلَّا عَلَى مَنْحٍ

ومنه قول الراجز قد صرَّت البكرة يوماً اجمعاً . وقوله فحلني الذلفاء حولاً اكنعاً كما مر .

وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسماء الزمان من ذوات الأجزاء

المعلومة المقادير كاللبرهم والدينار ونحوها فيقال انفتحت ديناراً كلهم واعطيت درهما اجمع *

فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال جاء رجل نفسه ولا

صمت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكَّد لان التاكيد للتفريق والحذف منافي له .

فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد اي الذي رأيت نفسه * ولا يتحد تاكيد المتعاطفين ما لم

يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو كلاهما * واختلف في جواز نحو

اخصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم الفائدة في تاكيد اذ لا يكون الاختصاص

الآيين اثنين فما فوق فيكون تاكيداً من قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التاكيد ضربان

احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رأيت. والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا يخصص ولا يختص كما ستري

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأْكِدَ أَنْ يُكْرَرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِّرَ مَا

اي انهم استعملوا التاكيد ايضاً بان يكرر اللفظ بمعناه تقييداً له. ولذلك يقال له التاكيد اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيدٌ زيدٌ. او نكرة نحو زيدٌ عالمٌ عالمٌ. والفعل نحو قام زيدٌ. والحرف نحو نعم نعم. والجملة نحو قام زيدٌ قام زيدٌ * غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو اولى لك فاوى ثم اولى لك فاوى. ما لم يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد تكرر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التاكيد لا على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب يُعاد معه ما اتصل به لانه كالجزم منه. فيقال مررت به به في تأكيد الضمير. وإن زيداً إن زيداً قائمٌ في تأكيد الحرف. ويجوز ان يقال إن زيداً أنه قائمٌ استغناءً بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوها لا تلزمه إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يَقْوَى بِمُرَادِفٍ كَمَا فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوَّلَ لَقِي رَمَى
فَجَاءَ بِالْهَذُورِ لِلْمُدَمِّرِ نَحْوُ قَوْمُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَرِّ

اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قُمْتَ أَنْتَ وذهبت انا وألقى الكتاب رماؤه وإي نعم وهلم أحضر وما اشبه ذلك من المترادفات. ومنه قول الشاعر
فَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَبْرِانَ كَأَنَّهُ أُيِّمَتْ دَعَائِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأَ يَا كَلْبُ قَتْلَهُمْ وَأَعْلَنَّا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى

ولما كان الاعتبار هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد الضمير
المقتدر بالمذكور نحو قام هو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف حيث امكن
أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اسلس في العبارة والله اعلم

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل بحمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً او
محجوراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجرداً عن لفظ يعمل فيه بخلاف
المنصوب والمحجور. فيقال قمت انا بطريق الاصاله . ورأيتك انت ومررت به هو
بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له محل النصب والمحجور قضاء لحق التبعية

وَعَدَّ مَا حَكِي مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَأَعِ
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ قَاعاً لَمْ وَأَحْفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع لاع اي
شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك * قال
الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يتوى بموازته
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى إتياعاً . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هينئاً مرئياً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى الاول لتحسين الكلام
فظاً وتوئيه معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم حسن بسن . او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبيث الشر اي نبشته . انتهى * وقيل ان
توابع اجمع من قبيل هذا الإتياع اذ لا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكلف *
وهو كالتأكيده المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه
مطرد في القياس

فصل

في البدل

يُدَلُّ عَيْنُ مَا لَتَمْهِيْدُ جُعِلَ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ

كَخَالِدٍ أَخُوكَ لَأَحْتَنَامُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَامَرُهُ

اي ان البذل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما رأيت في الأمثلة. فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته. وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له كما رأيت. ويقال للاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال. او نقديراً نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم. او بما يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود. اي ناره لان آل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط * وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه * ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عاملة عليه دلالة مجملة يفهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وإن يصح الاستغناء عنه اذا حذف. فلا يقال فاض النهر ماؤه ولا اسرحت زيدا فرسه لتعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنْ قُرِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البذل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقتصر الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر
يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فأنزل
وذلك لانه اذا أبدل ما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون ابداً له عبثاً لعدم حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ
وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْحَجَرِ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَتَصْرِيحٌ قَبْلُ

اي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البذل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو على

نية تكرار الفعل مع الاخر . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المعتقد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام وإحلال التابع محله * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن جازاً فيميزون التصريح به لشدة اتصاله بالمرجور نحو مررت بزيد باخيك . فان كان البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينًا يَبْدُو كَمَنْ يُدْعَى أَزِيدًا أَنَا

اي اذا ضمن المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل لكي يوافق المبدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قُمتَ إن ليلاً او نهراً اقوم وكيف انت أصحح ام سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك كتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود أو في من المقصود نحو كلاً لَنَسَعَنَّ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتذكير وغيرها مما ستري لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المنوي وكونه في التقدير من جملة أخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك اُزمت مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وَزَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازٍ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنِّي إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكُّيدِ مَعْنَى ضَمِينًا

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا

أَيَّاهُ . وَيُبَدِّلُ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُضْمَرِ الْغَائِبِ كَمَا يُبَدِّلُ مِنَ الظَّاهِرِ نَحْوَ رَأَيْتُ زَيْدًا وَقَبْلَتْهُ يَدَهُ
وَأَحْبَبْتُ حَدِيثَهُ * فَإِنْ كَانَ لِلْحَاضِرِ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ لَمْ يُبَدِّلِ الظَّاهِرَ مِنْهُ بَدَلَ الْكَلِّ
فَلَا يُقَالُ رَأَيْتُكَ زَيْدًا لِأَنَّ الْمُبَدَّلَ مِنْهُ حَيْثُذِ اعْرِفَ مِنَ الْبَدَلِ مَعَ كَوْنِ مَدْلُوهُمَا وَاحِدًا
فَلَا يَجُوزُ طَرَحُهُ وَالْقَصْدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ . بِخِلَافِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ فَإِنْ فِيهِ إِيهَامًا وَلِذَلِكَ
يَسُوغُ ابْدَالِ الظَّاهِرِ مِنْهُ * فَإِنْ أَفَادَ الظَّاهِرُ مَعْنَى الْإِحَاطَةِ جَازَ ابْدَالُهُ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمَذْكُورِ نَحْوَ اللَّهُمَّ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا . وَمِنْهُ

قول الشاعر

فَمَا بَرِحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِمَا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فخرى مجرؤه في نحو قمت كلهم . فان لم يكن كذلك لم
يجز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجائز عند الجميع ومنه

قول الرازي في بدل البعض

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْإِدَامِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَامِ

وقول الشاعر في بدل الاشتغال

ذَرِبَنِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْبَيْتَنِي حُلِي مُضَاعَا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدا كما في
بدل الكل * واعلم ان ابدال الظاهر من المضمرا انما يكون من البارز دون المستتر فلا
يقال هند تعجبنى حسنها * واختلف في نحو جاءني صغيرهم وكبيرهم والاكثرون علي انه
بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَالْحَكْمُ بِالْحُجُوزِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

أي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازها بشرط الموافقة
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورأيتك أياك . وهو مذهب
البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد . واذا
توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير المرفوع
كما علمت * وأما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومررت به فهو فيتعين التأكيد

بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالتَّجْمِلُ يَجْرِي مَعَ الْوَفَاقِ بَيْنَهُمَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينهما . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي الألف متلف لما له وعمرؤ متق يخاف الله * وان تماثل الجملتان في الاسمية والفعلية نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له ارحل لا تقيم عندنا والأفكن في السر والجهر مسلما

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل ينظر الى نفسه دون فاعله والجملة ينظر اليها برمتها فيكون الإنباع لجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَيَبَيِّنُ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذِينَ مِنْهُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة من هـا بدل من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كلمة الاخلاص فان كلمة الاخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها * غير انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تأويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتهما وقلت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا بَجِيٍّ أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

اي انهم يبدلون ما سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا بجي ادعه كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد السبا كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المستثنى منه المحذوف كما علمت في باب

وَرَبُّهَا أَبَدَلُ مَنْ بَدَأَ لَهُ أَمْرُهُ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ
أَوْ ظَهَرَ التَّوَهُّمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه .

او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقه لسانه الى غيره .
ويقال للاول بدل البداء او الإضراب وللثاني بدل النسيان وللثالث بدل الغلط .
ويجمع الثلاثة قولك أعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى
الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان
يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل
الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يذكر فيه المبدل منه على سبيل العمداي عن
قصد صحيح وهو الأبدال كلها الأبدال النسيان وبدل الغلط . ومنه ما يذكر فيه على سبيل
الخطا تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما
يصح في النردون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا ما ارتحل منه
في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شي في النثر ولا يجوز في
الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفْصِلُ كَطَابَ وَقَفَاكَ الْفُحْيَ وَالْطَفْلُ
فَقِيلَ يَا تَجْمُوعَ إِبْدَالٍ يَتَع وَقِيلَ يَا أَوَّلَ وَالْبَاقِي تَبَعُ

اي ان من البدل ما ينفصل الجمل الذي قبله . وذلك الجمل قد يكون متعدداً في اللفظ
وهو المتنني كما في مثال النظم . والجموع كما في قول الشاعر
أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدَ بَيْشَةَ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ
وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر
أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلُ
فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يقال له بدل
التفصيل * وهو عند الأكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب
قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيناف التفصيل فيكون من
قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انه بمض الجمل
الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإتيان على الاصل والقطع بإضمار محذوف .
فيقال مررت بالرجلين زيدا وعمرو بالجر على الاتباع . والرفع على تقديرهما زيد
وعمرؤ . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمرا . فتدبر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَبَطَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوِ اللَّفْظِ فَقَطْ
فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعُ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المَعْطُوف في الاول قد شارك المَعْطُوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي الثاني هي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المَعْطُوف فيه قد شارك المَعْطُوف عليه في الاعراب فقط لان الهجاء الثابت للمَعْطُوف عليه منفي عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المَعْطُوف عليه مع المَعْطُوف كما ثابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل الهجاء * . واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المَعْطُوف ولا امكان توجهه الى المَعْطُوف بنفسه . فيصح ان يقال ثم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل لكل من المَعْطُوفين لانهم يغتفرون في التتابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلية . وهو مذهب اكثر المحققين * . واذا تكررت المَعْطُوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد مَعْطُوفٌ على ما قبله . والا فكلها مَعْطُوفَةٌ على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْاِعْرَابِ مِنْ وَفَقٍ فَبِئْسَ اَلْخِلَافُ دُونَهُ اُذِنْ

اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . واما في غيره فيجوز اختلافها . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال * . وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا * . وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما سترى ان شاء الله

وَيَبْنِ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يُفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِأَلِ الْمُنْفَصِلِ

وَكُرِّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ إِذْ كَانَ بَعْضُ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يُفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حينئذٍ كأنه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزم من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيد . والمستتر نحو قمتُ أنت وعمرؤ * وقد يُفصل بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار إبعادهما عن الآخر كما يُعتبر ذلك ترك التانيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيد * وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليها لعدم اتحادها بالعامل . فيقال رأيتك وزيداً وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيداً ضربت وفس عليه

وَالْعَظْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قُدِّرَا "بِهِ وَبَيْنَ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى"

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّر بالفعل كالضارب ونحوه ليتمكن تأويل احدها بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أولم يروا الى الطير صافات ويقبضن . اي صافات وقابضات او يصفنن ويقبضن . وانما خالف بينهما لافادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * وأكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأيت ويقال العكس كقول الراجز

بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهرة في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يجيء فيه في تقديم ايها شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تأوّل به نحو مررت برجل شريف وابوه كريم اي وكرم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه لما

علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَبَحِيَ وَيُبَيْتَ وَتُمْ فَأَنْذِرْ * ولا بد من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التاويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتنير سحاباً . ونحو بَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ . اي فأثارت ويوردهم لان المقام في الاول لماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعه .
وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفْقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءَ حَسَبَ مَا أَشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو اقترَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُبَاغِي غَزَاً لَا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَيْلَ مَا قَبِكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِهِ

ونحو قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون فعلى تاويل أن تباغي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تاويل الخبر اي واشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلَيْنِ فَيَعَابُ عَطْفُهُ

وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفِي الْحَيِّ عُثْمَانُ وَالِدَارِ عَمْرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد وإخاك عمرو وكان العطف معيباً لان الواو لا تنوي على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجر عمرو وعليه مثال النظم . ام اسماً كفولم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء نمر . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَيَأْتِي لِيَذْكُرَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يُؤتى بمعطوف اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برَدُ المياهِ وطيبها وفي قلبه نار الضغينة والحقد

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك يُقال له عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أُريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفا

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجَمَلِ الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجميل المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائم وعمر وقاعد وقام زيد وقعد عمر ولقصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لمجاز الاختلاف بينهما نحو بخادعون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقول اصحها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل مندر من لفظ عامل البديل منه . وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا اجتمعت التوابع يُقدم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البديل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا . فيقال جاء ابو حفص الكرمي عمر نفسه امير المؤمنين وعثمان . وهو اخبار الاكثرين

فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفًا تَاءً أَنْتَى أَبْدَلٍ فِي أَسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي

اي ان التاء الموضوعة للاسم المؤنث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقف عليها بابدالها هاء اذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع المؤنث في اللفظ والمعنى جميعا كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورئت . وبقيد المفرد نحو مؤمنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان ذلك يُوقف عليه بالتاء المبسوطة * واما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها معة لانه متحرك

نقدراً لقلبه عن متحرك * واعلم ان التاء في نحو كَتَبَ وقَضَا تُحَسَّبُ كِتَاءً طَلْحَةً ونحوه
لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فجري مجراها في الإبدال * وما سمي بجمع المَوْنِث السالم
كعَرَفَات يُعْطَى حكمه في الإثبات استصحاباً لاصله * والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كَرُبَّتْ
وَنَسَبَتْ منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث
اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ حينما وقعت بحسب الوقف عليها * وإذا وَقَفَ
على نحو يَاطْلِحْ مَرْحَباً رُدَّتْ الهاء المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سَكَنَ
التبس الاسم بالمجرد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينَ أَبْدِلْ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا أَلْفَتَهُ وَالْغَيْرُ حُذِفَ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس مغنوماً بتاء التأنيث يُبَدَّلُ التاء سواء كانت
الفتحة إعرابية نحو رأيت زيداً ام بنائية نحو إنها . فيقال رأيت زيدا ويا زيد إنها
بالالف فيها * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيُحَذَفُ وَيُسَكَّنُ ما قبله مطلقاً
نحو جاء زيد ومررت بقاض ويا رجل صة بالسكون في الجميع * وأما نحو قول الشاعر
أَلَا حَبْدًا غُثْمٌ وَطَيْبٌ حَدِيثُهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِيفٌ
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * واعلم ان المفصور يُوقَفُ عليه بالالف اتفاقاً .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِفَ التنوين
الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحِيلَ عَلَى التَّنْوِينَ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَى أَلْفَتِهِ كَذَانُونَ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ كَيْسَ فَتَنَّهُ قَبْلَهَا أُولَاهُمَا فَرَدَّ مُحَذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التاكيد الخفيفة تُحْمَلُ على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا فتبدل
ألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر
وإِيَّاكَ وَالْمَنَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا نَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

اي فاعبدن * وكذلك نونِ إِذَنْ الجوابية فانهم يبدلون ألفاً في الوقف تشبيهاً لها
بالمَنْصُوبِ الْمَنْوُونِ نحو ولن تُلْجُوا اذا . وهو مذهب الجمهور * وأما اذا وقعت نون التاكيد
المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضرين يا رجال واذهين يا فلانة فاذا وَقَفَ عليها تُحَذَفُ
كما يُحَذَفُ التنوين بعدها . وحينئذ يرد ما حُذِفَ لاجلها من الضمائر لزوال موجب

الحذف وهو التفتاء الساكنين فيقال بارجال اضربوا ويا فلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربن يا قوم وهل تذهبن يا جارية رُدَّتْ أيضاً لزوال موجب إسقاطها وهو تنوين الأفعال فيقال يا قوم هل تضربون ويا جارية هل تذهبين . وحينئذ تستوي صورة المؤكّد وغيره * وكل ذلك يجري في النون المخففة وإما المشدّدة فلا يقع معها شيء من ذلك لأنها تباين التنوين فلا تجري مجراها

وَقُلْ رَدُّ الْأَخْرِحِ الْمَحذُوفِ فِي قَاضٍ وَقُلْ الْحَذْفُ إِنْ يُعْرِفُ

أي ان المنفوص المحذوف الآخر في الرفع والمجر كقاضي قد يؤقف عليه برد آخره المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه قراءة بعضهم وكلّ قوم هادي وما لم من دونه من والي * فاذا عُرِفَ كالقاضي فقد يؤقف عليه بحذف آخره بناءً على ان ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيرو . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال وينذر يوم التلاق * ومن هذا القبيل المنادى المنفوص نحو يا قاضي فانه قد يؤقف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والمختار عند الجمهور استحباب الحذف في المنوّن المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وإما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مِرٍ وَنَحْوُ قِ الْهَاءِ الْحَقِ

أي انه يجب ردّ الآخر المحذوف اذا كان المنفوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مِرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مِرٍ باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجماعاً به لبقائه على اصل واحد ساكن * وإما النعل الباقي على اصل واحد فان كان امرأ نحو قِ وجب الحذف بهاء السكت اتفاقاً فيقال قِ اذ لا سبيل الى ردّ المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الأكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من بعش برة

”وَقُلْ لِمَ مُسْتَفْهِمًا وَجَازٍ لِمَ أَيْضًا وَفِي أَيْتَغَاءِ مِ الْهَاءِ التَّزِيمُ“

أي انه اذا وقف على ما الاستهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي تلحقها هاء

السكت لبقائهما حينئذٍ على حرفٍ واحدٍ فيقال لِهَ وَعَمَّهَ وَكَيْمَهَ . ومنه قول الراجز
يا فَعَمِي لَمْ أَكُنْ لِهَ لو خافك الله عليه حَرَمَه

غير ان الجرورة منها بالحرف كما في الأمثلة يجوز ان يُوقَفَ عليها باسكان الميم مجردة
باعثبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل
بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * وأما الجرورة بالاسم كما في
نحو ابتغَاءَ مَ آتيت فيوقف عليها بالهاء وجوبا فيقال ابتغَاءَ مَه لان الاسم لا يمتزج
بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة

وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ نَحْنَارُ وَمَعَ مَحْرَكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء بنحار في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعدا نحو
ادْعُ واخْشَ وارْمِ ولم يدْعُ ولم يَتَّانَ ولم يستفص وما اشبه ذلك . فيقال ادْعُهُ واخْشُهُ
وهَلَمْ جَرًّا . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ اخْبَرْتُ قَلَّةً . وذلك للمحافظة على بقاء
الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تُلْحَقْ الهاءُ لذهبت الحركات فذهب
الدليل والمدلول عليه * ويجوز إحقاق الهاء لكل ما بُني على حركة بناءً لازماً نحو ذَهَبَتْهُ
وما أدراك ما هِيَهْ وَجِئْتُ أُمْسَهْ . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقالَ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تلحق العرب ولا المبني بناءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الإعراب تُعرَفُ بالعامل
فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها
بسبب شيء يشبه العامل * واختلف في إحقاق الماضي والمختار منعه لان حركته تشبه
حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالعرب كما علمت ذلك في موضعه .

وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودَ مِمَّا سَكَنَ مِنْ نَحْوِ وَازِيدًا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضا ما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك
يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا ويا
خالدا . والمنادي المضاف الى ياء المتكلم المنقلبة التا نحو يا عمًا . وما كان مبنيًا بناءً لازماً
ما آخره الف أصلية نحو هنا . فيقال وازيداه ويا عماه وجلستُ هنا وقس على ذلك *

ويدخل تحت حرف المد ما كان ألفا كما رأيت وهو الأكثر . وما كان واوا أو ياء
محوئين عنها كما في نحو **وَغَلَامُهُ** و **وَإِغْلَامِكُهُ** كما ستري كل ذلك في مواضعه ان شاء
الله * واعلم ان هذه الهاء قد نفع في الوصل مُلْحَقَةٌ بالسكان المذكور وهو من الجوازات
الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مَرَحِبَاهُ بِمَآرِنَاجِيَةٍ اذا اتى قَرْبَةً لِلْسَانِيَةِ
وحيث يجب تحريكها دفعا لانفاء الساكنين او اقامة للوزن فنضم تشبيها لها بهاء
الضمير وهو الأكثر . وقد تكسر على اصل النفاة الساكنين كما سيجي
وَكَلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عُلُقًا يُلْتَزَمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الاصل في
الوقف . فان كان الحرف ساكنا في الاصل كهذه قامت وزيد لم يغم فهو المطلوب .
والساكن مطلقا سواء كان اصليا ام زائدا . باقيا على لفظه ام مبدلا . وذلك مُطَرِّدٌ في
كل ما يوقف عليه بالاستفراء

“وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَائِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِإِخْلَافٍ”
لَكِنَّهُ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِيَتَجَّ حَرْفُ الْمَدِّ مِمَّا يُشْبَعُ
اي ان القوائى المطلقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات
التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر
لا يسلم الشرف الرفيع من الأدنى حتى يراق على جوانبه الدم
وقول الآخر

ولا أغبر على الاشعار أسرقها غنيت عنها وشر الناس من سرقا

وقول الآخر

فلا نشرب بلا طرب لاني رأيت الخيل تشرب بالصفير

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها
كما ترى فيكون مصحوبا بالمنون الذي يبدل تنوينه ألفا * وهذا الاستعمال
انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسجاع المقناة اذ لا
وزن فيها

مسائل مشورة

فصل

في النداء

عَوِضَ عَنْ فِعْلِ النِّدَاءِ حَرْفُ النِّدَاءِ لِظَاهِرٍ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا
فَإِنْ يَكُنْ قَرَدًا مُعِينًا يُرَى بَنِي كَهْرُفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرَا
وَذَاكَ مَفْعُولٌ مُحَلًّا قَدْ نَصِبَ فَتَنْصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفِظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه اُنَادِي
زيداً ثم حُذِفَ الفعل للتخفيف وعُوضَ عنه بالحرف . ولذلك تُحَسَّبُ العبارة جملة
باعينار الفعل المحذوف ويُجْعَلُ المُنَادَى من باب المفعول به * وحكم المُنَادَى ان يكون
اسماً ظاهراً غير انه يُضْمَنُ معنى الخطاب كالمُضْمَر . فان كان مفرداً مُعِينًا بَنِي وَلَوْ تَنْدِيرًا
على الصورة التي يُرْفَعُ بها لو كان معرباً . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه
بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع * ويدخل في المعين ما كان مُعِينًا قبل النداء نحو
يا زيد . وما صار مُعِينًا بعده نحو يا رَجُلُ مُرَادًا به رَجُلٌ بعينه * ويدخل في البناء ما
حدث حقيقة على المُنَادَى المعرب كما رأيت . وما قُدِّرَ حدوثه على ما كان مبنياً قبل
النداء نحو يا سيبويه * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضمّة في نحو
يا زيد والالف في نحو يا رَجُلَانِ والواو في نحو يا مُؤْمِنُونَ . وما تُقَدَّرُ فيه نحو يا بَاحِيَّ ويا قَاضِيَّ
في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله * وكذا يكون في محل النصب
باعينار معنى المنعولة * وأما الوجه في بناءه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة
في نحو ادعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك
مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمينه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء
بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما لم يتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رَجُلًا لغير
معين وما ليس مفرداً نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلاً فكان يُنْصَبُ لفظاً على حق المُنَادَى
كما علمت * وإنما احتج الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه

الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبنى . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضَمُّهُ إِذْ قَدْ أَبَى تَكَلَّفَ الْخُطَابُ مِمَّا أَجْنَبَا
وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لَصِيحَةِ الْخُطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمر لا ينادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجنّب اليه بواسطة النداء . أما المتكلم والغائب فلا ينادى باني وضعهما . وأما مخاطب فلا ينادى لان نيجل خطاباً آخر* وكذلك ما أضيف الى المضمر فانه يصح ان ينادى منه ما يجمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أضيف الى غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي يا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا تصح اضافته الى المخاطب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادهما والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامنين . فتأمل

”وَجَارَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ أَلِفًا فِي مَاسَوِي الْمَعْتَلِّ وَالْحَذْفُ أَقْتَفَى“
”فَاكْسِرْ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَافْتَحْ إِنْ تَرِدُ وَأَضْمُ وَفِي اللَّفْظِ ذَاكَ لَا يَرِدُ“

اي ان الياء من الضمائر التي يضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة . وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على المحذوف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها* ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تنعلي بضم الميم* وقد بعضهم هذا الاستعمال بما لا ينادى غالباً الا مضافاً كالاب والام ونحوهما* وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تحتمل التصرف المذكور ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مر حكمه في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالْتَّاءِ فِي يَاءِ ابْتِ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَاءُ امْتِ

اي وما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف اليها انهم عوّضوا عنها محذوفة مع الاب

والأم بالناء فقال يا أبت ويا أميت . وهي ناء تأنيث كاللاحقة رب ونحوها بدليل
جواز إبدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هيا أبة . ولذلك يُنْعَم ما قبلها *
والأكثر كسر هذه الناء نعويضاً عن كسر آخر المندى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز
فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائئة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء
لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . ولا بينها وبين الألف لأن الألف بدل من
الياء . وأما قول الشاعر

أيا أبت لا زلت فينا فأنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر

أيا أبت لا ترم عندنا فإننا نجير إذا لم ترم

فكلاهما ضرورة على الصحيح

ومثل يا أبت قيل يا أبت أمي في ما خلا الضم ويا أبت عمي

أبى أنه كما يقال يا أبت يا أبت الياء وقلبها وحذفها يقال يا أبت أمي ويا أبت عمي بهذه
اللغات في المضاف إلى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فإنه لا يجوز معها لنقد صورة
المندى المفرد فيها . وعلى ذلك قرئ يا أبت أم ان القوم استضعفوني بالكسر والنخ .

وقال الراجز

كن لي لا علي يا أبت عمّا نعيش عزيزين ونكف الهما

وذلك يجري أيضاً مع الابنة المضافة إلى الأم أو العمة . ومنه قول الراجز

يا أبتة عمّا لا نلومي وأهجي لا يخرق اللوم حجاب مسعي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يجاوز إلى غيره كما شقيق أمي ويا أبت أخي ونحو ذلك

وكأله مضاف نصبوا الشبهة له إذ قاتله حق البناء مثله

أي أنهم كما نصبوا المندى المضاف لفوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبهة به
وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة أو الإضافة . وهذا التعلق
قد يكون بالفعل في الفاعل نحو يا حسناً وجهه . أو في المفعول نحو يا طالعاً جبلاً . أو في
المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زبناً ونمراً إذا سميت
رجلاً بذلك * والاول هو الغالب في استعماله وبه سمي شبيهاً بالمضاف لأنه قد عمل في

ما بعده وهو يتخصّص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف اليه
 وَأَضْمُّ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوْ لَا كَزَيْدُ زَيْدٍ الْخَيْلِ وَأَنْصِبْ مَا تَلَا
 اي انه يجوز في الاول من نحو يا زيدا زيدا الخيل ان يُضمَّ على انه مفرد وهو الارجح. او
 يُفتح على انه مضاف الى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الاصل يا زيدا الخيل زيد
 الخيل تحذف المضاف اليه الاول استغناء عنه بذكر الثاني * وأما الثاني فليس فيه غير
 النصب على انه مُنادى بتقدير الحرف او تأكيد او عطف بيان او بدل او مفعول به
 بتقدير اعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدُ أَضْمَمُهَا وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبْ ثَانِيًا مُحْكِمًا
 اي فان قلت يا زيدا زيدا افراد الاسمين ضم كل واحد منها كقول الراجز
 اني وأسطار سطر سطرًا لقائل يا نصر نصرًا
 وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضاً. غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة والصحيح
 انه يُضمَّ على انه مُنادى ثانٍ. ويرفع او يُنصب على انه تأكيد جارٍ على لفظ الاول او محلول.
 وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو رُحِمَا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَتَعَا
 اي ان العلم المفرد الموصوف بابن متصلاً به مضافاً الى علم آخر كما رأيت في المثال بخنار
 فيه الفتح على الضم إتباعاً للفتحة النصب الواقعة بعده فيقال يا زيدا بن عمرو بفتح الدال *
 وقيد بعضهم بما تظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة للنظية. فان كان ما
 لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين تقديرها دون الفتحة * ولا بد من استيفاء جميع
 النمود المذكورة آنفاً فان اخل بشيء منها تعين ضمة على الاصل

وَلَنْصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِمِهِمْ أَلِفٌ
 اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة
 نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً برحياً لكل عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق الجبل
 ويا جارية في المودج. وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف عوملت
 معاملةً في النصب * وانما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان الوصف مقدر لها

قبل النداء ثم تودّي الموصوف والصفة جميعاً * وقبل انها حيثئذ قد اشبهت المشبه
بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فحرت مجراه في النصب * وأما ما وصّف
منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمة على الاصل

وَرَبِّهَا نُؤْنِ مَا ضَمُّ لَدَى ضُرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمّه كما في قول
الشاعر

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتَ الْأَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على المنع من الصرف اذا نُؤِنَ
للضرورة فانه يكسر في حالة الجر بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بد معه من العمل
بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان المنون المنصوب اذا نُعِيَتْ نَعْيٌ في نعتو النصب
لانه منصوبٌ لفظاً ومحلاً. وأما المنون المضموم فيجوز في نعتو الرفع والنصب لانه مضمومٌ
لفظاً منصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادِي مَا بِالْأَمْرِ حَلِيًّا دَفْعًا لَتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ النَّيَّا
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنَادِي بنفسه كراهة اجتماع مُعْرِفَيْنِ عليه من حرف
النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف
النداء لنحو المحرث لان آل الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والمجهور على امتناع ذلك فيه
باعنيار الصورة اللفظية كما منعوا دخول آل الموصولة على الفعل * وإنما جاز ان يقال
يا زيد لان احدى علامتين لفظية والأخرى معنوية بخلاف مصحوب آل ولذلك توصّلوا
الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات

حكم لازم له. أمّا مصحوبُ آل فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتى ليكن ان يتناول الميم فلا يقال يا أيها الحرث * وأمّا أي فحكمها ان تلحق بها التنبيه دفعا لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعوّضا عما فاتها من المضاف اليه. وهي تستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأم مع المؤنث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيها النفس المطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تنبي على الضم كغيرها من التكرات المعينة * وأمّا اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَةُ رَفْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مُبْهَمٍ لِإِيضَاحٍ يَرِدُ
وَإِنْ قَصَدْتَ مَا بِهِ يُشَارُ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب آل يازمة الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة تجعل إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء. وقيل حيل على لفظ المبهم الظاهر او المنذر فرفع تبعاً له * وهو يجعل تابعا لذلك المبهم موضعا له. فيكون صفة له ان كان مشتقا نحو يا أيها العالم. وعطف بيان ان كان جامدا نحو يا أيها الرجل * وما ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهها واحدا عند الجمهور. وأمّا مع اسم الإشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وصلة الى نداء تو تعين رفعة ايضاً. وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر نوايع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَقَعَا ذَاذُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعَا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا. ومنه قوله

أَيُّهَاذَا ذَاكَ زَادَكُمَا ودعاني وإغلا في من وغل

او معه نحو يا أيهاذا الرجل. ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَأَمْرٍ نَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعا لأي في الصورتين وذو اللام تابعا لاسم الإشارة في الصورة الثانية * وعلم ان أي لا تتبع الأبي اللام واسم الإشارة المذكورين والموصول المصدر بآل نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر. واسم الإشارة لا تتبع الأبي اللام والموصول المذكورين * وها التنبيه التي في أيها ذا هي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك نكتب متصلة بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما سئري

وَجَارَ يَا اللَّهَ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ اِشْتَهَرَ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَذَّ مَعَهَا نَظْمًا

اي وجاز ان ينادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالالف واللام لان الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان ال قد خرجت فيه عن اصلها وصارت كجزء منه * ولا ينادى اسم الجلالة إلا بيا تكريماً له لانها أم الباب . ويجذفونها فيعوضون عنها بهمزة مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في الاستعمال * ولا يجمع بينها لامتناع

اجتماع العوض والمعرض عنه . وأما قول الشاعر

اني اذا ما حدثت ألهما اقول يا اللهم يا اللهما

فشاذ دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خَصَّ فَعَالٍ بِالْإِنْدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلَّ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا
وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَنُوبِي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لِنَا مَا رُوِيَ

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتماً للمرأة نحو يا فاسقة . وصيغة فعل شتماً للرجل نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيها فاسقة وفاسق * غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه نقديراً . وهو مقيس بالاجماع في كل وصف من فعل ثلاثي مجرّد * وأما فعل فهو معرب مبني على الضم كسائر التكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وبما عي عند آخرين محفوظ في فسق وغدر وخبت وكسع لانهم لم يسموا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَأْفُلُ وَكُلُّهُ بِلَا خِلَافٍ يُقَلُّ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فُلْ منقطعاً من فُلان . وكذلك يا فُلَّةَ للمرأة مراداً بها مجرد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرماً للرجل الكريم ونقيضه يا ملاماً * ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا أبتِ ويا أُمّتِ وغير ذلك مما لا تطيل الكلام بذكره . وكلمة سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَلَّ نَحْوُ ذَا أَرْغَوِي وَأَطْرِقْ كَرَا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقَلُّ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ بِيَدِي

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يوسف أعرض عن هذا وسفرغ لكم ايها الثقلان وأدوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافراً في القياس لان فيه حذف العوض والمعوض عنه * وقل في كلامهم حذف مع اسم الاشارة كقول الشاعر
ذا أَرْغَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ آلِ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كَرَا ان النعام في القرى . اي يا هذا ارجع عن جهلك . واخفص رأسك يا كَرَا وهو مرثم كروان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحذفه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراه * وأقل من حذفه معها حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعى رجلاً خذ بيدي اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً متبهاً لمن يناديه وذلك انما يكون في المعرفة دون النكرة * ولا يكون الحذف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا يندّر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعظمها

وَفِي الْمُنَادَى جَاَزٌ إِذَا لَا يُعْهَدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَأْتَسْجِدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداء ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالفعل في نحو يا آتسجدوا فان المنادى

فيه محذوف والتقدير يا قوم اويا هؤلاء ونحوها * وسبأني استيفاء الكلام على ذلك في
بمبحث حروف النداء

وَعَجَزَ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرَدًّا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُحْمَا
فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وغير ذي الهمد كَفَرَعُونَ أَخْلِفَ فِيهِ وَكُلُّ ذَاكَ تَخْفِيفًا حَذَفَ

اي ويجوز ايضا حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب
المزجي. وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً
واحداً كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعَفَ ويا خَوِيلَ بحذف الراء والدال * فان
كان قبل آخره حرف متي زائداً رابعاً فما فوق حذَفَ ايضاً فيقال في مروان يا مَرَوَ *
او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا معدي في معدي كَرِبَ * فان لم يكن
حرف العلة حرف مدي كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلاف والمجهور على اثباته فيقال يا فِرْعَوْ
بالواو * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مخنار علماً فلا يحذف. وكذلك اذا
كان ثالثاً كما في عياد فيجب اثباته في مذهب المجهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف
لم يرخص ما دون الرباعي من الاسماء كريد لانه خفيف بالوضع وترخيمه يُحذف بالقدر
الصالح لوضع الاسماء * واما غير العلم فلا يُرَخِّم ولو كانت صالحاً للترخيم لانه لا يعلم
المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي منه دليل على ما حذِفَ. وشذ قوهم
يا صاح اي يا صاحب لفقد العلمية. غير انه لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضاً بواشبه
العلم فهان ترخيمه * وكذا ما سوى المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابِطُ
شراً والمركب الاضافي نحو عبد الله فانها لا يُرَخِّمان عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد
من المحافظة على صورته التي حكي عليها. والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حذِفَ
منه آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حذِفَ آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادى. وما ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالنَّاءِ أَحْمَلُ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَلَلِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالناء يحمل الترخيم علماً او غير علم زائداً على الثلاثة او غير

زائد لان الناء خارجة عن بنيته فلا يحل حذفها بشيء. ولذلك لا يحذف معها حرف
 المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها.
 وعلى ذلك يقال يا فاطم ويا جاري ويا ثيب ويا أرطى وهلم جرا * واعلم انهم لم يعتبروا
 في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد ثقل بالتركيب مع العلامة
 فاستحق التخفيف. ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم
 يحدث لاجله ولذلك لا يمنع ترخيمه. وعليه قولم يا شا أدجني اي يا شاة * فنأمل
 وَقَدْ بَضَمَ ذُونَهَا مَا يَتَقَى إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنْ أَسْمٍ يَلْقَى
 وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلًا ضَمَّ إِنَّ لَمْ يَلْتَبِسْ وَالْزَّمُّ فِي الْكُلِّ بَيْنَ
 اي ان ما كان بدون الناء المذكورة قد بينى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه
 فكأنه موضوع على هذه الصيغة. فيقال يا جعف بضم الناء كما يقال يا زيد * وأما
 المؤنث بالناء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علما لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا مي
 في مية. فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة
 والمخار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في
 حكم الموجود لكونه مقصودا فهو خليق بالمراعاة * ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر
 وللأخرى لغة من لا ينتظر

فصل

في نوايع المنادى

وَكَا مَنَادَى إِذْ نُوي أَحْرَفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفِ ذُونِ أَلْ
 اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف
 النداء. فيقال يا سعيد كرر ويا عبد الله بشر بالضم فيها. ويا زيد اخانا ويا ابا بكر
 عبد الله بالنصب كما يقال يا كرر ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف
 عليه نحو يا زيد وبشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيها لان حرف العطف قائم مقام
 حرف النداء المفتره هناك. ولذلك يشترط فيه ان يكون مجردا من أل لانها تمنع تقدير
 حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وَعَبَّرَ ذَلِكَ أَنْفَعًا وَأَنْصَبَ مُفْرَدًا مَعَ ذِي الْإِنْبَاءِ مِمَّا سِوَى مَا قُصِدَ

أي ان غير ما ذكر من التوابع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعطوف المقترن بآل اذا كان مفردًا تابعًا للمبني يجوز فيه الرفع حملًا على لفظه الظاهر او المقدر والنصب حملًا على محله . فيقال يا زيد الكرمُ ويا تميمُ اجمعون ويا فتى احمدُ ويا سيويهُ والخليلُ بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقًا وتابع اسم الإشارة الذي جُعِلَ وَصْلَةً الى ندائه كما مرَّ فإنه يتعين فيها الرفع * وإعلم انه إنما جاز إتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبهه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتُفقد عند فقدِه فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * وإذا كان التابع متصلًا بضمير المندى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطبًا . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميمُ كلهم او كلكم . وقس عليه

وَمَا بِآلٍ أَضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُصِبَ

أي ان المضاف اللفظي المقترن بآل ما سوى التابع المقصود بعد كالمفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائر الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المُعَرَّبَ مطلقًا والمُضَافَ المعنوي والمُضَافَ اللفظي المجرد من آل والمُشَبَّهَ بالمُضَافِ يُنْصَبُ على الإطلاق . فيقال يا زيد الحسنُ الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكرمُ ويا ابا بكرٍ العظيمُ الشأنُ ويا زيدُ اخا عمرو ويا خالدُ ضاربَ يشرٍ ويا عثمانُ وراكبًا فرسًا بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مرَّ من الكلام عليه ما يُغني عن الاعادة

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كُلِّهِ إِتْبَاعُ لَفْظٍ وَجَبَا

أي ان التابع المُعَرَّبَ اذا أُتْبِعَ وجب حمل تابعه مطلقًا على لفظه فيقال يا أيها الرجلُ ذو المال بالرفع فقط . ويا زيدُ جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشرُ الكرمُ صاحبنا بالرفع مع رفع الكرم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه * وأما تابع التابع المبني فيجزي مجرى تابع المندى المبني لان متبوعه في حكم المندى المستقل . وعلى ذلك يُقال يا سعيدُ كرمُ الكرم بالرفع والنصب . ويا زيدُ وعثمانُ امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

فصل

في الاستغاثة

وَأَجْرُ مُنَادَى يَا أَسْتَغِيثُ مُعْرَبًا بِأَلَّامٍ لَفْظًا كُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المُنادى ييا اذا طُلِبَتْ منه الإغاثة لغيره يَجْرُ بِأَلَّامٍ لَفْظًا نحو يا لزيد لعمرى ولكنه لا يزال في محل النصب على حكم المُنادى * ولذلك اذا نُعِتَ بمجوز في نعتِ الجر والنصب نحو يا لزيد الشجاع للظلم بجر الشجاع ونصبه * وهو مُعْرَبٌ لبعده عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الإفراد لانه قد تركب مع حرف الجر فاشبه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الاسماء * واعلم ان المستغاث لا يُسْتَعْلَ لهُ غيرُ يا من حروف النداء كما تُشْعِرُ به عبارة النظم لانه قد خرج عن اصل المُنادى لفظًا ومعنى فاقضى أم الباب لاحتمال الصرْف فيها بخلاف غيرها

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْعُ وَدُونَهَا أَكْسِرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمَضْمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المُستغاث تُفْعُ وان كانت لام الجر لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتُفْعُ معه اللام كما تُفْعُ مع الضمير في نحو لَكَ . ولذلك اذا عَطِفَ عليه ولم تُكْرَرْ يا تُكْسَرُ اللام كما في قول الشاعر

يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَاللَّشْيَانِ لِلْعَجَبِ

واما اذا كُرِّرَتْ يا فلا بُدَّ من الفتح معها كما في قول الآخر

يَا أَقْوَمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَاسٍ عَنْهُمْ فِي أَرْيَادِ

واما لام المُستغاث لهُ فهي مكسورة مطلقاً على اصلها * وقد يَجْرُ بِكَفٍ قول الآخر

يَا لَلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةُ الْمُرْدِي لَهْمِ دِينَا

واعلم ان المُستغاث من اجله قد تكون الاستغاثه لهُ وقد تكون عليه كما رأيت في الامثلة وانما يُطْلَقُ عليه المُستغاث لهُ لان ذلك هو الغالب فيه * والاول لا يَجْرُ بِالْأَلَّامِ والثاني يَجْرُ بِهَا أَوْ يَمِنْ كما رأيت * واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنَادِي حقيقه نحو يا للعجب يجوز ان يكون مستغاثاً والمُستغاث لهُ محذوف فتُفْعُ اللام ويجوز العكس فتُكْسَرُ

وَاللَّامُ عَنْهُ كَمُنَادَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِيزُ أَلِفًا تُطْرَفُ

اي ان اللام تُحذف عن المُستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوّض عنها بالالف في آخره
 للفرق بينهما نحو يا زيدا العيرو . وعليه قول الشاعر
 يا زيدا لآمل تيل عنزٍ وغنى بعد فاقة وهوانٍ
 وقد لا يعوّض فيخلو منها جميعاً كقولهِ
 ألا يا قومُ للعجب العجيب وللغفلات تعرض للآريب
 وجبتلذ بحري مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما ينصب *
 ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والالف فلا يقال يا زيدا العيرو لامتناع الجمع بين العوض
 والمعوض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتَفْهِتَ مَا تُعْجِبَا مِنْهُ كَيَا لِلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما تُعْجِبُ من ذاته او من صفة بحري في كل ما ذكر مجرى المستغاث . فتدخل
 عليه اللام كقولك يا لَمَاءُ اذا تعجبت من وجوده او من كثرتِه . وتعاقبها الالف نحو
 يا طَرَبَا . وقد يُجَرَّد منها جميعاً فيقال يا طَرَبُ بالضم * وقس على كل ذلك

فصل

في التدبة

وَكَا لِمُنَادَى مَا لِقَعَةٍ نَدَبٌ أَوْ أَلَمْ يَوَا وَتَعِينُ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما نَدَبُ لتقع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعة
 لذلك * ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة
 مبهمة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصفة غير مشهورة * وهو يعطى ما للمنادى من
 البناء والاعراب فيقال يا زيدا بالضم ويا امير المؤمنين ويا حاميا عشيرتنا بالنصب *
 ويؤن عند الضرورة رفعاً ونصباً . وبها يروى قوله
 ولفقنسا وابن مني ففقس ايلي بأخذها كرويس
 وقد يُندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يُندب بغيرها مطلقاً

وَعَالِيَا صِلْ عَجْزُهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَاحْذِفِ

اي ان المندوب يوصل غالباً آخره بالالف مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن ألفاً فيحذف

لالتقاء الساكنين . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفَتْ تلك الحركة انزول الفتحه
مكانها . وان كان منونًا حُذِفَ التنوين الفاصل بيته وبين الالف * وهذه الالف تلحق

المنسوب لاجل مد الصوت به اظهاراً لشدة الحزن. وعلى ذلك قول الشاعر

فَوَاكِبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبَرَاتِ مَا لَهُنَّ فَنَاءٌ

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال واكيداه * واذا نديب نحو مصطفى حذف الف

لالتقاء الساكنين بينهما وبين ألف النُدْبَةِ فيقال **وَأَمُصْطَفَاةٌ** . وهو مذهب الجمهور * فان

كان آخر المندوب ألفا وهاء كعبد الله لم تلحقه الألف والهاء فراراً من ثقل اللفظ

فَيُذَبِّحُ مَجْرَدًا عِنْدَ الْكَثَرِينَ * وَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِعَجْزِ الْمُنْدُوبِ مَا تَمَّ بِهِ مِنْ حَرْفٍ أَوْ كَلِمَةٍ

فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون مع كلمة واحدة او كاللغة

الواحدة. فيقال وا عبد الملكاه وا معيني كرباه وانا بطشراه وا من حفر بئر زمزماه.

والحركة البنائية أو الإعرابية تُقدَّر على كل ما قبل الألف هنا وفي باب الاستغاثَة لاشتغال

المحلّ بمجرّة المناسبة * وعلامة النّوبة تنزّم المندوب إذا كان يلبس بالمنادى الحضر كما

في قول الشاعر

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقَمَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فان اُمن اللبس جاز الحاقها وتركها * ورُبها لحقت غير مندوب نحو وعجبا ووا أسفاه .

ومنه قول الراجز

وَأَعْجَبَ لَهُ هَذِهِ الْفَلَيْقَةُ هَلْ تُذْهِبُ الْقُوبَاءَ الرِّقَّةُ

وتلقح نعت المندوب عند الأكثرين فهو وازيد الكرماء . وما أضيف نعتة اليه كقول

الشاعر

كم قائل يا أسعد بن سعداه كل أمرى بالك عليك أواه

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وَحَيْثُ كَانَ أَفْتَحَ دَاعِيَ اللَّبْسِ فَالْأَلِفَ أَقْلِيهَا بِجَزْفِ الْحَنْسِ

اي متى كان فتح ما قبل ألف النُدْبَةِ يُؤَدِّي الى الالتباس يُتْرَك ما قبلها على حركته وتُغَلَّب

حرفاً يمانس تلك الحركة. فاذا نَدِب الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة

المخاطبة قيل في الاول و غلامهوه بقلب الالف واوا وفي الثاني و غلامكيه بقلبها ياء .

لأنه لو قيل وأغلامها وأغلامها لا لبس الأول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان اُضيف الى ضمير جماعة الذكور قبل واغلامكموه
 باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل واغلامكماه التبس بالمضاف الى
 ضمير المثنى * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان
 المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمراً
 نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ أَلْيَاءُ كَوَاعِبْدَاهُ بِلُغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا نُدب دفعاً
 لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها واعبده *
 واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب *
 واعلم ان الهمزة اللاحقة الاخر هنا حُذف السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز
 ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرَةِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُنْكَسِرُ النَّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ

لِذَاكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ وَذَاكَ فِي مَا يُسْتَغَاثُ يَلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله
 والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب * والمستغاث يجري هذا
 المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . وأما قول الشاعر

كُلُّهَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَقِيمَ اللَّهُ قُلْنَا يَا لَهْمَالٍ

اي يا لما لك فمعمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان ما يمتنع معه حذف الحرف
 المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداءه إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذف
 قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * وما يمتنع فيه الترخم ما كان مبنياً قبل النداء كخادم عند
 الاكثرين . وما يلزم النداء كمكرمان عند الجميع .

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصُ كَيْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَلِلْإِنشَاءِ وَالْخَرْفِ يَدَعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمَرِ النَّفْسِ أَيْ نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل كذا أيها الفتى اي أفعله مختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس المتكلم لا شخصاً آخر بخاطبة . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه * ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب كما يكون في الحكاية ولم تنزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره أخص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء * واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينها لان كلاهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَرَعَى الدِّمَمَا
وَذَا الَّذِي الْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ بَلَى كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءٌ الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المختص يجي بدون أي قائماً مقامها وحيث انه يكون منصوباً بفعل الاختصاص المضمّر كقولك نحن العرب نرعى الدّم اي أخص العرب * وهو يكون نارة مفروناً بأل كما رأيت . ونارة مضافاً الى محبوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث * وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة أصحاب الجمل * ونادر وقوعه علماً كقول الآخر بناتيماً يكتشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر البتة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك بشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص يفتقر عن المنادى بانه يكون بدون

الحرف لفظاً وثبةً . ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يستغاث ولا يُندب ولا يُرخم . ولا يقع في أوّل الكلام . ولا يُضمّن معنى الانشأ كما مرّ . ويُصبّ مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت * وقد انبى بعض المحققين الفروق التي بينها الى ثيفٍ وعشرين فرقاً فاقصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمِرٍ كَمَا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْمُخِطَّابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون نصب على سبيل التحذير للمخاطب بعامل مضمر كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أَحْذَرِك من التقاء نفسك والافعى غير انه لما كان المقام بضيق عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جاري ومجورٍ فانصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه * واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والجزم نحو إِيَّاكَ من الافعى . اي أَحْذَرِك الدِّمَا . وأحذرك من الافعى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ . وقول الآخر مَنْ بَلَغَ السِّتِينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ . وكلاهما من نوادر الكلام . فان عُطِفَ على ضمير مخاطبٍ نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ من الشرّ جاز لانّه يجي في التوابع ما لا يجي في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا يُقَالُ أَيْضًا مُقْتَلِيكَ وَالْقَذَى
وَالْفِعْلُ دَعَى فِي الْكُلِّ حُضْماً وَسَوَى ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى

اي انهم يتركبون الضمير مع تكرار التحذير منه نحو الْحَيَّةَ الْحَيَّةَ . او مع العطف عليه نحو مُقْتَلِيكَ وَالْقَذَى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير فلانّ هذا اللفظ لكثرة التحذير به جُعِلَ عوضاً عن التلّفظ بالفعل . وأمّا مع التكرار والعطف فلتقيام المكرر والمعطوف مقامه * فان لم يكن شيء من ذلك كما اذا قيل الْأَفْعَى فقط جاز اضرار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة وإظهاره لفقد النائب عنه

وَقَدْ أُجِيزَ الرُّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِلًا وَذَاكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحدير المكرر نحو الأسد الأسد على تقدير مبتدأ محذوف اي هذا الاسد . او خبر اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَحْذِيرِ مِنْ دُونِ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَأْمَنْ ضَمِينَ
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى وَالْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَآئِنِ فِعْلاً صِلْحًا

اي ان الإغراء يستعمل كتحدير بدون إياك فيصَّب بفعل مضمر كقولك الوفاء اي إلزم الوفاء * ويكون مفردا كما رأيت . ومعطوفا نحو العهد والذمة . ومكررا نحو الوحي

الوحي * ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر

ان قوماً منهم عُمَيْرٌ وإشبا هُ عُمَيْرٍ ومنهم السَّفَاحُ

لجديرون بالوفاء اذا قا ل اخو النجدة السلاح السلاح

واما الفعل المحذوف فيقدر في كل واحد من البائين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجبا هنا مع العطف والتكرار وجائزا بدونها كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن المفعول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلَ نَصْبُ مَا اتَّخَقَ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عِلَاقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ

فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مُبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

اي ان العامل قد يشغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير ذلك الاسم نحو زيد ضربته . او من متعلقه نحو الغلام قتلته اباه . فيرفع الاسم المتقدم مبتدأ وهو الأرجح لانه لا يحتاج معه الى تأويل كما سترى . ويجوز نصبه بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيبي . فيكون التحدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني أَيْتَمَّتْ الْغُلَامُ قَتَلَتْ ابَاهُ . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يغير حكمة كما ستقف عليه ان شاء الله

وَالرَّفْعَ بَعْدَ مَا يَخْصُ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَّبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كاذا الفجائية يجب رفعه نحو خرجت
فاذا زيد بضربه عمرو لان اذا هن لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره * وكذلك اذا
وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو زيد ما رأيت
وعمر وإن لقيته فأكرمه لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في ما قبله * او كان العامل
واقعا صلة نحو عمرو انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا
يفسر عاملا * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يَخْصُ بِالْفِعْلِ فَنَصَبٌ حَيْثُ

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستفهام غير المهزلة وأدوات
الشرط والعرض والتخييض ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيت وإن عمرا زرته
أكرمك ولا أكرأ تضيفه وهلا خلا لدا أكرمته . وذلك لان النصب يقتضي إضمار الفعل
بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا
يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن وضعها * وأما الواقع بعد هزلة الاستفهام
فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أم الباب
فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها * واعلم انه قد يضر مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره
فيرفع الاسم المشتغل عنه بولا بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر
لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكك فعند ذلك فأجزعي
اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس
نظائره عليه

وَالنَّصَبَ رَجَّحَ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا أَلْفَعْلُ بَلِي فِي الْأَغْلَبِ

وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لَهَا تَقْدَمَا

اي انه يرفع نصب الاسم المشتغل عنه اذا وقع قبل الفعل الطلبي . وهو الامر نحو زيدا
أضربه . والنهي نحو عمرا لا تكرمه . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطلبي وان كان مباهيا
كما مر * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَعَمَّا لَا بُصِيْبَةَ السُّوءِ * ولا في الامر بين ان يكون بالصيغة كما مر ان
باللام نحو زَيْدًا لِيَرْحِمَهُ اللَّهُ * وإنما صحَّ ذلك مع اللام ولا الطليقتين وهما من ذوات
الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي بلا على النفي بها * فان
اقترن الفعل بالفاء فان تضمن الاسم معنى الشرط نحو كل ضيف يا نيك فأَكْرِمُهُ نَزَلَ
الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما
قبلها . والأوجب النصب نحو زَيْدًا فأَكْرِمُهُ لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر
المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع . وحينئذٍ يُجْعَل ما بعدها جواباً لشرطٍ مقدراً كما
في نحو رَبِّكَ فَكَبِّرْ عَلَى مَا سَيِّئُ في باب أَمَّا . وفي هذه الصورة لا يمنع عمل ما بعدها في
ما قبلها لانها في الاصل مقدّمة على الاسم كما سيجي تفصيله هناك * وينتجج النصب ايضاً
في ما وقع بعد اداة يلبها الفعل غالباً كهزمة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا
وإن نحو أَرِيدُ ضَرْبَةً وما عمراً لِقِيَّةً * فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو
أَرِيدُ ضَرْبَةً ام عَمْرُو فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان الفعل متحقق الوقوع فلا
تعلق للهمزة به لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر
عند الجمهور ذهاباً الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفاً وقع وعليه يروى بالنصب
قول الشاعر

أَنْعَلِيَةَ الْوَارِسِ ام رِيحاً عَدَلَتْ بِهِمْ طَيْبَةً وَالْخِشَابِ

غير انه مع النصب يُضَيَّر العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يلبها إلا المسأول عنه بها
كما سيجي * وكذلك ينتجج النصب عند خوف الالتباس في ما يوم لو كان مرفوعاً أن
المفسر صفة لما قبله نحو إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ . فلو قيل كل شيء بالرفع احتمل ان
يكون الفعل صفة لشيء فيكون المعنى ان كل شيء من مخلوقاتنا بِقَدَرٍ وهو خلاف
المقصود * واعلم ان هزمة الاستفهام اذا فُصِّلَتْ عن الاسم المُشْتَغَل عنه بغير الظرف ترجح
رفعه نحو أَأَنْتَ زَيْدٌ فَحُبِّهِ لان النصب يقتضي تكلف حذف الفعل وانصال الضمير
الذي كان مستترًا فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفاً ترجح النصب نحو
أَعْنَدِي زَيْدًا نَضْرِبُهُ لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انه ينتجج ايضاً نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطفٍ ملتصق به على جملة فعلية

مذكورة قبله نحو قام زيد وعمراً أكرمه طلباً للمناسبة المستحسنة في العطف . لان النصب يقتضي إضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد وأما عمرو فاجلسنة ترجح الرفع لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبياً نحو اضرب زيدا وأما عمراً فأكرمه فانه يترجح فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيدا رأيته وما ضربت زيدا لكن عمراً ضربته وما لقيت بكراً بل خالداً لقيته * وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفين ان يكون مفرداً وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْتَمِدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الصُّغْرَى

اي ان النجاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرة بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كل منها تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو إما الضمير كما مر في المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو أكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فلن فقد الرابط وجب الرفع وامتنع النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتَهُ تَرَجَّحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يوجب او يبرح او يسوي ما ذكرنا فترجح الرفع كما في المثال اذ لا تكلف فيه * فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب النصب

وترجيح كل واحد منها واستواء الامرين * واعلم ان ما يختار فيه الرفع ما وقع فيه اسم
الاستفهام مُشْتَقًّا عَنْهُ نحو أَيُّكُمْ زادته هذه إيماناً لان الاستفهام فيه عن الاسم لا عن الفعل
حتى يطلبه * واختلف في أمّا التفصيلية مع غير الطلب نحو وأما تُبَوِّدُ فهديناها
والاكثرون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * وإذا نُصِبَ في الموضعين يُقَدَّرُ
العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مُقَدِّمًا . وبعد الفاء الواقعة في جواب أمّا
معتزلاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْعٌ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا
أَوْ لَزِمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَذَّرَا كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يُقَدِّمَا

اي انه يشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ له من
معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربته فانه يجوز ان يقال زيداً ضربت كما لا يخفى * فيختص
ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول ومثله المبالغة نحو زيداً
انا ضاربُهُ والدرهم انت مُعْطَاهُ والعسل زيدٌ شَرَابُهُ . والتقدير انا ضاربٌ زيداً ضاربُهُ
وهلمَّ جرّاً * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا المصدر ولا الصفة المشبهة
ولا أفعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبله فلا يُفسَّرُ عاملاً فيه *
ثم ان العامل المذكور إمّا ان يسوغ تسليطه على الاسم المتقدم بلفظه فيُضَرُّ لفظه كما
رأيت . او بمعناه فيُضَمَّرُ ما يوافق في المعنى نحو زيداً أكثرُ ما له اي اغنيتُ زيداً * فان
لم يصح كلاهما أضمر لازم المعنى نحو زيداً ضربتُ غلامَهُ اي أهنتُ زيداً لان ضرب غلامه
يستلزم الإهانة له

وَقَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِجَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بجرف جرٍّ نحو زيدٌ مررت به . او
باسمٍ مضافٍ اليه نحو زيدٌ ضربت اخاه . او مضافٍ الى المضاف اليه نحو زيدٌ ضربت
غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيدٌ مررت بغلامه يُعْتَبَرُ مثل وصله به فيجري مع المنفصل
عن العامل بكل ما يجري مع المتصل به من الایجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان
النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في
ما اتصل الوصف به . ثم في ما اتصل بالمضاف . ثم في ما اتصل بالحرف . ثم في ما

انفصل بهما جميعاً . فتدبر

وَحُكْمُ مَا أَتْبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْإِسْمِ حُكْمُ السَّبَبِيِّ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابعٍ مشتمل على رابطٍ بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً بحجة فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الابطاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيد لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكد لا على الاسم السابق فتتمنع المسئلة فيها جميعاً

وَكُلُّ مَحْذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذَا تَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِّرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكرو في اللفظ . فلا يقال ضربت زيدا ضربته ولا انا ضارب زيدا ضارباً وإنما يُقدَّر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد تاب عنه ولا يجتمع بين التائب والمُتَوَبِّع عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّر من جهة المحل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها يحسب ما نُسِرَ بناءً على انها بدل منه او بيان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة مستأنفة . ومحملها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * ويشتَرَط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضارب لاحتياجه الى ما يعتمد عليه * ويشتَرَط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو زيد عندك فأكرمته . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأِسْتِغْثَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرِّفْعِ نَحْوَ أَهْرَ إِذَا زَيْدٌ هَجَعَ

وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اسْتِغَالٍ نَصَبَ اسْمٍ أَوْ رُفِعَ

أي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأن يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية باضمار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد برخص . ويجب الفاعلية في نحو هلاً زيد قام . وتترجح في نحو أريد يقوم . ويستويان في نحو زيد قام وعمرق جلس عنده * فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام فلا ابتداء واجب في مذهب الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط المجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيداً تلقى فأكرمه ولا ان زيداً يقم فأحسن اليه لان اداة الشرط لما جازمت الفعل لفظاً قوّي طلبها له فلا يقع بعدها غيره * فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسهر اذ اريد تجميع كما في مثال النظم . او كان المجرم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد زارك فأكرمه . او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه

فانتظرة جازت المسئلة * وأما قول الشاعر

فَمِنْ نَحْنُ تَوْمِنَةُ بَيْتٍ وَهُوَ آمِنٌ وَمِنْ لَا تُجْرَةُ يَمْسِ مِنْهُ مَرُوعًا

فمحول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبِّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ أَسَمًا قَبْلَهُ تَنَابَعَا
فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مُضْمَرِهِ

أي ربما تقدم حاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل الواحد منها في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذبح زيد . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمراً . وقد يكون في المجر نحو آمنت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما سترى * ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشراً معمولاً كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح إعمال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد

العاملين جامداً والآخر متصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودونك زيداً جازت
المسئلة لعدم الفصل والآ فلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قَبْلَ الْحَبَرِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ بِخَبَرٍ

اي قبل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من
المجاورة وهو اختيار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود
الثاني وهو اختيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامتهم من
الفصل بين العامل والمفعول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا
يتأني بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين اعماله نحو ضربتُ لا
اكرمتُ زيداً فانه يجب فيه افعال الاول. ونحو ضربتُ بل اكرمتُ زيداً فانه يجب فيه
افعال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الْمَضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضِي إِلَى الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حَذَفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يُؤدِّي الى الإضمار قبل الذكر حينما وقع أولاً أو ثانياً . فان كان
الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك إلا عند افعال الثاني كما سيجي * حذف
الضمير نحو ضربتُ وضربني زيدٌ ومررتُ ومررتُ في أخواك . ما لم يكن له وجه من العمدية
فيجب إثباته . وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضرباً وشتم غلامك . أو في الأصل
وذلك باب كان وطنٌ نحو كنت أياًه وكان زيداً أميراً وطني أياًه وظننت بكراً صديقاً *
وأما قول الشاعر

إذا كنت تُرضيه وتُرضيك صاحبٌ جِهاراً فكُنْ في الغيبِ أحفظَ للودِّ

فمحمولٌ عندهم على الضرورة * وإن كان الإضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو ضربني
وضربتُ زيدٌ ومررتُ ومررتُ بها أخواك لان مرجعهُ حيثُ دلَّ في نية التقديم فلا عبرة
بتأخره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

إذا هي لم تَسْتَكْ بعود أراكِ نُخْلٌ فاستاكْتُ به عودُ اسهل

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يتنع حذفه اذا
اوقع في اللبس نحو ملكتُ اليه ومال عني زيداً لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة عود الضمير

وَالْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِثَانٍ يُعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجَمَلُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَحَلَا وَزُرْتُهِ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

أي ان الحذف يختص بإعمال الثاني من المتنازعين فإنه لا يثبت فيه إلا الضمير المرفوع في الحال أو في الأصل كما مر. فيقال ركبت فرماني الجمل. والأصل ركبتك تحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررت ومررتي زيد. والأصل مررت به تحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الأول فلا يحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخوك وخلا وزرته الربع ومررتي ومررت به زيد. فيكون الكلام فيه أكمل لتوفر جميع أجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الْأَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلاً
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوْقَ مَعَ أَصْلِهَا وَالْمَفْرَدُ الْغَيْرُ أَتْبَعُ

أي ان أصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً. وما فوقها يحصل منها كالثلاثة عشر فإنها تحصل من الثلاثة والعشرين. والعشرين فإنها تحصل من العشرين وقس عليه * والأصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً وثنئة فرسٍ وهلم جرا

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودِ مَا قَدْ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أُرْتِنِي
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ مَذْكُراً أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرَدُّ

أي ان ما قبل الثلاثة من أصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقه من الأعداد. فيقال واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنتان إذا أُريدَ مجرد العدد. ورجلٌ ورجلانٌ وأمرأةٌ وأمرأتان إذا أُريدَ بيان المعدود. ولا يجمع بينهما فلا يقال واحد رجلٍ واثنتان امرأتين * وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حينما وقع. فيقال في المفرد واحدٌ واثنتان وواحدةٌ واثنتان كما مر. وفي المركب أحد عشر واثنا عشر وإحدى عشرة

وَأَتْنَا عَشْرَةً . وفي المعطوف واحد وعشرون وأثنان وعشرون وإحدى وأربعون
وأثنان وأربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مَخَالِفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

أي أن ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها إلى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخَالَفُ بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة رجال
وعشرة جمال وثلاث نساء وعَشْرُ نِياقٍ وهَلَمْ جَرًّا في البواقي * وإنما التَّزِمَ ذكر العدد هنا
لأن المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر العدد عند إرادة
بيان خلاف الواحد والاثنين فإن الأفراد والثنية في معدودها يدلان عليه فيُسْتَغْنَى بهما
عن ذكره * ولما كان الأصل في استعمال هذه الأعداد أن تلحقها التاء عند قصد مجرد
العدد جُعِلَتْ كذلك مع المذكر الذي هو الأصل في الأسماء وجُعِلَ حذف التاء الذي هو
فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر قصدًا للمطابقة بين الأصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْأَحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيبِ كَالْأَفْرَادِ
وَالْعَجْزِ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسَ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

أي أن مرتبة الأحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة إلى التسعة تجري على حكم العدد المفرد
في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبدًا وخمسة وعشرون أمةً وقس عليه إلى
تسعة وتسعين كبدًا وتسعين ناقةً . وكذلك في العدد المركب من العشرة مع ما
دونها فإن الأحاد فيه تجري هذا المجري . وأما العشرة فلحقها التاء مع المؤنث وتجرّد منها
مع المذكر بعكس ما قبلها من الأحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون
أحدهما قد جرى على الأصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوبًا وثلاث عشرة جبةً
وهكذا إلى تسعة عشر درهماً وتسعة عشرة قطعة * وقد بَصَّرَحَ بحرف العطف المؤنثي في
هذا التركيب فيرجع المجرآن إلى حكم الأفراد في التذكير والتانيث والإعراب وعليه

قول الشاعر

كَأَنَّهَا الْبَدْرُ أَبْنُ عَشِيرٍ وَأَرْبَعٌ إِذَا هَبَّاتُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة * وأعلم أن شين العشرة تُنْقَضُ في الأفراد كعشرة رجال وتُسَكَّنُ
في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . وإذا حُذِفَتْ تَأَوُّمًا انعكس حكمها فتُسَكَّنُ في

الافراد كعشر ليال ونفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افصح لغاتها

وَكَا لَمْضَافٍ مَا كَمَا ثِنْتِي هُنَا أَعْرَبَ وَدَعَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كالمثني في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يُعْرَبُ اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وذلك انه لما حذفت منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزء من نُزِّلَ العجز منزلتها لقيام مقامها في إتمام الصدر . وحيث ان عَرِبَ الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كأحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاء في اثنا عشر رجلاً ورأيت اثنتي عشرة غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأة وملكت اثنتي عشرة جارية * وأما العجز فلا ينفك عن بناء لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف * واذ كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زبيد لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكنا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مرّ وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وَمَا كَثَانٍ شَاعَ طَبَقًا وَأَسْتَمَ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَ

اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كاللثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له . فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبرة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جراً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعْرَبُ كما يُعْرَبُ ذاك * والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزءيه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيبني على السكون . وذلك يشمل ما مرّ منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثنائي عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثنائي عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحيث ان يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب .

وعلى ذلك يُروى بالفتح والكسر قول الشاعر
ولقد شربت ثمانيةً وثمانياً وثمان عشرةً وأنتين واربعاً
وقد تحذف ياؤها في الأفراد أيضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
لما ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمان
وهو من نوادر الاستعمال

”وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بَنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ“

أي إن العدد المركب إذا أُضيف نحوه خمسة عشر زيد فالمذهب الغالب فيه أن
يبقى على بنائِهِ الذي كان له قبل الإضافة كما يبقى مبتدأ مع الألف واللام في نحو ما فعلت
بالخمس عشرة درهماً. وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِثَّةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعَهَا إِذْ لَمْ تُضَفْ قَدْ وَقَعَا

أي إن الألف يستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم. بخلاف المئة فإنها تلزم
الأفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم. ما لم تكن مقطوعة عن
الإضافة إلى المعدود فتجتمع نحوه ثلاث مئآت وخمس مئتين. وعليه قول الشاعر
ثلاث مئتين للملوك وفيها رداً عن وجوه الأهاتم
وذلك لأنها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتى الجمع فيها كما يتأتى فيه

وَجَمْعٌ قَلِيلٌ بَلَى الْمَفْرَدُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

أي إن معدود العدد المفرد ينبغي أن يكون جمع قلة إن وُجِدَتْ له صيغة القلة فيقال
ثلاثة أسطُر ولا يقال ثلاثة سَطُورٍ الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
يقال ثلاثة ألُوف * وذلك لأن مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول اسم
العدد. وأمّا إذا لم يكن له إلا صيغة كثيرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة بمحكم الضرورة *
واعلم أنه قد يُعدل عن صيغة القلة إلى صيغة الكثرة إذا كانت غالبية في الاستعمال كما في
أعبد وعبيد جمع عبد فإن الأول جمع قلة والثاني جمع كثرة وهو الغالب في جمعه
ولذلك يُختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلْحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

وَحَالَةَ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتِ عَرَسٍ

اي انهم بُراعون المعنى في الجمع فيعبرون عليه في التذكير والتأنيث كالطلمات فانه يحتمل ان يكون لرجال او نساء . فان اريد به الرجال قيل ثلثة طلمات او النساء فنلاث * وكذلك براعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عرس وثلث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في جمعه الوجهان فيقال ثلثة طرقي او ثلث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب المعنى فيُغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فكان محني دون من كنت أُنقي ثلاث شخوص كاعيان ومُعصر

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مُقدِّماً والمعدود مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلثة ونساء ثلاث . او يكون المعدود محذوفاً نحو صحت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرط مجرَّبين نحو عندي ثلاث من الغنم وثلثة من الرط . وقد يُضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلثة أنس وثلاث دود لقد جاز الزمان على عيال

واذا اريد تعريف العدد أدخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير مفسر كالواحد والاثنين والثلثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمس رجالاً الى العشرة والعشرين درهماً الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم والف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الاتباع لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلثة والاربعين رجلاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانها كالكلمة الواحدة * واما نحو خمس مئة درهم وسبعة آلاف دينار فيجوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويجوز تعريف الجزء الاول فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فتدبر

فصل

في الكنايات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأِسْتِفْهَامِ كَمْ وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي الْأَخْبَارِ عَمْ
 "وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِمَيِّزٍ وَرَدَّ"

أي أن كم الواقعة في الاستفهام تكني بها عن العدد فقط لأنها بمعنى أي عدد * وكذا يكني
 بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره. لأنها تارة يراد بها الكناية عن العدد المبهم
 وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ. وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير أنها
 تعتبر كلمة واحدة غير منظورة إلى أصلها * ونشترك كم وكذا المكني بها عن العدد في أن
 ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز. غير أن الغالب في كذا أن تستعمل مكررة
 متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا وكذا درهماً. ويقال استعمالها مفردة أو
 مكررة بدون عطف

وَأَجْرُ بَيْنٍ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جُرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

أي أن كم تختص دون كذا بمجاز جر ما بعدها بإضمارين وذلك إذا دخل عليها حرف
 جر نحو بَيْنَ كَمْ درهم تصدقت قصداً للمشكلة بينها. غير أن النصب هو المخنار لضعف الجر
 بالحرف المضمرة * ولا يجوز عند الجمهور إظهار من لأن الحرف الداخل على كم عوض عن
 التلذذ بها * ويجوز الفصل بين كم ومميزها. وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك
 رجلاً وكم في الدار امرأة. ويقال بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً وكم أناك رجلاً.
 وقال قوم إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز لئلا يلتبس بالمفعول
 به فيقال كم اشتريت من عبدي * وأعلم أن كم أن تقدمها حرف جر كما مر. أو مضاف
 نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجر * وإن كانت كناية عن مصدر نحو كم ضربة
 ضربت. أو عن ظرف نحو كم يوماً صمت. أو عن مفعول به نحو كم عبداً ملكت. أو عن
 خبر ناسخ نحو كم كانت جواربك فهي في محل النصب * وإن لم تكن كذلك فهي في محل
 الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك. أو خبراً على الأصح نحو كم بئوك * وعلى ذلك تجري كم
 الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما. وكلهن هن صدر الكلام بخلاف كذا فإنها لا

حظاً لها في الصدارة لتحض الخبرية فيها ولذلك تتسلط عليها جميع العوامل
 وَكَمْ "لِتَكْثِيرِ أَتَتْ" فِي الْخَبَرِ مَضَافَةٌ "لِلْمُفْرَدِ الْمُنْكَرِ"
 وَأَجْرُزَيْنِ إِنْ شِئْتَ وَالرَّفْعُ ثَقُلُ "مُبْتَدَأً" وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ فُصِّلَ

أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التثنية. وهي تستعمل مضافة الى المفرد النكرة
 نحو كم عبد لي. ويجوز جر ما بعدها بمن نحو وكم من ملك في السموات لان الاضافة
 معناها * واجاز بعضهم رفعة بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر
 كم عمّة لك يا جرير وخالتي فدعا قد حلت علي عشاري

فان فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لا متناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي * فان
 كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
 كم نالني منهم فضلاً على عدم اذلا ازال من الإقنار احمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعة على الفاعلية. والتمييز حيثن محذوف اي
 كم مرة نالني فضل * واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها ما قبلها الا حرف الجر والمضاف
 نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت. ويكم رجل مررنا وداركم امير دخلنا * وأما
 ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب مقتضاه والا
 فرفوعة كما مر. فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكته وكم جارية اعتقناها جاز
 الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. وحيثن يقدّر العامل بعدها لا قبلها لانها
 من ذوات الصدر على ما مر مثله هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبَا أُجْرُزَيْنِ وَأَحْذِفْ قَلِيلًا نَاصِبًا

أي ان كأي تستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأي المتونة. غير ان
 التنوين لهما كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رسم في المصحف نوناً
 وجاز الوقف عليه بالنون * وأما ما بعدها فالغالب جرّه بمن نحو وكأي من آية في
 السموات والارض. وقد يستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر

أَطْرَدَ الْيَاسَ بِأَرْجَا فَكَأَيِّ أَلَمًا حُمُ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وهي مثل كم في انشاء التثنية كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم.
 فيقال كأي من فتى زارني وكأي من رجل عندنا. ولا يقال كأي من رجل خير من

أبيه * وهما تشتركان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم غلام ساء ملكه ولا كأي من عبد ساء شتره كما لا يقال رب دار ساء بنينا لان التكثير والتقليل لا يكونان الا في ما قد عرف حده والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَتَّ عَنْ الْجَهْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأُطْلِقَ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلاً

اي انه يكتفى بكيّت او ذيت عن الجهل في الحديث وقيل ان ذيت تختص بالحديث عن الفعل فقط * وهما لا تستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدونه نحو قال فلان كيت وكيت وفعل ذيت وذيت. ويجوز ان يقال كيت كيت وذيت وذيت بدون عطف. ولا يجوز كيت او ذيت مفردتين * وهما مبنيتان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبنائهما على النفع في المشهور * وتُسعمل كذا التي يكتفى بها عن غير العدد في كل ما ذكر في هذا الباب مطلقاً. فيكتفى بها عن المفرد نحو جئت يوم كذا. وعن الحديث نحو قال كذا. وعن الفعل نحو فعل كذا. وتُسعمل مفردة كما رأيت ومكررة مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةِ تِسْعَةٍ كَثِيرٍ بِالْبِضْعِ بِحِكْمِهَا وَلَمْ يُعَيَّنْ

اي انه يكتفى عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبيضع غير معين لواحد من أفراد العدد المذكور. فيجري مجرى ما كني به عنه في جميع مواقعه مفرداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي جميع أحكامه من التذكير والتأنيث والإعراب والبناء. فيقال بضعة أشهر وبضع سنين وبضعة عشر يوماً وبضع عشرة ليلة وبضعة وعشرون ديناراً وبضع وعشرون بكرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِنْ عَقْلٍ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِأَلٍ

اي انه يكتفى بفلان عن العلم الذي سماه ممن يعقل كزيد. وكذلك مؤنثة فلانة فانه يكتفى بها عن علم المؤنثة العاقلة كهند. وهما يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما. وعلى ذلك قول الشاعر
أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوَشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ أَضْحَتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ

وَأَمَّا أَنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يعقل كداحس والغبراء فتفتقرن كناية بال نحو سبق الفلان
ولحقته الثلاثة للفرق بين العاقل وغيره . وكذلك الكنى نحو أي الفلان وأم الثلاثة
كذا عن المجهول من ذوي الضعة يقولهم صلعة بن قلمعة
أي أنه يكنى أيضاً عن الرجل المجهول الخسيس الذي لا يعرف له أب يقولهم هو صلعة بن
قلمعة . ومنه قول الشاعر

أَصْلَعَةَ بَنِ قَلْمَةَ بَنِ قَفْعٍ لَهْنَكَ لَا أَبَاكَ تَزِدْرِينِي
وكذلك قولهم هَيَّانَ بَنِ بَيَّانٍ وَهَيَّ بَنِ بَيٍّ وَغير ذلك * وهي أعلام جنسية ولذلك يمتنع
صرفها مع التانيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في أسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيَتَقَلُّ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ يُعْدَلُ

أي يأتي اسم الفعل علماً مطلقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه
مرتجلاً كصه أي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد أي أهمل . أو عن ظرف
وشبهه كدونك أي خذ عليك أي الزم . وبعضه معدولاً عن فعله كترال فانه معدول
عن انزل على الأصح . وهو مذهب سيبويه * واختلف في موضع الضمير المتصل بالمنقول
منه . والصحيح أنه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الأصل أو حرف جر نحو دونك واليك
فهو في موضع الجر . وإن كان مصدرًا نحو رويدك فإن اعتبرته باقياً على مصدرية فكذلك
وهو حينئذ مفعول مطلق مضاف إلى فاعله فلا يكون في شيء من هذا الباب . وإن
جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له * وأما المتصل بغير المنقول نحو
هاك فهو حرف خطاب على الإطلاق * وأعلم أن اسم الفعل لا بد له من مرفوع كالفعل
غير أن مرفوعه الضمير يلزم الاستنار فيه مطلقاً * وإذا اتبعت هذا الضمير فإن كان معه
ضمير آخر مجرور جاز أن تراعي أي الضميرين شئت . فتقول عليك أنت وزيد عمراً برفع
زيد عطفاً على المستتر وجره عطفاً على البارز . وكذا عليكم كلهم زيداً وعليك نفسك
خالئاً وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى * واختلف في مدلول اسم الفعل وموضع

من الاعراب والمخار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما أرتجّل للامر يرد نحو رويد وتزال كم يزد
وتوارتجال يجمع الكل ولا يقاس من ذاك سوى ما عدلاً

اي ان ما سوى المرتجل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المنقول وتزال في المعدول . ولا يزيد عليه * وأما المرتجل فيأتي للامر نحو صة اي اسكت كما مر وهو الأكثر . وللماضي نحو شتان اي افترق . وللمضارع نحو قط بالتخفيف اي يكفي * ولا يقاس من ذلك إلا المعدول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف كتزال وحذر وغيرها وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كدراك مغدولاً عن أدرك وبلار عن بادر . واشذ منه الرباعي كقول الراجز

قالت له ريح الصبا قرفار واختلط المعروف بالإنكار

وأما المرتجل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سمع منها باستقراء كلام العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذكره اي دغ . ومه اي اكف . وإيه اي امض في الحديث اوزدني منه . وحيل اي أقبل او عجل . وهيا وهيت اي أسرع . وآمين اي استجب . وهالك وعندك ولدك اي خذ . واليك اي اعتزل . ومكانك ابه اثبت . وأمالك اي تقدم . ووراءك اي تأخر * وللماضي هيات اي بعد . وسرعان وشكان اي أسرع . وبطان اي أبطأ * وللمضارع آوه وآه اي أتوجع . وأف اي انفجر . وواها ووي اي أعجب . ويخ اي استحسن . وقد ويحل اي يكفي . وهي اشهر المنقول وفي أكثرها لغات أخرى اضربنا عن ذكرها * واختلف في هلم وهات وتعال . والمخار عند الأكثرين ان هلم اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجميع وصاحبتها فعلا متصرفان * واعلم ان حيل مركبة كخمسة عشر . وقد ترد منها حي نحو حي على الصلوة * وهالك تستعمل مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي ايضاً كما في قول الشاعر ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول النوارس ويك عنتر أقديم واختلف حيث في فيها ففيل هي اسم فعل وقيل حرف زجر * وقيل اصلها ويك فخذفت اللام لكثرة الاستعمال

وكله يفعل به قد أتحا في عمل ولم يصرف مطلقاً

اي ان كل واحد من أسماء الافعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيهات نجد كما يقال بعدت نجد وحذار الأسد كما يقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء فيكون بلنظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونكما المال ورويدكم زيداً وهلم جراً * ويشترط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخراً ولا ان يخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الاحكام الكلية فليتذكر

ألو الالباب

وَرَبَّمَا نَكَّرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُتَوَنَّا لِيَعْتَلِنَ

اي قد ينكر بعض أسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيرو بالتنوين ليفرق بينه وبين الباقي على تعريفه . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصيه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنية عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهيئات . ومنه ما يتردد بينهما كصه * وأما المنقول منه والمعدول فلا يتوانان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقته تعريف اسم الفعل والمختار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيبويه

وَكَنَزَالٍ أَجْعَلِ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْتَى وَوَصَفٍ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأَكْسَرَ بِنَاءً وَتَمِيمٌ تَعْرِيبٌ أَعْلَامٌ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تسمى بها الإناث في النداء نحو بالكاع كما مر في باب يعد كنزال فيبنى مثله على الكسر لمشابهته إياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للحمدة ويسار لليسرة . ومن الاول قول الشاعر
أَنَارِكَةُ تَدُلُّهَا قَطَامُ رَضِينَا بِالْتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فقلت أمكنني حتى يسار لعلنا نخرج معاً قالت أعاماً وقابلة
وأما بنونيم فيعربون أعلام الأعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتانيث والعلمية فهي
عندهم بمنزلة سعد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلاثة احرف . قبل وذلك هو
الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام
المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة
في الاستعمال * واعلم انه اذا سمي مذكر ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان
فعل لا يبيح معدولاً عن مذكر وحينئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد قيل عن
عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَمَلًا وَقَبْ وَأُفٍّ عَنْ سَمَاعٍ شَمَلًا
وَوَيْهِ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونًا وَكُونُهُ أَسْمَعٌ فِي أَسْمِ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يسمى باسم كما يسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في
شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا
يعقل زجراً كمل للفرس وعدس للبغل او دعاء كخ للبعير المناخ وسأ للحمار المورّد * او
لحكاية صوت من الاصوات المسبوقة كنب لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وويه
للمصراخ على الميت * وإما ان يدل به على احوال في نفس المتكلم كأف للمتضرع وآه
للمتوجع ووي للمتعب * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يراد به مجرد حكاية
اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب . وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في
نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل
هذا الباب سمائي لا يقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وويه في
تركيب مزجي كسيبويه ونفطويه بنون عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسيبويه
وسيبويه آخر على ما سمي * وأما تنوين غيره فهو سمائي في البابين . وهو في اسماء
الافعال تنوين تنكير بالانفاق . وإما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاتاً بتنوين المبالغة
اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يرد على كونه علامة لانام الاسم . وهو
الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَاكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشتمل ما كان الصوت
يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غاقراً . ومنه قول الراجز اذ لَمَّني مثل جناح غاق اي مثل
جناح الغراب . وما كان يُصَوِّت له به كما يُسَمَّى البغل عَدَسٌ . ومنه قول الآخر
اذا حملتُ بدني على عَدَسٍ على الذي بين الحمار والفرس
فلا أبالي مَنْ عَدَا او مَنْ جَلَسَ

اي اذا حملته على البغل * وحينئذ يحكى على بنائه وهو القياس فيقال رأيت غاقاً بالكسر
وركبتُ عَدَساً بالسكون * وقد يُعَرَّبُ لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبتُ
عَدَساً بالنصب فيها . والأول هو المختار عند المحققين

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ اِنَّمَا جَاءَ فَخَبَرًا يَكُونُ اَوْ اِنْشَاءً
وَخَبَرٌ قَابِلٌ لِدَفْعِ اَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرِ اِنْشَاءً حَسْبُ

اي ان الكلام كيفما جاء . مطلقاً لا بد ان يكون خبراً او انشاءً . أما الخبر فهو ما يجتمل
الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو جاء زيد فيدخل فيه كلام الله
والانبياء ونحو ذلك * وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان
يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سبقت . او لا يدل كافعال المدح والذم
والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثتك هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال
الصدق والكذب لا يشكّل نحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيداً لان المراد مدح زيد
والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا إثبات ما يستحق به المدح والاستحسان .
فيمكن ان يقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم
تمدح ولم تتعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وإنشاء هو المشهور عند جمهور
المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون لنسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك
وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الإنشاء ما دلّ على الطلب كالامر لانه قد وُضع له بخلاف المنقول اليه
 كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها أخبار في الاصل ثم نُقلت الى إنشاء ما يراد بها
 من المعاني * واعلم ان ما يدلّ من الإنشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود
 لفظه نحو ثم فان حدوث القيام لا بدّ ان يكون بعد التلّظ بالامر . وأمّا ما لا يدلّ على
 الطلب فيقترن وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند
 التلّظ بفعله المنشئ له . ويُقال للاول الإنشاء الطلبي والثاني الإنشاء الإيقاعي
 وَالْحُكْمُ يَسْتَأْثِرُ وَضْعًا بِأَخْبَرٍ وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَذَرُ

اي ان الجملة التي يُحكم بها تختصّ بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
 لإقامة الحكم بها . وتختص في الصلة والخبر والحال والعت . وذلك فيها بحسب الوضع
 فلا يشكّل بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فانه نادر بخلاف الوضع * ولما جاز ذلك
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤقّ بها لبيان الموصول والحال لتفديد
 صاحبها بصفة والعت لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الإنشائية اذ ليس
 لها نسبة خارجية . بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرّق كما مرّ في
 بابه فلا يضطرّ فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الْطَلْبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لَا سِتْخَصَالٍ مَا أَمْ يَحْصُلُ
 فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلَا سِتْدَامَةَ لَهُ فَإِنْ طَبَقَا

اي ان الطلب يُعلّق بامرٍ مستقبل الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل .
 وذلك لا يكون إلّا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا
 بدّ ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلّق به حاصلًا نحو يا ايها النبي أتتني الله كان
 المراد تحصيل دائم وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل . وبهذا الاعتبار
 ينطبق الطلب على حكم . ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ قَدَسَ الْمُلُوكُ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُنْقَذْ فِي الْأَرْضِ مَسْلَمٌ

فان العيش حاصلٌ للمُطالِب ولكن دَوامه غير حاصل فهو يطلب حصول دَوامه . فتأمل
وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو يكون
غالباً بلفظ الماضي نحو غَفَرَ اللهُ لك . وقد يكون بلفظ المضارع نحو بِرَحْمَتِكَ اللهُ .
وبالجملة الاسمية نحو دَارُكَ مَعْبُورَةٌ * وقد يكون لغير الدعاء نحو تَوَكَّلْ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ
يَغْفِرْ لَكُمْ بِالْجَزْمِ اَي اَمِنُوا . ومن ذلك قولهم اَتَقَى اللهُ اَمْرًا وَقَعَلَ خَيْرًا يَنْتَبِ عَلَيْهِ اَي
لِيَتَّقِيَ وَيَفْعَلَ خَيْرًا بِدَلِيلِ جَزْمِ الْجَوَابِ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ كَمَا تَرَى

وَرَبِّهَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لِيُغَيِّرَ مَعْنَاهُ كَأَنَّ كَرِمَ بَابِي

اي رَبِّهَا اسْتَعْمِلَ لَفْظَ مَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبٍ لِيُغَيِّرَ مَعْنَى الطَّلَبِ كَصِيغَةِ الامر في التَّعْجِبِ فَانَّهُ
يُرَادُ بِهَا اِنْشَاءُ التَّعْجِبِ مِنْ عَظَمَةِ التَّعْجِبِ مِنْهُ اَوْ الْاِخْبَارِ عَنْهَا مَرَّةً فِي بَابِهِ * وَمِنْ هَذَا
الْقِيلُ التَّدْبِي وَالْاِخْتِصَاصُ فِي الدَّعَاءِ وَارَادَةُ التَّهْدِيدِ بِالْاَمْرِ وَالْاِنْكَارُ بِالْاِسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ اقْضِ اَمْرًا دُونَ حَيَاكَ دَعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض
ولا تمش في الارض مَرَحًا . بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حَيَاكَ اللهُ وَالْوَيْلُ
لَزَيْدٍ فَانَّهُ دَخِلَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِانَّهُ خَبَرٌ قَدْ اسْتُخْدِمَ لِلطَّلَبِ

فصل

في ادوات الطلب ومتعلقاتها

أَمْرًا بِالْأَمِّ فِعْلًا أَطْلَبَ أَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَأَطْلُبِ التَّرْكَ بِلَا

اي انه يُطَلَّبُ اِحْدَاثُ الْفِعْلِ بِالْاَمْرِ اِمَّا بِوَسْطَةِ اللام نحو لَيْقُمْ زَيْدًا اِمَّا بِالصِيغَةِ دُونَ
اللام نحو قُمْ * وَيُطَلَّبُ تَرْكُهُ بِلَا النِّهْيَةِ نَحْوُ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ اللام مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ
الْعَرَبِ مَا لَمْ تَقْعُدْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْاَكْثَرُ نَسْكَبْنَهَا نَحْوُ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي . وَقَدْ
نَسَكَّنْ بَعْدَ ثَمَّ نَحْوُ ثَمَّ اَيَقْضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وَقَدْ يُجْزَمُ بِهَا مُضْمَرَةٌ فِي الشَّعْرِ

كقول الشاعر

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَاءِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْغَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

اي لَيْكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهي . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاء . فان كان بين المتساويين قبل له التماسٌ لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمَهُمْ غَائِبًا هُمَا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مَخَاطِبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فَلَا تُكْرِمَنَّ وان كنت ظالماً فَلَا تُرْحَمْ . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فَلَنْ تُدَبَّ وان اشتريت فَلَا تُغِبَنَّ * وعلى فعل الغائب بأسره معلوماً ومجهولاً نحو لَيْقَمْ زَيْدٌ وَلَا يُجَلِّسَنَّ عَمْرُوٌ وَيُقْطَعَنَّ اللَّصُّ وَلَا يُؤْخَذَنَّ الْبَرِيءُ بالسقيم * وتنفردا عن اللام بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لَا تُغْفَلْ وهو الأكثر في استعمالها * ويقبل دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فَلَا صَلِّ لَكُمْ وكقولهم لَا أَرَيْتَكَ ههنا . لان الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ونحو قول الشاعر

اِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

كان دخولها عليه اسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعاً لغيره * واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم قبلك فَلْتَفْرَحُوا لان له صيغة امر بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وَرَبِّمَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سِوَى مَعْنَاهُمَا الْمَعْبُودُ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعهود لها . فان الامر قد يراد به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصيرٌ . والتسوية نحو وأسرُّوا قولكم أو أجهروا به انه عليمٌ بذات الصدور . والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله ان كنتم صادقين . والإباحة نحو وكُلُوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود . والإهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لَا تَتَّبِعِ اللَّهَ وَالنَّظَرَ العاقبة . والتسوية نحو قل آمنوا به ولا تؤمنوا به . وغير ذلك مما يحتمله المقام

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَبْتَدَلًا

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليلها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب إدراك النسبة بين الامرين إثباتا او نفيا نحو أقام زيد وألم يقيم عمرو . وتارة لإدراك غير النسبة نحو أريد قائم أم عمرو . فان المتكلم يستفهم في الأول عن ثبوت القيام للواحد منها ونفيه عن الآخر لانه مجهول كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منها لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده * والادراك الحاصل من الأول يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصور وها من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أريد قائم هو المسند اليه . وفي نحو أقام زيد هو المسند . وفي نحو أعينك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أريد قائم أم عمرو ولا يقال أريد قائم أم جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو او الفاء أو ثم قدمت على العاطف نحو أولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفانت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأنتم اذا ما وقع أنتم به . بخلاف أخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل بهلك إلا النور الفاسقون * وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره ما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةَ إِيْجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطْ

اي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يقيم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سبأني * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتفريز الواقع فتنافي الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها أم الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصصه بالاستقبال فلا يقال هل تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا .

ولا يلزمها ان يلجها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهزة * فان لم يقصد التعيين عطف
بعدها بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا . وقس عليه
وَمَنْ بِهَا يُسْأَلُ عَنْهُ يَعْقِلُ وَمَا لغيره وَأَيُّ شَمَلُ
وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَالْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمانِ
وَمِثْلُ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَلَى وَقَدْ تَأْتِي كَيْنَ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان من تستعمل لمن يعقل نحو من فعل هذا بأهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك
بيمينك يا موسى . وأيُّ لها جميعاً نحو أيكم زادته هذه أيماناً وبأي حديث بعدة يؤمنون .
وكيف الحال نحو كيف أصبحت . وأين للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون . ومتى وأَيَّانَ
للزمان نحو متى هذا الوعد وأَيَّانَ يوم القيامة . غير ان متى تستعمل للماضي والمستقبل وأَيَّانَ
تختص بالمستقبل كما رأيت . وألَى تستعمل غالباً بمعنى كيف نحو أَلَى يكون له الملك علينا .
وقد تستعمل بمعنى من أين نحو يا مريم أَلَى لك هذا . وكَمْ للعدد نحو كَمْ لَيْتُمْ * وكلُّ
هذه الأدوات موضوعة لطلب التصور فلا تستعمل لغيره لا خصوصاً باحد طرفي النسبة
كما ترس

وَالْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِالتَّسْخِيرِ لغير الاستفهام كالتقرير

اي ان كل ما ذكر من الأدوات قد يُستخدم لغير الاستفهام كالتقرير نحو أنت قلت
للناس اتخذوني واعي الهين . والتعجب نحو ما لنا لا نؤمن بالله . والاستبعاد نحو أَلَى يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر . والتهويل نحو أَلَمْ تَرَ كيف فعل ربك بأصحاب الفيل .
والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية . وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم
ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جري يجب حذف ألفها سواء كان العامل حرفاً
نحو لَمْ تُؤْذِنِي ام اسماً نحو محبي * م جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه قول

الشاعر

فذلك ولاء السوء قد طال مكثهم فحنّام حنّام العناء المطول

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

على ما قام يشتمني أليتم كحزير ترغ في رماز

وقد تُسَكَّن مِمَّ المجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر
يا ابا الأسود لَمْ خَلَفْتَنِي لِهَيُومٍ طَارِقَاتٍ وَفَكَّرَ
واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوب ابتداءً. وغيره ان وقع معمولاً
لعامل لفظي نحو أي مُتَغَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ فهو بحسب مقتضى عامله. والألفان
وقع بعده جملة نحو مَنْ قَامَ. او شبه جملة نحو مَنْ عِنْدَكَ. او اسم نكرة نحو مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ
الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه. فان كان الاسم معرفة نحو مَنْ ابوك جعل اسم الاستفهام
خبراً على الاصح لانه يُؤْتَى به لطلب الحكم على ما بعده فيكون ما بعده أليق بالابتداء
وهو أليق بالخبرية * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره والصحيح انه لا ظرفية
فيها. وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يُسْتَفْنَى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبرية. والألف
في حال نحو كيف جاء زيد. او مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك اي أي فعل
فَعَلَ. وهو المختار عند المحققين

وَرَبِّهَا أَسْتَفْهِمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي
فَيَلْبَسُ الْإِثْبَاتُ نَفْيَ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدُهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمن معنى النفي نحو أَعْنَدَهُ علم الغيب فهو يرى. اي
ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإثبات نحو أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ
عبدُهُ اي هو كافٍ له. لان إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات * واكثر ما يكون ذلك
مع الهبة. وقد يكون مع غيرها نحو مَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وهل جزاء الإحسان إلا
الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه. ولذلك أُوجِبَ بعده بالآ كما يُوجِبُ بها في النفي

الصرح

وَلِلتَّوْبَةِ لَيْتَ وَالْحَقِّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلًا وَالتَّوْبَةِ لَيْتَ

اي ان ليت موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشباب يعود. او ما
كان عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو أن لنا كرامة فنكون من
المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نُصِبَ الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا * ولعل موضوعة للتخيُّ وهو طلب الممكن نحو لعل الله يُجِدِّثَ بعد ذلك
امراً. وقد تكون للإشفاق وهو ترفع الامر المكروه نحو فلعلك باخع نفسك على أئامهم *

واعلم ان في عد الترخي من الطلب خلافاً . والصحيح انه منه بدليل نصب الجواب في قراءة
 حفص لعلي ابلغ الأسباب السموات فاطلغ الى اله موسى . وفي قول الراجز
 عل صروف الدهر اودولانيها يدلنا اللمة من لمانها

فتسترخ النفس من زفرائها

وجزموا ايضاً عند تجرده من الفاء في قول الشاعر

لعل التفاناً منك نخوي مرة يمل منك بعد العسر عطفك اليسر

وكلاهما لا يقع الا بعد الطلب . وهو المعول عليه عند الاكثرين

وعند تخضيض يقال هلاً لدى مضارع وقالوا ألاً

ومثلها لولا ولو ما استعملاً وهن للتوبيخ مع ماض تلاً

ايه ان هلاً تستعمل مع الفعل المضارع للتخضيض وهو الطلب العنيف نحو هلاً تستغفر

الله . وكذلك ألاً بالفتح والتشديد ولولا ولوما نحو ألاً تكريم اباك ولولا تقري الضيف

ولوما تحيب الداعي * فان تلاهن الماضي أريد بهن التوبيخ او التندم نحو هلاً حفظت

العهد وألاً استنقبت مالك وهلم جراً

وقل ألاً للعرض أو للخص طوراً وبعض زاد كلاً للعرض

اي ان ألاً بالفتح والتخفيف تستعمل للعرض وهو الطلب اللين نحو ألاً تحبون ان يغفر الله

لكم * وزاد ابن مالك لو نحو لو تنزل عندنا * وقد تستعمل ألاً للتخضيض كالمشددة نحو

ألاً تقائلون فوما نكتم ايمانهم . وهي عند الاكثرين مركبة من هنة الاستفهام ولا النافية *

واعلم ان أدوات التخضيض والعرض لا تدخل الاعلى الافعال ولو تقدراً نحو هلاً زيدا

تروره ولولا عمراً كرمته . فان ورد شي بخلاف ذلك وجب تاويله كما في قول الشاعر

الآن بعد لجاجني لحنوني هلاً التقدّم والقلب صحاح

وقول الآخر

تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطر لولا الكي الكي المقعنا

فانها على تاويل فهلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكي . وقس عليه

فصل

في أحرف النداء

وَأَحْرَفُ النَّدَاءِ يَا أَيْهَ وَيَا
وَهَمْزَةُ قَصْرًا وَمَدًّا وَهِيَا
وَوَا وَقَدْ تَنَوُّبُ يَا لِمَا نَدِبُ
وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِاقْبَالَ طَلِبُ

اي ان أحرف النداء هي يا وهي أم الباب كما مر. وأي وأيها والهمزة وآ على وزن لا وهيها
بالفتح والتخفيف في الجميع. ومن هذا القيل وآ وهي موضوعة للنديبة كما علمت. وقد تنوب
عنها يا عند أمن اللبس بالمنادي الحض كما مر من قوله وقت فيه بامر الله يا عمرا. فان
خيف الالتباس نعينت والتخلص منه * وأما بقية الاحرف فهي موضوعة لطلب الاقبال.
غير انه قد يتصرف فيها باستخدامها لغيره كما علمت وستعلم

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة ينادى بها القريب. ويأ ينادى بها القريب وغيره شائعة بين
الجميع. وبقية الاحرف ينادى بها البعيد. وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة *
واعلم ان كلاً من القريب والبعيد قد ينزل منزلة صاحبه فينادى به لهُ من أدوات
النداء. وذلك عند الإعراض أو الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد.

وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذْفُ الْمَنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا ثُمَّ لَتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادى قد يحذف بعد يا فقط لانها أم الباب كما علمت. فيقع الفعل بعدها نحو
آلا يا سبحوا. والحرف نحو يا ليتني كنت ثراباً. والجملة الاسمية كقول الشاعر
يا دار مئة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
ويقدر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم أو يا رجل ونحو ذلك * وجعلها
بعضهم حينئذ للتنبيه لا للنداء. وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول فهي للنداء
لكثرة وقوعه قبله. وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه. ولعله الأقرب
الى الصواب

وَقَدْ يَنَادِي لِسَوَى مَا عَلَيْهَا كَمَا يَنَادِي فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الأقبال وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا لصيعة الأدب . والتشكي نحو يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل . وما اشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يُقَسِّمُ إِنشَاءً لِّتَأْكِيدِ خَبَرٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْحَرْفِ وَالْغَيْرِ نَدْرَ

اي ان القسم يستعمل لإنشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون نارة لتأكيد الخبر ونارة لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعة للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم ما وضع لغيره * أمّا المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعة له كما مرّ في باب حروف الجر . وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف وبين الله كما سيجي . وغير الصريح بنحو علم الله وعلي عهد الله . ومنه كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم القيامة * وأمّا المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو نشدتك الله . ويقال له يجملته القسم الاستعطائي

”وَقُلْ يٰٓيٰمَيۡنُ ٱللّٰهُ وَآيٰمُهُۥ كَذٰٓا مُّوَصَّلٌ هَبْزٌ غَالِبٌ وَآيِمٌ أَحَدِيّ“

اي ان لفظ اليمين يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن ومنه قول الشاعر

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأ محذوف الخبر على الأصح والتقدير يمين الله قسم لي * وكذلك آيمن بفتح الهمزة وضمة الميم وهي جمع اليمين في الأصح نحو آيمن الله لأفعلن . غير ان هزتها توصل في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال آيم الله وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويُقدّر الاعراب على النون المحذوفة * وقد تصرّفوا في هذه الكلمة حتى انتهى الشيخ المرادي لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات اقوال شتى

فاتنصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرِيطُهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرَهَا نَدَرُ“
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَتَسَبَّ

أي ان النسم يرتبط بجوابه الخبري باللام نحو فَيَعِزُّكَ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . وَإِنْ نَحْوِ
والكتاب المبين إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * وهذه
اللام هي لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت لانها موضوعة
لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الاسماء غير انهم اجازوا
دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم . ويدخلونها ايضا
على الماضي المقرون بقدر نحو تَأْتِي لَقَدْ أَثَرَكِ عَلَيْنَا لان قد تقرب الماضي من الحال فيشبهه
المضارع . وذلك ما لم يتقدم شرط نحو ولئن ارسلنا رجلاً فأرأوه مصفراً لظُلُّوا من بعده
يكفرون فيجب تركها لان جواب النسم حينئذ ساد مسدداً لجواب الشرط كما مر في باب
وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لانها تحقق مضية * فان كان الجواب منفياً
رُبط بالآداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين أوتوا
الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . اولا نحو وأقسموا بالله جهداً بما هم لا يبعث الله من
يوت . او إِنْ نَحْوِ وَلِئِنْ زَالَا إِنْ امْسَكَهَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ * ونادر ربطة بلم كقول

بعضهم نعم وخالفهم لم نَقَمَ عَنْ مِثْلِهِمْ مُنْجِيَةً . وَلَمْ كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

ويرتبط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر

بعيشك يا سلى أرحم ذا صباية أباي غير ما يرضيك في السر والجهر

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصبي عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

فان لم يكن شيء من ذلك رُبط بالآ كقول الشاعر

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع

أي ما أسألك إلا هذا . اوبلما الحرفية التي معناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين لَمَّا غَشَّتْ نَفْسًا أَوْ أَثْنَيْنِ

واعلم ان جميع الاحرف التي يربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيداً لا أُضربُ * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرد من نون التاكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مر في موضعه نحو تالله تفتأ تذكر يوسف اي لا تفتأ تذكره . وهو كثير في الشعر

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

اي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مفتتحاً باللام الموطئة المقترنة بان نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فنقدّر قبل الشرط نحو وان اطعمهم انكم لمشركون اي ولئن اطعمهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المقدّر * وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم اي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . واما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز اضماره فيقال بالله فيها . غير ان الاكثر ذكره في الخبر و اضماره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّانِ ضَمِيرٌ كَرِّمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مُفَرَّدًا مُقَدَّمًا

اي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يكنى به عن القصة فيقال له ضمير القصة ايضاً * وهذا الضمير يتحد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او القصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العدة التي بعده طلباً للمشكلة فيقال هو الامير

قادمٌ وهي القبيلة راحلة. ولما كان ما بعد هذا الضمير موضعاً لإبهامه وجب أن يكون متأخراً عنه لأن الإيضاح إنما يكون بعد الإبهام * وعلم أن هذا الضمير يختص بأنه لا يعود إلا إلى ما بعده. ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه. ولا يقدم خبره عليه. ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يعطف عليه. ولا يُفسر إلا بحملة في المشهور. ولا تخلو الجملة بعده من محلٍ من الاعراب وإن كانت مفسرة. ولا يشترط عود ضمير منها إليه. ولا يقوم الظاهر مقامه. ولا يكون الأغائب مفرداً كامراً. ولا يستعمل إلا حيث يراد التخييم فلا يقال هو

الغراب طائرٌ

وَهُوَ يَسَابِ الْمُبْتَدَأَ مَقِيدٌ "فَأَلَسَّخُ كَأَلْتَجَرِيدِ فِيهِ يَرِدُ"
وَتُخْبِرُ الْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيَجِبُ مِنْ بَعْدِهِ الَّرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

أي أن هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجزئاً نحو قول هو الله أحد. وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لما نحو كان زيد قائماً وإنه عمرٌو منطلق وظننته بكرٌ شاعرٌ وهلم جراً. ومن ذلك قول الشاعر

إذا مَثَّ كانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامَتْ وَآخِرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقول الآخر

أما إِنَّهُ لَوْلا الْخَلِيطُ الْمُوَدِّعُ وَرَبْعٌ خَلا مِنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعٌ

وقول الآخر

عَلِمَتِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحَقِّقًا تَنْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفِيرٍ

وهو في كل ذلك يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَكُونُ بِرَمَتِهَا فِي مَحَلِّ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ بَعْدَهُ كُلُّ مَا يُنْصَبُ بِدُونِهِ عَلَى التَّجَرُّدِ * وعلم أنه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم أن يكون جملة لم يدخل عليه من النواسخ ما يلزم اسمه التذكير كلاً النافية للجنس أو يلزم خبره الأفراد ككالات * ولا تدخل عليه كاد وإخوانها في الصحيح لأن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتى مع ضمير الشأن لأن جملة الخبر لا تتضمن ضميراً يرجع إليه. وما ورد بخلاف ذلك فشاذ أو على تأويل * فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكَّرُ إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَانَ فَيُضَمَّرُ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك
النعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما المجازية في نحو قول الشاعر
وما هو من بأسو الكلام وتنتقى به نائبات الدهر كالدائم النخل
والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأعم أن وكان الخفتين فيجب إضماره محذوفاً
كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر
وأعلم فاعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كأن ندياه حقان
وربما حذيف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . وكقول
الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعدنه ينزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوئل

وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

الخبر من تابع حشواً فصل يلفظ ضمير لرفع منفصل
وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير نقلاً

اي انه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعرض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من
التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنه السامع صفة لزيد
فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترس . ولذلك يسمونه فصلاً وهو
اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عماداً لانه يُعتمد عليه في هذا التمييز اولاً لانه
يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها * وهذا الاستعمال انما هو بحسب الاصل
ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراض أخرى كما ستري *
وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبله . وذهب

قوم الي انه حرف لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الاكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يُغَيَّرْ حُكْمُ مَا قَدْ نَصَبَا كَمَا كَانَ عِثْمَانُ هُوَ الْمُنْتَخَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراض بينهما فائدة . او كمعرفة نحو ما احد هو
أحسن من زيد فان كلاً منها كالمعرفة . أمّا الاول فلانه كالمعرف بلام الجنس لعموم
وأمّا الثاني فلانه لا يقبل ال لاقرانه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ يؤدي به لجرد
الفصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضاً موضع من الاعراب ولذلك لا يغير حكم
الخبر المنصوب بالتاسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا يتغير عن صيغة المرفوع
التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع العليم وجعلنا ذريته هم
الباقيين . وقس على كل ذلك

وَأَبْدَأَ الْبَعْضُ بِهِ أَسْمًا فَرَفَعَ تَالِيَهُ طَرْدًا خَبَرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده
خبراً عنه . وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر
انبيكي على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت أقدر
وحينئذ يكون له محل من الاعراب كسائر الضائر وتكون جملة في محل ذلك الاعراب
الذي يقتضيه العامل

وَيُقْصَدُ التَّخْصِصُ وَالتَّأْكِيدُ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ الْمُنْفِذُ

اي ان اللفظ المذكور يؤدي به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك
انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه
يحتمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي ان ما
قلت نفسه هو المنفذ . ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام النعت * وقد تجتمع فيه الأغراض
الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحتمل النصل والتخصيص والتأكيد كما ترى * وهو

بجائز لا يقع الأيمن المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل كما رأيت . والخبر غالباً يكون
مصحوباً آل أو أفعل تنضيل وبقل في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخَطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كُنْتُكَ أَوْ هُنَاكَ الْخَبَرَةُ
وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

أي إن الكاف تستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إياك وإياك . وفي بعض
أسماء الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحوها كـ وَرَوَيْدُكَ * وهي في كل ذلك حرف
لا محل له من الأعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَالْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

أي إن هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما
تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذلكما علمني ربّي
وأكفّاركم خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو
إياك وإياكما وإياها وإياها وإياها * غير أنه قد يكتفى في الإشارة الغير المكانية
بما لكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهاً على مطلق الخطاب لا على أحوال
المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فتلزم الفتح والإفراد مطلقاً . ونذكر كسرهما
كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانَ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلحاق علامات الفروع

فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِمَّ وَفِي الْمَوْنِ الثَّوْنُ أَشْتَمَلَ

أي أنهم جعلوا الواو ضميراً للعاقِلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم

علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتم * وأما العاقلات فتكون النون معهن ضميراً كذهبن . وعلامة كآكرمتن . وسيأتي تمام الكلام على كل ذلك

وَالْيَمِ سَكَنٌ وَأَخْلَسَ أَوْ أَشْبَحَ ضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَذَا الْكَسْرُ اتَّبَعَ
وَخَفَّفَ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشْدُدَ عَلَامَةً وَالْفَتْحُ فِيهَا أَعْنَدَ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسيكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اختلاصاً او إشباعاً حتى

ينولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْنَا وَعُدْنَا فَعَدْنَا وَمَنْ أَكْثَرَ التَّسَالِ يَوْمًا سَجَرْنَا

ويختار إتباع الساكنة طرفاً للمكسور قبلها استئثالا للخروج من الكسر الى الضم فتكسر

اختلاصاً او إشباعاً كما نُضَمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر

بِهِمُ النِّجَاةُ مِنَ الْأَذَى وَعَلَيْهِمْ فِي كُلِّ فَادِحَةٍ تُصِيبُ مَعُولٌ

وأما النون فهي مخففة اذا كانت ضميراً ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في

الحالين على الاطلاق * واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقاً ان تكون مخففة بالواو للدلالة

على جمع الذكور . فاصل انتم مثلاً وضربهم أنتمو وضربهم كما يقال في المثني انما وضربها

وفي جمع الاناث انتن وضربهن والاصل أنتن وضربهن ثم ادغم تخفيفاً * وانما حذف

الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع . ولذلك

نُضِمَ هذه الميم اذا تلاها ساكن تحريراً لها بجر كمها الاصلية . وتكسر بعد الكسر على الإتيان

كما مرّ لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع مبني على رد الواو المحذوفة ثابتة او

مقلوبة ياء * وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردها واو على الاطلاق نحو

ضربتموه وأعطيتهموه لان الضائر ترد الاشياء الى اصولها * فاعرف كل ذلك

وَجَمْعٌ غَيْرُ عَاقِلٍ كَالْوَاحِدَةِ وَدُونِ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ن جمع ما لا يعقل مجري في الإضمار لانه مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشتمل الجمع السالم

مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالحمال والنياق . فيقال الشجرات أثمرت والحمال

سارت والنياق رابت * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مثمرة والحمال سائرة والنياق

رابضة * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم ما يدل على معنى

الجمع وهو كل ما تلحق فعلة علامة التانيث مما مرّ في باب الفاعل . فيندرج في ذلك

جمع ما يعقل من المذكّر مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً كالهنادات والمجاري .
والمحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال
أقبلت أو مقبلّة وهلمّ جرّاً * وذلك لان المكسر من هذه المجموع قد فُقدت صورة المفرد
منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمحق بالجمعين قد انشلت صورة المفرد فيها
لسقوط بعض الزوائد أو الاصول فاشبهها الجمع المكسر . ومن ثمّ جاز ان يُنظر الى
اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيؤنث الضمير العائد اليه على تأويله بالجماعة
وان يُنظر الى المعنى فيضمّر له بحسب أفرادهِ . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعية
متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا يُستعمل له الا ضمير الجمع * وإذا
اجتمع الظاهر والضمير فالتحتمل المناسبة بينهما طلباً للمشكلة فيقال اقبلت الرجال كلها
واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في افصح اللغات * وقس على كل ذلك

وَجَازَ نُوقُ بِنِّ فِي السَّحْلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمَعَ الْقِلَّةُ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات للجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت
في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا حِمَامَاتِ اللَّوَى عُدْنَ عَوْدَةً فَأَنِي إِلَى أَصَوَانِكُنَّ حَزِينُ

وقد استعمل ذلك مع المذكّر نحو إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَيِّجْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ . وهو
نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة . فالاحسن
ان يقال المجدوع كسرتها فانكسرت فهي منكسرة . والأجذاع كسرتها فانكسرت فهي
منكسرات . واستشكل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق ان اجمع القلة يناسب
الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة كما نصّ على ذلك بعضهم

بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعِلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْآدَمِيَّ مِنَ الْعَدَدِ

وسالم الجمع ايضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد

وهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب

وَرُبَّمَا يُزِيلُ مَا لَا يَعْقِلُ مَنَزَلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُجْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُزِيلُ منزلة من يعقل حيث يُجْمَلُ ان يُجْمَلُ عليه فيُستعمل له ما

يُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ مُطْلَقًا نَحْوَانِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي
سَاجِدِينَ . فَإِنَّ الْقَائِلَ لَمَّا ارَادَ وَصْفَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِالسُّجُودِ لَهُ نَزَلَهَا مِنْزِلَةُ الْعُقَلَاءِ
الَّذِينَ يَتَعَمَّدُونَ ذَلِكَ فَاسْتَعْمَلَ لَهَا مَا يُسْتَعْمَلُ لِمَنْ مِنَ الضَّمِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَمَا تَرَى
وَعُغْلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَمُ وَهْنٌ يَنْصِبُونَ الشَّرَّكََا
أَي إِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ غُلِبَ الْأَفْضَلُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيُسْتَعْمَلُ
مَا لَهُ لَهَا جَمِيعًا نَحْوُ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . وَنَحْوُ يُعَذِّبُ
الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السُّوءِ . وَمِنْ ذَلِكَ مِثَالُ
النَّظْمِ كَمَا رَأَيْتُ * وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ اشْتِرَاكُ مَا لَا يَعْقِلُ مَعَ الْعُقَلَاءِ فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى هَذَا
الْأَسْلُوبِ نَحْوُ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ . وَأَمَّا مَعَ الْعَاقِلَاتِ فَيُخْتَارُ
التَّغْلِيْبُ نَحْوُ الْجَوَارِي وَالنِّبَاقِ سَائِرَاتٍ . وَلَا يَجِبُ فَيَقَالُ سَائِرَةٌ بِدُونِهِ

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدْرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصْدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

أَي أَنَّ التَّغْلِيْبَ يَقَعُ نَادِرًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
وَأَنَا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسُكُوتٌ
وَنَحْوُ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا فَجْهَلُونَ . فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ بَرُونَ وَيَجْهَلُونَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ
لَا أَنَّهُمَا صِفَةٌ لِلْقَوْمِ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْقَوْمُ عِبَارَةً عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْأَوَّلِ وَعَنِ الْمُخَاطَبِينَ فِي
الثَّانِي غُلِبَ جَانِبُ الْمَعْنَى عَلَى جَانِبِ اللَّفْظِ فَقِيلَ تَرَى وَتَجْهَلُونَ بِلَفْظِ التَّكَلُّمِ وَالْمُخَاطَبِ *
وَقَدْ يَقَعُ هَذَا التَّغْلِيْبُ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ بِاعْتِبَارِ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي اللَّفْظِ كَالْقَمَرَيْنِ لِلشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ تَغْلِيْبًا لِلْمَذْكُورِ عَلَى الْمَوْثِقِ . أَوْ بِاعْتِبَارِ الْخَفَةِ فِيهِ دُونَ الْأَفْضَلِيَّةِ كَالْعَمَرَيْنِ لِأَيِّ بَكْرٍ
وَعَمَرٍ . وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ نَوَادِرِ الْأَسْتِعْمَالِ

فصل

فِي أَحْكَامِ آخِرِ الضَّمَائِرِ

وَرُبَّمَا اسْتُحْسِنَ وَضْعُ الْمُظْهِرِ اغْرِضْ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ

فَمَوْعِنَ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنَى كَعَبْدَكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

ايه انه قد يُسْتَحْسَن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاستعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الموضع * اول زيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل . اي ويه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يُفِيد ما لا يُفِيدُهُ الضمير كاللذل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُسْتَحْسَن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْعِنَ الظَّاهِرِ قَدْ يَوْضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه منهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيعبرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا غير بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يُشْتَرَط في ذلك ان يكون على خلاف مُقْتَضَى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرىتم ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القليل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي قَطَرَنِي واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها . والى الخطاب نحو ما لك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلًا ومن ينصركم من بأس الله وهلم

جراً فعديل عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطردها اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

”صِلْ أَرْزُ وَمَا وَأَنْ كَيْ لَوْ يَصِلْهُ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَةٍ“

اي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجملَة التي تَأْوِلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التأويل كما سيبي * ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير ان أَنْ وَكَيْ وَلَوْ تُوصَلُ بالجملَة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وَأَنْ المفتوحة المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدا . وما تجمع الامرين * وَيُشْتَرَطُ فِي كَيْ ان تكون مسبوقه بلام التعليل ولو تقديرًا كما علمت في نواصب المضارع * وما يُوصَلُ بالجملَة الفعلية يُشْتَرَطُ في جملته ان يكون فعلها متصرفًا لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يؤخذ بالمعنى كما ستري فلا يلزمها ان يكون مجزها فعلًا فضلًا عن كونه متصرفًا لان الحرف غير مباشر له * أَمَّا أَنْ فتُوصَلُ غالبًا بالمضارع نحو أُرِيدُ أَنْ ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي نحو سَرَرْتُ أَنْ حضرت . وكَيْ تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زُرْتُ كَيْ أَكْرِمَكَ * وَلَوْ تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالبًا نحو رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ . ونحو وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ . وقد تقع بعد غيره كقول الشاعر

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مِنْ الْفَنَى وَهُوَ الْمَغْبِطُ الْحَقُّ

وما تُوصَلُ غالبًا بالماضي نحو عَجِبْتُ مَا انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عَجِبْتُ مَا يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَلُ بالجملَة الاسمية كقول

الشاعر

أَحْلَامَكُمْ لِسْتَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ نَشْفَى مِنَ الْكَلْبِ

وَأَمَّا أَنْ المشددة فلا بد من وصلها بالجملَة الاسمية كما مرّ فتأَوَّلْ مع خبرها بمصدر نحو

أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ أَيْ أَلَمْ تَرَ هَيْبَتَهُمْ . وقس على كل ذلك

”فَإِنْ يَفْعُ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا“

اي انه اذا وقع في الصلة المذكورة أداة نفى حرفاً كانت نحو عجبْتُ من أن لم يَمُ زَيْدٌ .
 أو اسماً نحو عجبْتُ من أن زَيْداً غير قائمٍ . أو فعلاً نحو عجبْتُ من أن زَيْداً ليس بقائمٍ .
 يَأُولُ معنى تلك الأداة بالمصدر مع المصدر المأُول ما بعدها مضافاً أول المصدرين
 الى الثاني . فيكون التأويل في الامثلة عجبْتُ من عدم قيام زَيْدٍ * وقس على ذلك كل
 ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطَرَدُ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدَرٌ إِنْ جَمَدَ

اي ان كل ما أخبر به عن اسم أن يطرد تأويله بالمصدر فعلاً كان أو غيره . فان كان
 متصرفاً أول المصدر منه نحو علمت أن زَيْداً صادقاً اي علمت صدق زَيْدٍ * وإن كان
 جامداً قَدَرُ الكون مضافاً اليه نحو علمت أن هذا حجرٌ اي علمت كون هذا حجراً *
 ويمكن ان يُقَدَّر علمت تحجيرة هذا لان المنسوب اذا لحقته تاء التانيث افادت معنى
 المصدر ولذلك تَلَقَّبَ معه بالمصدرية

وَأَخْلَفَ بِهَا ظَرْفَ زَمَانٍ حَذِفاً عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة أننا نخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدر كما في المثال . فان
 اصله أَصْفُ لَزِيدٍ مَدَّةً صَفْوُهُ فَحَذِفَ الظرف وخلقته ما موصولة بالفعل . وهي تُوصَلُ
 غالباً بالماضي المثبت كما رأيت . والمضارع المنفي بلم كقول الشاعر
 وَلَا يَلْبَثُ الْجَهْلُ أَنْ يَنْهَضَ وَأَخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهْلٍ
 وقد تُوصَلُ بالمضارع المثبت نحو لا أكَلِمَكَ ما بنوح الحمام . وكل ذلك ينصرف معها الى
 الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدرية المحضة وعليه قول الشاعر
 وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ
 غير ان الوصل بها قابل في الموضعين غير ما لوف في الاستعمال

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ تَرِدُ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُمِدَ

اي ان أَلْ برُئِثها او اللام فقط على اختلاف سند ذكره حرف تعريف للجنس ويقال لها

الجنسية . او لخصّة معهودة منه ويُقال لها العهدة * أما الجنسية فتكون لاستغراق أفراد الجنس نحو خلق الانسان ضعيفاً . او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأة . والضابط في الاولى ان يصحّ حلول كلّ محلّها حقيقة كما مرّ . او مجازاً على سبيل المبالغة نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصحّ فيها مطلقاً * وأما العهدة فيكون العهد معها بحضور مصحوبها نحو جئت اليوم . او باستقراره في الذهن نحو ركب الخليفة . او بتقدمه في الذكر نحو بنيت داراً ثمّ بعث الدار . ويُقال للاول العهد الحضورى والثاني العهد الذهني والثالث العهد الذكري * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زيدت للتوصل الى الابتداء بالسّاكن . والاكثر على الاول لانه قد وُضع ايكون صدر الكلمة فلا تصلح له اللام الساكنة * وعليه اختلفوا بين ان تكون همزة همزة وصل زيدت من اول الوضع فصارت جزءاً من الكلمة او همزة قطع اصلية وصِلت لكثرة الاستعمال * والمحققون على الاخير لان الحروف تُزاد ولا يُزاد عليها لان الزيادة نوعٌ من التصرف الذي تأباه الحروف * ثم ان من جعله مجموع الهمزة واللام ان جعل الهمزة اصلية عبر عنه بالّ ولا يحسن ان يُعبر عنه بالالف واللام كما لا يُعبر عن هل بالهاء واللام . وان جعلها زائدة فله ان يُعبر عنه بالّ او بالالف واللام * وأما من جعله اللام وحدها فيعبر عنه باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامَ عِنْدَ التَّنْثِيَةِ وَتَجْمَعُ لِشَتْرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَرَبَّهَا زِيدَتْ لِلْفَحِّ أَصْلُهَا مَسْمُوعَةٌ كَالْفَضْلِ عِنْدَ ثَقُلِهَا

اي ان أل تدخل على الأعلام اذا تَنثِيَتْ او جُمِعَتْ كقول الشاعر
يَكْذِبُنِي الْعِمْرَانُ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكْذِبُ أَكْذَبُ

وقول الآخر

اَيْنَ الْأَكْسَرَةِ الْجَبَابِغِ الْأَلَى كَثُرُوا الْكَنُوزَ فَمَا يَقِينُ وَلَا يَقُوا
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك التسميات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت
تكرات كاسماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر
رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

وإذ كان قد فاتها تعريف العَلَمَةِ تَجَرَّ بِحرف التعريف ليكون كالعوض عنه * وقد
تراد أَل على بعض الأعلام المنقولة عن أصل للبح معنى ذلك الأصل فيها لا التعريف.
وأكثر ما يكون ذلك في العَلَم المنقول عن الصفة كالعباس . أو عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشعان واليَامة . غير أن كل ذلك سماعي
لا يقاس عليه

”وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهَوَّ بِالنَّقْلِ وَرَدَّ“
”وَرَبِّهَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجِبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نَصِيَا“

أي أن أَل قد جاءت مزيده لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الأسماء الموصولة
واللات اسم صنم ما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر * وهي محفوظة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمحوها إلا نادرًا أو في الضرورة * وقد تراد على
ما لا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الأسماء كالحال في نحو
أرسلها العراك . وهو في غابة الدور

وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أَعْتَمَدَتْ حَذْفَا

أي أن أَل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف إليه نحو
غُضِّ الطَّرْفَا أي طَرَفَكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر
فَغُضَّ الطَّرْفَا أَنْكَ مِنْ نُبَيْرٍ فلا كعبًا بلغت ولا كلابا
وشرط هذا الضمير أن لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالمواقعة صلة أو صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررت برجل انطلق الغلام أي أبوه وغلამه . وهو
مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ أَسْمٍ نَوْنٍ وَالْجَمْعِ إِذَا كُسِرَ لَيْسَ مَكْنٍ
وَنَحْوَارٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه مصحوبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتى ومررت بقاض وهؤلاء رجال وصفت حلى واستقيت بأذن وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوار ومررت بأعمى فانه عوض عن ياءها المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلک يستجئون وفضلنا بعضهم على بعض وأدعوا الله أو ادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم وبعضهم وأيهما * وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي بومئذ واهية اي يوم إذ انشقت * واعلم ان إذا أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً إليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها إلا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسْلِمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصَّةٍ وَسَيَبُويِهِ تَكْرًا وَفِي أَضْطِرَارٍ نَحْوِيَا زَيْدٌ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمنع في نحو عرفت كما لم يمنع تنوين العوض في نحو جوار * ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المثنوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو إيه اذا أريد تنكيرها . فتقول رأيت سيبويه اذا اردت به رجلاً غير معين يسمى بهذا الاسم ويا رجل إيه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينها * وقد يكون التنوين

لضرورة الشعر في المنادى المجني على الضم كقول الشاعر

سلامُ الله يا مَطَرُ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

وسمائه بعضهم تنوين الزيادة * وهو مفيد بقاء الضم كما في البيت وإما اذا نُصِبَ المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الا وافي فهو تنوين تمكين لانه لاحق للمعرب * وبهذا الاعتبار يعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه حيثئذ تجرى عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيها مرتب على الصرف او الاعراب . فتأمل

وَرَبَّمَا يُحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَا لَا وَلَا مَا لَا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما ليس اهلا للتنوين كما في المثال فان الثاني من الممالين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ "التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضَمًّا أَقْدِ اتَّصَلَ
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِأَبْنٍ لِعَلِمَ أَضِيفَ جَرِّ ذَكَاءُ زَيْدٌ بَنَ جِشَمَ

اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجمع حرف التعريف مع حرف يأتي علامة للتذكير . وذلك يشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كالرجل وما كانت فيه اسما موصولا كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف ايضا عند ملاقاته الضمير المتصل بمصوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيد ضاربك الآن على ان الضمير منصوب بالصفة اي ضاربك إياك * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلا به مضافا الى علم آخر يُجرد من التنوين كما رأيت تخفيفا له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في باب

وَكُصَّوَارِبَ ابْنَةٍ وَأَثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لا يمنع الصرف او البناء كما في ضوَّاربٍ وأثنِي عَشَرَ يُقدَّرُ موجودا فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناء على ذلك يُنصب ما بعد الاول مفعولا به وما بعد الثاني تمييزا كما يُنصبان في نحو زيد ضاربٌ عمرا وعندي صاعٌ تمرا . غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف لحفاء التنوين المقدَّر ولذلك يُختار الجر بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظا وهو المبني ببناء عارضا كما رأيت . وما لا يقبله لفظا وهو المبني ببناء لازما مثل كم الاستفهامية في نحوكم رجلا عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية . وهو مذهب الجمهور

وَالْحَذَفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَّى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةِ أَلْفَتِي

اي انه كما يُنَوَّى إثبات التنوين مقدرا حيث يُعتبر وجوده بنوَى حذفة حيث يُعتبر

سقوطه نحو احمدم وخمس عشرة الفتي . فان كل واحد منها ينوي فيه حذف التنوين
المقدر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذوالبناء اللازم مثل كم الخبرية في
نحو كم عبد لي فانه ينوي فيها حذف التنوين المقدر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التننية والجمع

لَا تَنْبِيْنُ أَوْ جَمْعٌ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوِيْنِ تَلِي كَأَحْرَكَةٍ
وَكُسِرَتْ لِلْسَّاكِنِيْنَ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلْغَنَةِ مَعَهُمْ لَزِمَا

اي ان هذه النون تأتي للمثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على
الاصح وما تليو من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه
الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التننية والجمع
اضطروا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثنى على اصل النقاء الساكنين
نحو جَاءَ الرَّجُلَانِ ورَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ . وفخوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو
والياء المسبوقتين بحركة تجانسها نحو جَاءَ الْمُؤْمِنُونَ ومررت بالمؤمنين * وهذا هو
المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزْءٍ تَبَتَتْ وَقَفًا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كاجزاء من مصحوبها لانها داخلة في بنائها بخلاف التنوين . ولذلك
ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تحذف لئلا تنفصل
بينهما كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان الضمير المتصل
لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما
يفني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَا لِي لِذَاكَ حَذْفَهَا ثُمَّ نُوِي

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لَيْكَ ذَوِي ما لِي لانه لم يُتَطَق بها فيها لعدم استعمالها

مقطوعين عن الاضافة. ولذلك يُنَوَّى حذفها فيها للاضافة كما يُنَوَّى حذف التنوين
المقدّر في ما مرّ * وأما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تقدّر فيها باعتبار المعنى
مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع. وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونٍ يَاءُ نَفْسٍ تَتَّصِبُ بِغَيْرٍ وَصَفٍ مَعَ سَوَى حَرْفٍ تَحِبُّ
أَوْ نُونٍ رَفَعٍ وَهِيَ حَالٌ أَحْبَرَ مَعَ مِنْ عَنِ لَدُنْ قَدْ قَطَّ بَجَلٍ أَيْضًا تَقَعُ

أي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينها ليني الفعل
من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها. ولذلك يقال لها
نون الوقاية. وبعضهم يسميها نون العباد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً
نحو افادني ويكرمني وزرني. او جامداً نحو قام القوم ليسني وما أفقرني الى عنوائه. واسم
الفعل نحوها كني ودرا كني. وباب إن نحو أنني ولكنني * وهي تجب مع غير هذا الباب
المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة. فيجوز ان يقال أني ولكنني وها يضر باني
وهم يكرمونني وهلم جراً فيها. غير انها غالباً مع ليت من الحرف المذكورة فلا تستعمل

بدونها إلا نادراً كقول الشاعر

كُنْيَةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفِدَّ جُلِّي مَالِي
وَقَلِيلَةٌ مَعَ لَعَلٍّ فَلَا تَقْتَرَنُ بِهَا إِلَّا نَادِرًا كَقَوْلِ الْآخَرِ
أَرَيْتَنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا
وَيَسْتَوِي اسْتِعْمَالُهَا وَتَرْكُهَا مَعَ بَقِيَةِ أَخَوَاتِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
وَإِنِّي عَلَى لَيْلِي لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِي مَا بَيْنَنَا مُسْتَلِيمٌ

ولا بد منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الإطلاق * واعلم انه يجوز في
المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرّ لانها منشأ النقل ولا دلالة
لها. وان يكون نون الاعراب كما مرّ في أوائل الكتاب لان العادة قد جرت بحذفها عند
اجتماع الامثال. والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويُفصل بهذه النون بين الياء

المجرورة ومن وعن ولدت . وبينها وبين قد وقط وبجل . غير انها واجبة مع من وعن
فيقال متي وعني بالشديد . وغالبة مع لدن نحو قد بلغت من لدني عذرا * واما مع
البواقي فان عددهن مثل حسب غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واني قد لبست العيش احتي ملكت من الحياة فقلت قدني

وقول الراجز

إمتلا الخوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني

وغلب تركها مع بجل وعليه قول الشاعر

فني أهلك فلا أحيلة بجلي الآن من العيش بجل

وان جعلهن أسماء فعل كما مر في باب وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الأفعال

فصل

في نون التوكيد

يَا نُونِ فِعْلًا غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكِدْ وَبَعْدَ نَفِيٍّ لَا قَدْ تُجَنَّبُ
وَالْأَزْمُ جَوَابُ قَسَمٍ يُسْتَقْبَلُ مِنْ مُثَبِّتٍ عَنْ لَامِهِ لَا يُفْصَلُ

اي انه يؤكد بالنون الفعل الغير الماضي مثبسا بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر
بالصيغة نحو اضربن . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ائذهن . او
بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو لا تطعن
وهل تحضرن وهلم جرا * وقد يؤكد المضارع المنفي بلا شبهها بلا الناهية في الصورة .

وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلجئها ولا الضيف فيها ما اقام محول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

بحسبة الجاهل ما لم يعلم شجنا على كرسية معبى

اي ما لم يعلم فقيلت النون ألفا كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة لانه
ماض في المعنى * وكذلك يؤكد المضارع جواب القسم بشرط كونه مستقبلا مثبنا
متصلا باللام الجوابية نحو تالله لا أكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه وجوبا فلا
يُسعمل بدونه الا نادرا كقول الشاعر

فلا وَاَيُّ لَنَايِبِهَا جَمِيعًا ولو كانت بها عَرَبٌ وَرُومٌ
بجلاف الافعال الطلبية فانها تُوَكَّدُ جَوَازًا * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يُوَكَّدْ بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
لَيْنُكَ قَدْ ضَافَتْ عَلَيْكُمْ بِيُونَكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّبُ أَنْ بَيْتِي أَوْسَعُ
وقول الآخر

تَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْئِي بِاطْلَالٍ حَتَّى أُبَيِّرَ مَا لَكَ وَكَاهِلَا

وقول الآخر

فَوَرَقِي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ الْمَرْءُ سَيْنًا او جَمِيلَا
واعلم ان هذه النون اخصت بالفعل المستعمل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو مختص
بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل المُوَكَّدُ بها
لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وَعَلَّيْوَا تَأْكِيدَ شَرْطٍ إِمَّا إِذْ إِنْ بِهَا قَدْ أُكِّدَتْ فَعْمَا

اي انهم يُوَكَّدون فعل الشرط الواقع بعد ان المحقق بما الزائدة نحو وَاِمَّا يَنْزِعَنَّكَ مِنَ
الشيطان نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ . وذلك لان ما تراد بعد إِنْ للتأكيد فيخارون تأكيد الفعل
بعدها لئلا يخطأ المقصود بالذات عما ليس مقصودا بذاته . غير ان ذلك غالب فيه لا

لازم لورود السماع بدون كثير ومنه قول الشاعر

فَاِمَّا تَسْأَلِي عَنِّي لَيْبًا وَعَنْ نَسِي يُخْبِرُكَ الْيَقِينَا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وَهِيَ ثَقِيلَةٌ وَقَدْ تُخَفَّفُ سَاكِنَةٌ عَنْ فَتَحِهَا فَتَضَعُ

فُحِذِفَتْ كَلَامُ تَهْيِينِ الْفَقْرَا مَعَ سَاكِنٍ وَالْفَتْحُ أَبْقَتْ أَثَرَا

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُسَمَّلُ احيانا مُخَفَّفَةً فتسكن بعد ما
كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بناءها . ولذلك تُحَذَفُ عند ملاقاتها ساكنين

كما في المثال وهو مأخوذ من قول الشاعر

وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ بَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

اي وَلَا تُهَيِّنَنَّ تُحَذِفَتْ النون وبقي آخر الفعل مفتوحا للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

تكون الخفيفة فرعاً عن الثقلة لانها مخصصة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التأكيد بالثقلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثَّقَلُ وَالْكَسْرُ التَّزِمُ بَعْدَ الْآلِفِ وَكُونَهَا الْمُضْمَرُ كَوِ الْهَدْ حُذِفَ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الآلف يجب ان تكون ثقلة وهناك تكسر نسيبها لها بنون المثني * وذلك بشمل الواقعة بعد آلف التثنية نحو لا تضربان . والآلف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا تضربن * وأما غير الآلف من الضمائر المعنلة وهو واو الجماعة وآء المخاطبة فان كان حرف مدي اي مسبوقة بحركة تنجاسة يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بذلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين اي مسبوقة بحركة لا تنجاسة فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه بالحركة التي تنجاسة دفعا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تحشين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الآلف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فجريان معها مجراها مع الثقلة في كل ما ذكر

وَنُونُ رَفْعٍ مُطْلَقاً مَعَهَا تَرْدُ تُحْذَفُ فِي اللَّفْظِ لِتَخْفِيفِ قُصْدٍ

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الاعراب . فتذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جَرَدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكْدَتْ

اي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواحي واقعة في صدرها نحو

لزيد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما رأيت *
وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال . وكل ذلك فيها
بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَتْ إِنَّ اسْتَعَارَتْ خَبَرًا لَهَا أَوْ اسْمًا تَلْتَقِي مَا آخِرًا

اي فان عرض دخول إن المكسورة الهبزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر اي
الاسم نحو إن ربي سميع الدعاء وإن من الشعر حكمة . وذلك لانها للتأكيد مثل إن
وهم يكرهون اجتماع المتلئين فيزحلونهما الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينهما
ولذلك يقال لها حينئذ اللام المرحلة . وقد يقال المرحلة بالناء . ويعمل ما بعدها
في ما قبلها نحو انه على رجوع لقادر لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الناء في ما
قبل جواب أمّا على ما سيجيء * وتختص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لانها لا تغير
معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجردة . وبهذا
الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغير
حكمها وإن كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * واما دخولها على خبر باقي
اخوانها فممنوع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبَرُ أَطْلُقَ دُونَ مَا الشَّرْطُ عَقْدٌ وَالنَّفْيُ أَوْ صَرَفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترب بأداة شرط او نفي ولم يكن ماضياً
متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية المضارعية
والماضوية المتعترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو غلامه منطلق أو كيفوم
غلامه أو لقد قام أو أعندك أو أني الدار . لان اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت
على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المتعترن بقد يقرب من الحال
فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه بتعلقان هنا بالاسم على
الاصح لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إن زيدا لئن تكلمته يكرمه لئلا تلبس
باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لقام
لانها تقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان * واما الفعل الجماد فالأكثر على جواز

دخولها عليه نحو **إِنَّ زَيْدًا لَيَعْمَ الرَّجُلُ** لانه قد فقد الدلالة على الحدث والزمان فاشبه
الاسماء الجمادة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان
عامله مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر

إِنْ أَمْرًا خَصَنِي عَبْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا عندك قد قام ويمتنع انه عندك قام لان دخولها
على معمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيِّنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يخلص معها الى الحال كما يخلص مع السين الى
الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك يحكم
بينهم يوم القيامة فان الحكم لهما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال فاجري
مجرؤه . وهو المختار عند الجمهور .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرِدُ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدَ
فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَلَيْ وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لَفَتَى

اي ان كل تأكيد يقرر به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه ليتقوى به ذلك الحكم .
وذلك يكون عند تردد المخاطب بين اثبات الحكم ونفيه او إنكاره له . وهو يشمل
التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بـ **إِنَّ** واللام والقسمة وغير ذلك * فان لم تدع
الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال نخاصم الرجلان كلاهما لان النخاصم
لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء به على مقدارها .
فيقال للمتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكر ان زيدا لقائم . فان اشتد إنكاره
قيل والله ان زيدا لقائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد بقائم . والله ما زيد بقائم . وقس
عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد
فائما فقط . وهو من المباحث البيانية

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ لَهَا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ تَضَمُّ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعلٌ والباقي احرفٌ *
وَأَمَّا لَاتُ فَالتخفيف انهما لا والتاء مزيدةٌ عليها للتأكيد كما تزداد في رَبٍّ ونحوها * وكلٌّ
من هذه المذكورات حكمٌ سيأتي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَكِنَّمَا أَمْسٍ لَيْسَ الْيَوْمُ لَنْ غَدٌ وَمَا إِنْ أَمْسٍ وَالْيَوْمُ أَحْضَنَ

وَأَمْسٍ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلٌّ وَمَا لَهَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرٍ سَلِمَا

اي ان لم وَلَمَّا فمختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإِنْ

تفنيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُسَمَّعِلُ تارةً لمجرد النفي فتشمل الأزمنة

الثلاثة * وكلُّ هذه الادوات لها حقُّ التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير

ان ذلك لم يسلم الا لها باتفاق لانها أمُّ الباب وإِنْ على خلافٍ * وَأَمَّا غيرها فلم يحكم له

بالنصدر . وذلك أَمَّا في لم وَلَمَّا فلانها نصيران كالجزم من الفعل لشدة امتزاجها به

فكانت قد خرجنا عن قبيلها . وَأَمَّا في ليس فلانها فعلٌ قد تضمن معنى النفي . وَأَمَّا في

لن فلانها لما كانت تخصّص الفعل بالاستقبال حيلت على سوف فسقط عنها التصدر .

وَأَمَّا في لا فلانها لها كثرة ابتذالها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعموله

نحو سرْتُ بلا زائدٍ واريْد ان لا تذهب اعتزلت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب

تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك

القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة لم تعمل فيها نحو لا فيها غَوْلٌ ولا هم عنها يتزفون .

او مفرداً من خبر نحو زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ . او صفة نحو عندي رجلٌ لا قيسيٌّ ولا

نمبيٌّ . او حال نحو جاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً . او فعلاً ماضياً نحو فلا صدقٌ ولا

صلى . فان كان الفعل مضارعاً نحو لا أسألكم عليه اجراً . او ماضياً في اللفظ نحو لا فضَّ

الله فاك لم يجب التكرار * وندر افرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تغفر اللهم فأغفر جهاً وأي عبدٍ لك لا أَلَمَا

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعينا بعصية ولكن بانواع الخديعة والمكر
 قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولتين نحو اناني ما لا توقعت
 وزارني من لا احببت لانها حيثئذ تكون خلفاً من ما لتحسين اللفظ. ويختار في الثاني ان
 يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار. والله اعلم
 وَلَمْ يَكُنْ لَهَا الْهَضَارُ وَلَيْسَ لَهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولما تخص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
 غير ان لن تخص الى الاستقبال ولم ولما تقلبان الى الماضي كما مر . وليس تخص بالاسماء .
 وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشراً
 وما خلفناها الا بالحق وما يستوي الجران . وقس البواني

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَظْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتَى بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَتَمْ حَتَّى
 وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بَلَكِنْ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ تَقَلَّ

اي ان العطف بالحروف يكون نارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو العطف
 بالواو والفاء وتم وحتى * ونارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين وهو العطف
 بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإم ايضاً عند بعض النحاة
 كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصَّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف
 الشيء على سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيئنا واصحاب السفينة .
 او لاحقاً نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة ارجح من
 الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي أم الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْيِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يُعْتَبَرُ في كل مقام بحسب مقتضاه من غير نظير الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينها الا مدة الحمل * ويكثر تسبب المعطوف بها عن المعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة نحو شمني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضارب عمرا فقاتله * وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تحي فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتهم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين الطرفين * وأما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تأتي لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنْ مِنْ سَادِثُمْ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما نرى . وهو مذهب الجمهور

وَالْعَاطِفُ بِحَتَّى ظَاهِرَ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةٌ لَهُ مُلْتَزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسما ظاهرا لانها منقولة من حتى الجارة فيكون معطوفا كجرورها . وان يكون بعضا ما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها . او نائلا كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْتَفِ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْفَاها

اي ألقى عنه ما يثقله فتكون نعله بعضا منه . او شبهها بالبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها * وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او التنصان نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ فَانْتُمْ تَهَايُونُنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا

واعلم انه اذا عطف بحتى على مجرور مختار اعاد الجار بعدها نحو مررت بالقوم حتى بزيدي لئلا تلتبس بحتى الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفِ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكُسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بَيْنَ وَالْكَسْلِ مُفْرَدٌ تَلَا

اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيداً لكن عمراً ولا تضرب عمراً لكن خالداً * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت زيداً لا عمراً واضرب عمراً لا خالداً * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال ما ضربت زيداً بل عمراً ولا تضرب عمراً بل خالداً . وضربت زيداً بل عمراً واضرب عمراً بل خالداً * ويشترط في كلهن أفراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلَفُّهُنَّ الْجُمْلَ نحو قام زيد لكن عمرو لم يَظْمِ وقام بكر لا قعد وما جاء بِشَرِّ بل ذهب خرجن عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي . وبل حرف إضراب * . واعلم انه يشترط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى .
ويقل استعمالها بدرانها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تخشى بواذره لكن وفائعه في الحرب تنتظر
ويشترط في لا ان لا تقترب بعاطف مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي * . واذا تقدم بل امر او ايجاب تجعل ما قبلها كالسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تُقَرَّرُ ما قبلها على حكمه وتجعل نقيضه لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْنَفِيَّةٌ هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوَّلُ التَّسْوِيَةِ
وَهِيَ لَا ضَرَابٍ أَتَتْ مُنْقَطِعَةً إِنْ لَمْ تُكُنْ لِهَمْزَةٍ مَتْبَعَةً

اي ان أَمْ يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أأتم أشد خلقاً ام السماء . وبعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرتهم . ويقال لها حينئذ المتصلة لارتباط ما قبلها بها بعدها في المعنى بحيث لا يُسْتَفْهَى باحدها عن الآخر * . والأولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجممل نحو أأتم تخلفونه ام نحن الخالقون . وأما الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فانه في تأويل سواء عليهم الانذار وعدمه * فان

لم تكن مسبوقة بأحدى الهزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعى والبصير ام هل
نستوي الظلمات والنور. اي بل هل نستوي. ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها. فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَيْجَ شَكَّ أَبْهَمَ قَسَمَ وَأَضْرِبَ سَوَّ وَأَجْمَعَ أَضْمَ

اي ان او يُعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. والإباحة نحو احمل الرمح او
السيف. والشك نحو ائتنا يوماً او بعض يوم. والإبهام نحو انا أو اياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين. والتقسيم نحو الاسم ظاهر او مضمّر. والإضراب نحو وارسلناه الى مئة
الف او يزيدون. والنسوية نحو اصبروا ولا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فظل طُهاةُ النوم ما بين منفيجٍ صفيّ شواءٍ او قدِيرٍ معجلٍ

واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان الا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه

الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثالها

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخُمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى نَتَتْ إِذْ كُرِّرَتْ

وَتَلَزَمَ الْوَاوُ سَوَّيَ مَا نَدَّرَا لِذَاكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنَكراً

اي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها. وهي التخيير
نحو اذهب إِمَّا راكباً وإِمَّا ماشياً. وإباحة نحو قل إِمَّا نظماً وإِمَّا نثراً. والشك نحو
قبضت إِمَّا درهماً وإِمَّا ديناراً. والإبهام نحو إِمَّا انا ظالم وإِمَّا انت. والتقسيم نحو الانسان
إِمَّا رجلٌ وإِمَّا امرأة * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الا نادراً ولذلك يُستنكر
العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب اكثر المحققين
انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة معها وتقدر عند

فقدتها محذوفة كما في قول الشاعر

يا ليتنا أَمَّا شالت نعامُها إِمَّا الى جَنَّةٍ إِمَّا الى نارٍ

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فلا خلاف في كونها حرف تقسيم لا عاطفة لا اعتراضها بين العامل
والمعمول ووقوعها ابتداءً كما رأيت * واعلم ان إِمَّا لا تُستعمل الا مكررة لان الكلام
يبنى معها من اول الامر على احد المعاني المذكورة بخلاف أو فان الكلام يُنتج معها على

الاستقلال ثم بطراً عليه بعض هذه المعاني * وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله
 فلم يدار قد تقدم عهداً وإما بأموات أآ خيالها
 أي إما بدار * ويستغنى عن الثانية بأو كقول الآخر
 وقد شغني أن لا يزال بروعي خيالك إما طارقاً أو مغادياً
 وبإلا كقولهم إما أن نتكلم بخير وإلا فأسكت. وهو قليل

فصل

في قد والسين وسوف

تَخَصُّصٌ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصْرَفٌ وَقِيلَ مِمَّا يَنْتَظَرُ
 وَهِيَ لِلتَّحْقِيقِ لِمَاضٍ تَجَلَّبُ لَكِنْ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبٌ
 وَمَعَ مُضَارِعٍ لِلتَّقْلِيلِ تَفَعُّ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أي ان قد تخصص بالدخول على الفعل الخبري المتصرف وهو يشمل الماضي والمضارع.
 فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا الجمادة فلا يقال قد بعثك هذا على سبيل
 الإنشاء ولا قد ليس زيد قائماً * وقيل ان الفعل معها يكون منتظر الوقوع فيقال قد
 ركب الأمير وقد تقدم المسافر لمن يتوقع الركوب والقدوم منها. وأقره كثير من
 المحققين * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناه ولكنها تقرب زمانه من الحال
 ولذلك فجب مع الواقع منه حالاً كما مر في موضعه * وإذا دخلت على المضارع تفيد
 تقليل وقوعه فحوقد يصدق الكذب. وقيل انها قد تفيد التأكيد أيضاً نحو قد نرس

نقلب وجهك في السماء. ومنه قول الشاعر

قد أشهد الغارة الشعواء تحياني جرداء معروقة الحيين سرحوب

وهو من نوادر الاستعمال

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

أي ان السين تخصص بالدخول على المضارع وهي تخلص للاستقبال. ويقال لها حرف
 تنفيس أي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع

وهو الاستقبال * وكذلك سَوْفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَسِبُ الغلام
وسَوْفَ يَشِيبُ الفتى * واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنوتهم اجراً
عظيماً . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ منقلب ينقلبون . وسَوْفَ
بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون وأسوف يعطيك ربك فترضى

وَكُلُّهَا لَاصِقَةٌ لَا تُفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مرّ في
باب الحروف والوصف يتّحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار
امتنع الفصل بينهما وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم تسحق
العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مرّ في الباب المذكور *
غير ان قد اقلّ التصاقاً بالفعل لدلالته على امرٍ خارجيٍّ فاجازوا الفصل بينهما وبين
الماضي بالتسم لمناسبتيه لها في التقرير . وعليه قول الشاعر

أَخَا لَدَقْدِ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عُشْوَةً وَمَا قَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَفُّ
وحكى بعضهم قد لعمرى بث ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط إذا الفجائية

بِلَا خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى مبيّنة في بعض
اللغات على السكون باعتبار تضمها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيَلَمَّا

فان تلاها ساكنٌ نحو واللّه مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين *
واما في لغة الجمهور فهي معربة للامزمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند قطعها

عن الاضافة كما في قول الشاعر

وَأَفَى رَجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرَا

وعينها تكون بمعنى جميعاً وتُعرّب حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح

ولامها محذوفة كما في يد ودم واشباهها * وأما لَدَى فهي مبنية في مذهب الجمهور وإن كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وإنما بُنِيَتْ حملًا لها على لَدُنْ لأنها من لغاتها . ويظهر بناءؤها مع الضائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك ياءها وحينئذٍ نُقِلَ الفاء لانفتاح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وإنما جعلوها مع غير الضائر الفاء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضائر ياء لان الضائر نرد الاشياء الى اصولها كما عرفت فجرت في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنِيِّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بُنِيَ

اي ان قَطُّ ظرف زمان يخص بالماضي المنى نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيت قَطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثم بُنِيَتْ لأنها قد تضمنت معنى آل او من الاستغراقيتين . وكان بناءؤها على الضم تشبيها لها بالغايات . وقيل غير ذلك ما لا فائدة في ذكره

”وَلِفَجَاءَةٍ إِذَا تُسْتَعْدَمُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يَلْتَزِمُ“

اي ان اذا تُسْتَعْمِلَ للمفاجأة وحينئذٍ تكون حرفا في الاصح . ولا يقع بعدها إلا الجملة المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او منسوخة يأن نحو خرجت فاذا إن زيدا واقف . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقتطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * ولا تكون الجملة بعدها إلا حالا ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد بضربه عمرو . واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يقرن بقدر ليتقرب من زمان الحال نحو دخلت فاذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أَمْ وَلَوْلَا وَلَوْلَا وَلَوْلَا الْحَبِينَةُ

أَمْ لِيَنْفَصِلَ لَهَا حَتْمًا يَلْبِ مَا لَيْسَ فِعْلًا وَيَبْذِي فَأَنَّ تُلِي
فَكَرَّرْتُ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

اي ان أَمَّا بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم او حرف جر نحو
فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزُواْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرُواْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . او أداة شرط نحو
فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرَبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ
الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت *
واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي
لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ . وقيل انه يراد بها حينئذ التاكيد
فيكون المراد انه منطلق لا محالة * وهي على كل حال في تأويل أداة شرط وفعله
فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار
تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جواباً لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر
الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها كمعطوف بلا معطوف عليه استعمل
هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطاً فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما
رأيت * ولما كانت أَمَّا نائبة عن أداة شرط منعوا وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهم انه
فعل الشرط * واعلم انه لا يقع بين أَمَّا والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال أَمَّا زَيْدٌ
غُلَامَةٌ فَمُنْطَلِقٌ * ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بحيلة نامة ما لم تكن دعاية نحو أَمَّا
زَيْدٌ غَفَرَهُ اللهُ فَظَالِمٌ * وقد تحذف أَمَّا قبل الامر نحو وربك فكثير . وقيل قبل النهي
ايضاً نحو زَيْدًا فَلَا تَضْرِبْ . وحذفها دون ذلك سمعي لا يقاس عليه

وَلَا مِتْنَاعٍ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَا لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلْزَمَانِ الْمُبْتَدَأُ
وَحَبْرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتِزِلَ وَذِكْرُ مَا قِيدَ حَتْمٍ إِنْ جُهِّلَ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول
على المبتدأ نحو لولا انتم لكانا مؤمنين . أَمَّا قول الشاعر
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شَغْلِي
فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي .
وهو الاشهر * وأما خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام اي
على مُطْلَقِ الوجود وجب حذفه كما في المثال مُقَدَّرًا بوجوده ونحوه . او على كون خاص
اي وجود مُقَيَّدٍ بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بكفر لانتقم

البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا أنصار
زيد يحمونه لَقُتِلَ جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستفراء * وإعلم
ان لولا ولوما اذا وقع بعدهما مُضْمَرٌ مُتَّفَعٌ ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه
قد سُمِعَ وقوعه بعد لولا بصيغة الجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر
أَمَتْ بَعِينِهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَهْجُ
وهو حيثُ نَائبٌ عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا
عُطِفَ عليه اسمٌ ظاهرٌ يتعين رفعه فيقال لولاك وزيدٌ لهاكت . وهو مذهب جمهور
المحققين

وَلَا مِتْنَاعٍ لِمِتْنَاعٍ كَوَ وَمَعَ مَاضٍ لِمِشْرَطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَقَعُ
وَهُوَ جَوَابُ "كَوَ وَأَخْبِيهَا وَقَدْ" عَمَّ يَدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَامُ عُقْدُ

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي
حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تختص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء
الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارعٌ صُرف الى المضي نحو لو يُطِيعُكُمْ في كثير من
الامراتيم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يستحق
الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسمٌ
فهو معمول للفعل مُضْمَرٌ كقول بعضهم لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي اي لو أَلَطَمْتَنِي ذات سوارٍ
على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو أنهم صبروا ولو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي . فان الاول على تأويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين .
والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما
كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لنظراً كما رأيت . او
معنى نحو نعم العبد صهيبت لولم يخف الله لم يعصوه * وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما
لانها مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر في جوابها يعتبر في جوابها * ويربط
جواب كل واحدة منهما باللام كما رأيت ما لم يكن منفياً فلا يجوز ان يربط منه بها إلا
المنفي بما كقولها

ولو تُعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الطاعنين لَمَا أَبْقَتْ نَوَامٍ لَنَا رَوْحًا وَلَا جَسَدًا
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام على
الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ "كَانَ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَا وَل"

أي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى
ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدأؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدع صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطررب
فان وقع بعدها ماض أول بالمستقبل نحو ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا
خافوا عليهم. غير انها مع ذلك لا تعمل ايضاً في السعة لانها موضوعة لماضي المحض
وغالبة الدخول عليه * واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل ان نحو زيد ولو قل ما له كرم *
ويقال لها حينئذ لو الوصلية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ "قَدْ خَلَا" لَمَا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا
وَتَاخَذَ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي ان لَمَا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير من
المحققين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلاً ماضياً ايضاً نحو فلما تجامك الى البر
اعرضتم. او جملة اسمية مفرونة بإذا النجائية نحو فلما تجام الى البر اذا هم يشركون *
واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو مقتضى الشرط
سواء كل ما علقته جواباً وان لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة * واذا كانت لَمَا قد جرت
مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف لتعليق كقول الشاعر
ولَمَا كَانَ حَكْمُ الْمَوْتِ دَبْنَا وَفَيْتَ بِهِ وَشَيْتَكَ الْوَفَاءَ
وحينئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبه والاستفتاح

”نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلَالَةً
وَبَلَى أَثَبَتْ مَا أَتَتْهُ وَالنَّفْيُ فِي
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلِمَ
إِنِّي وَأَجَلَ جَبَرٌ وَلَا وَكَالًا
كَلَّا وَلَا وَالرَّدْعَ زِدْ كَلَّا تَقِي
وَعِدْ وَبَعْدَ إِنِّي وَجُوبًا أَقْسِمُ

اي ان هذه الأحرف بُوَيَّتْ بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسددها . غير ان
بَلَى منها تخصص بوقوعها بعد النفي فمفعلة إنباتاً . وذلك يكون نارة في الخبر نحو زعم
الذين كفروا أن لن يبعثوا قُلْ بَلَى . ونارة في الاستفهام نحو أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بَلَى .
اي بَلَى يبعثون وبَلَى انت ربنا . بخلاف نَعَمْ وما يجري مجراها فان الجواب بها ينفع ما
قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أَلَيْسَ لي عليك دين فان قال بَلَى يلزمه
الدين وان قال نَعَمْ او إحدى أخواتها لا يلزمه * وكَلَّا ولا تخصصان بالنفي مطلقاً كيفما
كان ما قبلهما . غير ان كَلَّا يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه
وهو المشهور في استعمالها * وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق الخبر في نحو
قام زيد . ولإعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب في نحو اضرب زيداً .
فيقال في الجميع نَعَمْ او إحدى أخواتها * غير ان إِنِّي لا تستعمل إلا في القسم المحذوف فعلة
نحو قُلْ إِنِّي وَرَبِّي أَنَّهُ لَحَقُّ . فلا يقال إِنِّي أَقْسِمُ بِرَبِّي * واعلم ان من هذه الأحرف ما
هو كثير في الاستعمال وهو نَعَمْ وبَلَى وإِنِّي وكَلَّا . وما هو قليل وهو أَجَلَ . وما هو
نادر وهو جَبَرٌ * وأمُّ الباب نَعَمْ في الإيجاب ولا في النفي

وَأَيُّ لَتَفْسِيرٍ وَأَنْ حَيْثُ تَلَى
مَعْنَى فَقَطْ لِلْقَوْلِ بَيْنَ الْجُمَلِ

اي ان أي موضوعة لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليثاً أي أسداً . وما بعدها يكون عطف
بيان او بدلاً * وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر
وترمينني بالطرف أي انت مذنب وتقلبنني لكن إياك لا أقلب
وَأَمَّا أَنْ فتخصص بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منها

معنى القول فقط دون لفظه نحو فاورحيننا اليه أن اصنع الفلك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا أن تلكم الجنة * واعلم ان بعضهم جعل اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلك الماء اذا شربته . غير ان الناء في المفسر الواقع بعدها تكون مفتوحة المخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للتكلم . وقد نظهر

بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم ناءك فيه ضم معترف
وان تكن يا اذا يوماً تفسره ففتحك الناء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وإنما التفسير مأخوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لِنَنْبِيهِ كَهَذَا تَقَعُ كَذَلِكَ يَا حَيْثُ النِّدَاءُ يَمْتَنِعُ

اي ان ها موضوعة لتنبية المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو هذا وههنا . ويفصل بينهما تارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك . وتارة بضمير الرفع نحوها أنتم أولاء * وقد يفصل غيرها كقول الشاعر
ها إن ناعذرة ان لم تكن تفتت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تنصرف على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تدوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فذكر

وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيَةُ يُعْزَى لَهَا

اي ان ألا وأما يستعملونها لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع ألا قبل إن نحو ألا إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر

ألا يا غراب البين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالذوران

وأكثر وقوع أما قبل القسم كقول الآخر
 أما والذي أبكى وأضحك والذي إمامت وأحبا والذي امره الأمر
 وقد يراد بهما التنبيه أيضاً. وقبل أن التنبيه معناها والاستفتاح محلها فيستفتح الكلام بهما
 للتنبيه المخاطب عليه. وهو غير بعيد عن الصواب
 فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلُ سَاكِنَيْنِ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرِمِ الْمَلَأَ

أي أن الأول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدّ وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مرّ ولا مدغماً في الثاني يكسر كما نحو أكرم الملاء. وهو يشمل الحرف
 الصحيح كما رأيت. وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه نحو ولوا تبع
 الحق وأما ترتيب بكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو لم يكن الذين
 كفروا أوليئ الملك اليوم ويل الله بزكي من يشاء وما أشبه ذلك إلا ما ندر كما سيأتي
 وَمَا أَتَقَى هَمْزَةً قَطَعَ وَصِلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ تُقِلَّتْ

أي أن الساكن الذي تليه همزة قطع قد وصّلت فنقل اليه حركتها التي كانت لها في حال
 قطعها كقراءة بعضهم ألم نعلم أن الله على كل شيء قدير بوصل همزة أن ونقل فتحها
 إلى الميم الساكنة قبلها. وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر
 لو أن اللؤم ينسب كان عبداً قبيح الوجه أغور من ثيفر

وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستحسن في النثر لانه خروج عن الأصل لا وجه له
 وَحَرَكِ الثَّانِي كَمَا مَتَّبِعَا "وَأَكْسَرُ وَلِلتَّخْفِيفِ فَتَحَ وَقَعَا"

أي إذا كان أول الساكنين مدغماً كما في نحو مدّ تجرّك الثاني منها على عكس ما مرّ.
 ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الأول فيضم إذا كان مضموماً كما في المثال
 ويُفتح إذا كان مفتوحاً نحو غصّ ويكسر إذا كان مكسوراً نحو فِرّ. وهو الأكثر في
 استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على أصل تحريك الساكن والتخفيف والتخفيف
 وعلى ذلك يجوز في المضموم الناء الأوجه الثلاثة وفي غيره التفتح والكسر ويمتنع الضم إذا

لا وجه له * فان تلا الفعل ساكنٌ نحو لم يَدَّ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن
التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويتنوع الضم عند الجمهور لئلا يلتبس بالمُسند الى ضمير
الذكور * وان اتصلت به ماء الضمير ضمٌ مع غير المفتوحة منها مطلقاً إنباءً لضمّة الماء
نحو لم يَرُدُّه ولم يَمْسُها ولم يَسْتَحِبُّهم . وفتحٌ مع المفتوحة نحو لم يَرُدَّها ولم يَسْتَحِبَّها . وهي لغة
جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَتَخَصَّرُ نَحْوُ أَقْوَا الْعِدَى وَعُدَّ مِنَ السَّفَرِ
اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومةٍ مختصراً فيها كضم واو الجمع
المفتوح ما قبلها وفتح نونٍ من مع أَل كما رأيت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين
العَلَم الموصوف بابتن كما مر * وهزة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تُعَدُّ فاصلاً لسقوطها
في اللفظ فلا يُعَدُّ باعتراضها بينهما لانها كلاً شيء

وَكُلُّهُ يُقَدَّرُ السَّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ له السكون كما ان المتحرك
الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ له الحركة . فيكون هذا ساكناً في التدوير متحركاً في
اللفظ لعروض التقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التدوير ساكناً في
اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعاً مُضْمَرًا مُبْتَدَأٌ عَنْهُ بِتَالٍ أُخْبِرَا
وَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدُ فِي جُمْلَةٍ تَشْرِيكَهُنَّ كَمَا يَرُدُّ

اي ان الكلام يُسْتَأْنَفُ مقطوعاً عما قبله منوياً فيه مبتدأً مُخْبِرٌ عَنْهُ بما يليه كما سئري .
وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجملة التي لا بُرَادَ تشريركما مع ما قبلها
في حكمه كقولنا لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله أَلَمْ نَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
برفع ما بعد الواو والفاء فيها . فان التدوير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه

النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن لا النهي عنها جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق
لان المراد اثبات النطق له لا الاستفهام عنه . وقس على ذلك ما اشبهه من المواقف

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ اِلِسْتِثْنَاؤُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستثناء قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب
نحو مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . اي فهو لا يخاف * ومن ثم يلزمه الرفع
لانه قد صار مجرّداً بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المقدّر كما علمت في موضعه

وَدُونَ ذَاكَ الْجَوَابِ يَرُدُّ نَحْوَ قَصَدْنَا نَجْدًا نَجْدًا نَقْصِدُ

اي ان الاستثناء يستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف وإظهار المبتدأ . فتكون
الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤال مُضْمَرٍ ولذلك نَقَطَ عَمَّا قَبْلَهَا كما يُقَطَّعُ الْجَوَابُ
عن السؤال . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مقدّر
كأنه قيل هل نَجْدُ أَهْلٌ لِنَقْصِدِ النَّاسَ إِلَيْهَا فَقِيلَ نَجْدٌ نَقْصِدُ * وذلك يكون في الجملة
الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ . فانه على
نقد برانه قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلامٌ . وهذا من المباحث البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفًّا حَكَتْ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سُلِّ عَنْهَا وَأَيُّ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلْ
وَنُونَ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبِعًا ” وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فُرِعَا ”

اي ان مَنْ وَأَيُّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام
الغير يُجَكِّي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما ستري . غير ان مَنْ يُجَكِّي بهما في
الوقف فقط وَأَيُّ يُجَكِّي بهما في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية
المفرد المذكور بحركته مُشْبِعَةً فيتولد منها حرفٌ مجانسها . أمّا التحريك فلاستجلاب
الحكاية لانها لا تُنَادِي من الساكن . وَأَمَّا الإشباع فللوقوف على الساكن المتولد منه لانه
لا يُوقَفُ على المتحرّك . فاذا قيل جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ مَنُو . او رأيت رجلاً يُقَالُ مَنَا . او مررت
برجلٍ يُقَالُ مَنِي * وَأَمَّا أَيُّ فتجري مجرى بقية الأسماء المعربة وصلاً ووقفاً . فيقال في

الوصل أي يفتي بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليه * وأما ما سوى المفرد المذكور وهو الموصوت والمثنى والمجموع فيحكى بهما ما له من علامات الفروع . فإذا قيل جاءت امرأة ورجلان وأمرأتان وبنون وبنات يقال منه ومَنان ومَتَّان ومَنون ومَنات . وكذلك آية وآيان وآيَّان وآيَّون وآيَّات * غير أن الغالب في نون منه أن تُسكن مع المثنى فيقال مَتَّان . وربما سكنت مع المفرد أيضاً فيقال مَنَتْ باثبات الناء على لفظها مع الوقف عليها * وأعلم أنهم اختلفوا في اعراب مَنْ وأي في الحكاية والخيارانها خبران عن محذوف أو مبتدأ محذوف والخبر والتقدير مَنْ الذي ذكرته وأي جاء . ونحو ذلك * والمبني منها يبقى اعرابه في المحل والمعرَّب تقدُّرُه علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مرَّ في باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

”وَعَكْسُ أَي لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيَحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ“
 ”وَذَاكَ إِذْ لَا عَطْفَ تَلُوهُ فَإِنْ يُعْطَفُ فَمَا بَعْدُ بِأَعْرَابِ قَبْلِهِ“

أي أن مَنْ إذا سئل بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال مَنْ يا هذا لمن قال جاء رجل أو امرأة أو رجلان وهلمَّ جراً * وإذا كرر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علماً يحكى في السؤال على لفظه فيقال مَنْ زيداً لمن قال رأيت زيدا وقس عليه . وهي لغة أهل الحجاز وعليها الاستعمال * غير أنه يشترط لصحة الحكاية بعدها أن لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو ومن زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو الاول والعاطف يربطها فلا يحتاج معه الى الحكاية . وحيثما يتعين الرفع بعدها على الإطلاق * وأما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يحكى منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلام زيد نقول مَنْ غلام زيد بالرفع لا غير * ويشترط في العلم أن لا يكون ملحقاً بتابع غير النعت باین مضافاً الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم أو نفسه أو اخاك نقول مَنْ زيداً الكريم وهلمَّ جراً بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو أو بكرًا وخالداً نقول مَنْ زيد بن عمرو ومن بكرًا وخالداً بالنصب فيها * فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وغلامه يحكى العلم وحده في اختيار الأكثرين فيقال مَنْ زيداً وغلامه بالنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كلاً الا الرفع

لأنها تكون مرفوعة لفظاً فإذا كان ما بعدها منصوباً أو مجروراً أدى إلى منافرة في اللفظ . ولذلك يُرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمَفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجَمَلُ وَمَا بِهَا سَمِيحٌ تَحْكِي وَالْمَثَلُ

أي إن هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أمّا الاسم المفرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمرّتان جواباً لمن قال له هاتان تمرّتان * وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ وبين حرف جرٍ وقد مرّ استنباط ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسد * وأمّا الجمل فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . أو بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . أو الكتابة نحو كتبت سلام على إبراهيم *

وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعتُ الناسُ يتجمعون غيثاً فقلت لصيدحٍ أتبعني بلالاً

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المear

وكذلك الجملة المسمى بها كناية بظراً وبرق فخره * والمثل السائر نحو في الصيف

ضيعت اللبن بكسر الناء . فإنه يضرب للرجل أيضاً بكسر هـ لأنه قيل لامرأة في الأصل *

واعلم أن الواقع بعد القول ونحوه إذا كان مفتتحاً بمزة الوصل يجوز قطع همزته على

الحكاية لأنها قد وردت مقطوعة في لفظ القائل . وعليه قول الشاعر

قتلوا كليباً ثم قالوا إرتعوا كذبوا لقد منعوا الجهاد رتوعاً

ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار أنها قد وقعت في الدرج . وهو الأكثر في

الاستعمال لأنه أسهل في اللفظ .

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

أي إن الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف الهجائية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سالتونينها كما

نقرر في علم الصرف * وهذه الأحرف تُزاد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تُزاد تلك الأحرف . وسأني بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسِّ مَا لَا اتَّخِذَا
وَفِي تَعْجِبُ بِأَمْرِ قَاعِلًا وَالْحَالِ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلًا

اي ان الباء تُزاد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيد في الدار * وفي خبر ليس وما ولا العاملين علمها نحو ألسنت برئكم وما ربك بغافل عما تعملون .

وقول الشاعر

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ يمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

وقد تراد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وان مدت الأيدي الى الزاد لم تكن بأعجمهم اذ أجشع القوم أنجل

وتُزاد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال المنفية

العامل كقول الشاعر

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منهاها

وهو قليل في الاستعمال

وَسُمِعَتْ نَحْوُ بَحْسِي دِرْهَمُ وَنَحْوُ أَلْقَى بِيَدِهِ أَدْهَمُ
وَجَاءَ عِثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحَيَّ

اي ان زيادة الباء قد سُمِعَتْ في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي المفعول به نحو ألقى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا "لِفِعْلِ لِحَقًا" تَقْوِيَةً أَوْ شُبْهِهَ فِعْلٍ مُطْلَقًا

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عاملة فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخير عن المفعول . او شبه فعل . وهو

المصدر والوصف سواء تأخرا عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيد لعمرو ضارباً ثم تقدم ما عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب لعمرو. وذلك لان شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما يتقوى به. ويقال لهن اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَأَتْ مِثْلَ الْعَلَمِ

اي ان اللام تُرَاد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره او لوجوده. وهو جواب لو نحو ولو علم الله فهم خيراً لآسمهم. وجواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض. وجواب لوما كما في قول الشاعر
لوما إلا صاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وتُراد في جواب القسم نحو تالله لا يكيدن أصنامكم. وهي مع زيادتها تنيد الربط في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن قولنوا لا ينصرونهم وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِيذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبَةٍ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تُرَاد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به. وذلك في ما سوى الموجب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من الله غيره وهل من خالني غير الله. وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تستقط من ورقه إلا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقم من احديه ولم جراً * غير ان الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا. وهو المشهور بين النواة * واعلم ان النكرة التي تُرَاد عليها من اذا كانت تختص بالنفي وشبهه نحو ما جاء في من احدي فهي لتأكيد العموم. وإلا فهي للتنصيص على العموم نحو ما جاء في من رجل. فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال. ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبهة بالزائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط. وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَيْثْلِهِ وَالنَّاسُ فِي رَبِّ وَثُمَّ لَا وَثُمَّ تَقْتَفِي

اي ان الكاف تُرَاد على لفظه مثل نحو ليس كَيْثْلُهُ شيء لان المراد في المثل لا نفي مثل

الْمِثْلُ وَالْأَلِيمُ ثَبُوتُ الْمِثْلِ وَهُوَ عَكْسُ الْمَقْصُودِ * وَالنَّاءُ تَزَادُ بَعْدَ رُبٍّ وَثَمٍّ الْعَاطِفَةُ وَلَا
 النَّافِيَةُ وَثَمَّ الَّتِي يُشَارُ بِهَا إِلَى الْمَكَانِ . فَيُقَالُ رُبَّتْ رَجُلٍ كَرِيمٍ لِقِيَّتِهِ وَجَاءَ زَيْدٌ ثَمَّتَ عَمْرُو
 وَهَلَمْ جَرًّا * وَهِيَ تُفْتَحُ وَتُسَكَّنُ فِي الْجَمْعِ إِلَّا فِي لَاتٍ فَلَا يَجُوزُ تَسْكِينُهَا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّفَاقُّ
 السَّاكِنِينَ * وَزِيَادَتُهَا قِيلَ لِلثَّانِيَةِ اللَّفْظُ وَقِيلَ لِلثَّالِثَةِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُ الْكَثَرِ
 وَأَنَّ "تَزَادُ قَبْلَ كَوْ إِذْ أَقْسِمَا وَبَعْدَ كَمَا وَكَذَا إِنَّ بَعْدَ مَا"
 أَي وَتَزَادُ أَنَّ الْخَفِيفَةَ الْمُنْتَوَحَةَ الْهَمْزَةَ قَبْلَ لَوْ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ فَعْلِ الْقَسَمِ مَذْكُورًا كَقَوْلِ

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوِ الثَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ أَكْثَرُ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

أَوْ مَحْذُوقًا كَقَوْلِ الْآخَرِ

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وَبَعْدَ مَا نَحْنُو فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَاهُ عَلَى وَجْهِهِ * وَتَزَادُ إِنَّ الْخَفِيفَةَ الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ

بَعْدَ مَا النَّافِيَةِ سِوَا مَا كَانَ مِنْفِيهَا فَعَلًا كَقَوْلِهِ

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنَّ أَرَى نَظِيرًا بَيْنَ جُدْعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

أَوْ جُمْلَةً أَسْمِيَةً كَقَوْلِ الْآخَرِ

وَمَا إِنَّ طِينَنَا جَبِينٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

وَقَدْ تَزَادَ بَعْدَ مَا الْمَوْصُولَةُ وَالْمَصْدَرِيَّةُ وَكِلَاهُمَا نَادِرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ

وَمَا "تَزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبٍّ وَكَفَى إِنَّ أَيْنَ أَيْانَ مَتَى إِذَا وَآيٌ"

"غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّئَةٍ لَيْتَ وَالْعَهْلُ فِي مُفْرَدَاتِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ

أَيَّ إِنْ مَا تَزَادَ بَعْدَ عَنْ نَحْوَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ * وَبَعْدَ رَبٍّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

رُبَّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ ضَعِيفٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

وَبَعْدَ كَيْ كَقَوْلِ الْآخَرِ

يَهْدِدُونِي كَيْمَا أَخَافَهُمْ هَيْهَاتَ أَيْ يَهْدِدُ الْأَسَدُ

وَبَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ وَمَا يَلِيهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ نَحْوُ إِمَّا يَنْزِعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ

نَزَعَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَإِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَهَلَمْ جَرًّا * وَبَعْدَ غَيْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

مَنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَنِي هُمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ قُوَادِي

وبعد بعد كقولہ

ولها طيب تكمة حين هبت بعد ما هتجة كمسك فتبقى

وبعد سي بمعنى مثل من قولهم لا سيما في احد وجوهها كما مر في باب الاستثناء . وهي لازمة لها * وبعد ليست من اخوات إن في من ابقى عليها وهو الراجح على ما مر هناك * وهي في ذلك كله لا تكف عن العمل في الاسماء المفردة والافعال كما رأيت * واعلم ان ما الداخلة على كي يجوز ان تحسب زائدة فينصب الفعل بعدها بكي او بأن مضمرة وهو الأكثر . وان تكون مصدرية وكي حرف جر فيرفع الفعل على انه صلة ما * والداخلة على اي تشل الداخلة بينها وبين مجزومها نحو آيا ما تدعو فله الاسماء الحسنى . وبينها وبين مجزورها نحو أيما الآجلين قضيت فلا عدوان علي فان ما بعدها يبقى على حكمه في الوجهين * فتدبر

”كَذَاكَ لَا تُزَادُ بَعْدَ الْوَائِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ“

اي ان لا تزداد بعد الواوي ما عطيف على منفي لفظا نحو لا تستوي الحسنة ولا السيئة . او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين * وهي تزداد هناك لتأكيد النفي تقريرا كما رأيت . اورفعاً للاحتمال كما في نحو ما جاء زيد ولا عمرو . فانه يحتمل عند سقوطها ان يكون المراد نفي اجتماعها معاً في وقت المجيء فلما جيء بها ارتفع هذا الاحتمال . فتأمل

وَمَا تَزِدْ صَحَّحَ بِهِ أَوْ أَكْثِدَ بَالِغٌ وَكَفَّ أَحْصَرَ وَقَوَّ مَهْدٌ
وَدُونَ ذَاكَ التَّرْكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَسَمًا بِهَا أَقْتَضَى مُرْمٍ الْفَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أكرم بزيدي . فان فاعل الامر لا يكون الأضمر المخطأ فلما عدل الى غيره زيدت عليه الباء ليصير على صورة يصح التلظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائم . او المبالغة كما في نحو لات حين مناص . او الكف كما في نحو حينما تذهب أذهب . او الحصر كما في نحو إنما أنت منذر . او التقوية كما في نحو للزوايا نعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما في نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أولى لانها تكون من قبيل العبث في الكلام . على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرهم كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إن التأكيدية لإفادة الحصر ونحو ذلك . فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا يَدْ مِنْ تَعَلَّقٍ لِلظَّرْفِ بِأَلْفِعْلٍ أَوْ شِبْهِ لَهُ كَأَحْرَفٍ

اي ان الظرف لا يَدْ ان يتعلّق بفعلٍ او شبهه ليُرِبطَ بعامله كما يتعلّق حرف المجرر. وذلك
يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيد و زيد واقفت لدى الامير . وظرف الزمان نحو
اتيت اليوم وانا را حلاً غداً * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما يَأْوُلُ
بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء اية اي معبود . او بما يُشِيرُ الى معناه كقول الشاعر
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ رِبْدَاءٌ تُجْهِلُ مِنْ صَغِيرِ الصَّافِرِ
اي شجاع علي وفي الحروب جبان . وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيها ولذلك
قيل انها يكتفيان براءة الفعل

وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَرٍ وَمَا يَخْصُ أَذْكَرُ وَكُلٌّ يُلْتَزِمُ
وَذَلِكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصَلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ أَقْتَصَرَ

اي ان متعلّق الظرف وحرف المجرر اذا كان يدلّ على كون عام كالحصول والوجود
ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار . وان كان يدلّ
على كون خاص كالقيام والفعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك
يكون في ما وقع نعتاً او حالاً او خبراً او صلة . فيقال مع إرادة الوجود المطلق اعجبي
غلام عند الخليفة ومررت بزيد امام داره و زيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي
فوق المنبر . اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر
فوق المنبر * ومع إرادة الوجود المقيد بصفة اعجبي غلام واقفت عند الخليفة ومررت
بزيد جالساً امام داره و زيد نائم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر *
وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبي غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وهلم جرا *

غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالنعل كما رأيت لان الصلة موطن المجمله ويجوز في غيرها تقديره به او بالصلة لانه يمتثلها جميعاً . غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الأفراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو **أَعْنَدَهُ** علم الغيب **وَأَفَى** الله شك . او يكون حرف قسم غير الباء نحو **والليل اذا يغشى** . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفاً في مثل وشبهه كقولهم للسافر على الطائر الميمون . او قد حذف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَضَرْفُ ذِي الْعُمُومِ يُدْعَى الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الذِّي لَا يُعْتَبَرُ وَهَكَذَا ذُو الْحَجَرِ فَأَعْلَمَ وَأَعْمَلٍ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا كَمْ يُقَلِّ
اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مر اولاً لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه * وأما الذي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ملغى لا اعتبار له * وهكذا الجار والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في المجمله واحكامها

يُضَمُّنُ الْجُمْلَةَ بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تَنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلِغْوٍ يُحْسَبُ
اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أسند اليه الفعل منحصرة فيها . فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يغني عن الخبر . وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه * وهي تنسب الى ما صدرت به فهي اسمية في نحو زيد قائم وفعلية في نحو قام زيد * وذلك يعتبر فيها بحسب الاصل فلا يشكل بنحو قام ابوه زيد وزيداً ضربت لان الاصل زيد قائم ابوه وضربت زيداً وبهذا الاعتبار تعد الاولى اسمية والثانية فعلية * ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو **إن زيداً قائمٌ وهل قام**

زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغوا يعتد به * واعلم ان الجملة اعم
من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في جملة الشرط والصلة
ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمية نحو هيات العقيق لان
صدرها اسم فعل لافعل بالحقيقة * واما الصفة فانها مع اشتغالها على المسند والمسند اليه لا
تحتسب جملة لانها لا تستعمل بالافادة على حكم الجمل . ولا يعتبر ما فيها من المسند اليه
لانها تستوي معه في التكلم والمخاطاب والغيبة كالمفردات الجامدة فيقال انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما يقال انا رجل وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كأنها خالية من
الضمير المسند اليه فلا تستحق حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالجمل

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَاَنَا عَبْدِي ابْنُهُ لِي شَمَلًا كَلَّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند الخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنه لي . فان ما بعد الضمير
الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره قد وقع
خبرا عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها ليست كبرى
لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبرا

وَذَاتٌ وَجْهٍ نَحْوُ زَيْدٍ مُقْبِلٌ وَذَاتٌ وَجْهَيْنِ كَعَمْرٍو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة واحدة
نحو زيد مقبل ووطنته بزورني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها
مختلفين في الاسمية والفعالية نحو عمرو يفعل ووطنته صادقا . وتسمى الاولى ذات الوجه
والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لَاعْتَرَاضَ فَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ أَلْمُجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله

نور السموات والارض . او في اثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات والارض بالحق
تعالى عما يشركون * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو والله الذي ارسل
الرياح . او حرفي نحو نخشى ان نصيبنا دائع * والفسرة لما قبلها مجردة عن حرف
التفسير نحو هل ادلكم على تجارة نعيمكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله . او مقترنة
به نحو ما قلت لهم الا ما امرتني ان اعبدوا الله ربي وربكم * والجملة المعترضة وهي
الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه لقسم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً
للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يفترق
بالفاء او اذا نحو ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا
هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القليل جواب
اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه . وجواب لولا نحو لولا كلفة النصل لقضي
بينهم . وجواب لهما نحو فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم
ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو
راكب زيد لم تكن من هذا القليل * وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه

آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نواب لا يملئنه ونوايح

او في الاصل كقول الآخر

لعلك والموعود حق لقاءه بدا لك في تلك القلوص بدا

والفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

او منصوبة كقوله

وبدأت والدهر ذو تبدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمال

والقسم وجوابه كقوله

لعمرى وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا على الاقارع

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيه وغير ذلك ما لا فائدة في استنباطه

وتأخذ المحل وهي تخير أو وهي مفعول به إذ تذكر

أو وهي حال أولها المضاف ضم أو قد أجابت بعد ربطها ما جزم

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ لِحِمْلَةٍ فِي الطَّرَفَيْنِ سَابِعَةٌ

اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن عَلم القرآن .
وكانوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ * او منعولاً به نحو قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ . ورَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ
يَصُدُّونَ عَنْكَ * او حالاً نحو وجاءَ اهل المدينة يستبشرون . ولا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ
سُكَارَى * او مضافاً اليها نحو يومُ هُمْ بارزون . والسلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ *
او جواباً للشرط جازم مقترنة بالفاء او اذا نحو وان تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَانَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَاخْفَى .
وان تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ * او تابعة لمفرد نحو من قبل أن يَأْتِيَ
يومٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ . وَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ * وَأَمَّا التَّابِعَةُ لِلْحِمْلَةِ فَقَدْ يَكُونُ لَهَا
محلٌ نحو وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَسْطُرُ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ . وقد لا يكون نحو اقتربت الساعةُ وَانْشَقَّ
النَّهَرُ . وبها يتم كل فريقي سبعة من الجمل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون
لها محل من الإعراب لان حقها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها فان اصاب محللاً منه فقد
نطفئت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تُعْطَى المحل المذكور اذا وقعت موقع
المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة محل الواقعة جواب شرط بانها
لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * وأجيب بان المفرد أعم من ان يكون اسماً
او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم
مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يُضِلِّ اللَّهُ فَلَها هَادِي
لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ . فان جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها .

فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ
وَشِبْهَهَا كَذَاكَ مَعَهُمَا جَرٌّ فَأَحْظُ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَمِعَانِ . وبعد
نكرة تكون صفة لها نحو كَتَابُ فَصَلَّتْ آيَاتُهُ * وقد تكون كل واحدة منها غير محضة
فتعمل الجملة الوجهين نحو وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ . فان
المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة الجنسية يقرب من

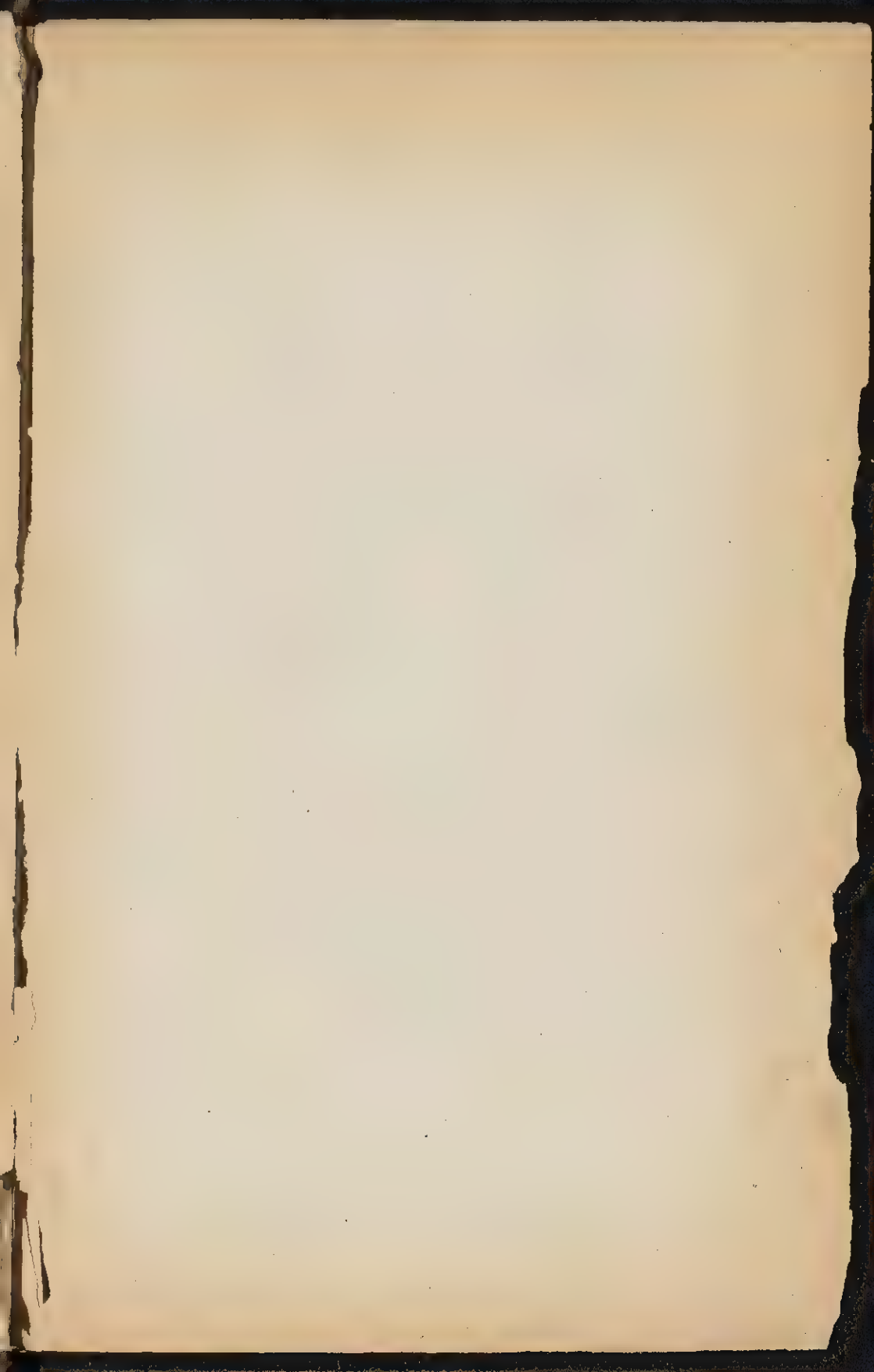
النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تخجل الحجلة الواقعة بعد كل منها ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري معها شبه الحجلة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منها حالاً في نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مررت برجل بين قومه او في داره . ومختلاً في نحو أعجبتني الخيل عند العرب او في البادية وأعجبتني رجل نبي عند الامير او عن يمينه * وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني اني قد جمعت ما في هذا الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت . ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى تسهلاً على الطالب فكنت أعدت ناسخاً لا مصنفاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة و إلا فقد يغلط الناسخ ويصلح الفارثي والله لا يضعج اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبيضه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والف للهجرة والمحمد لله اولاً وآخراً *

انتهى

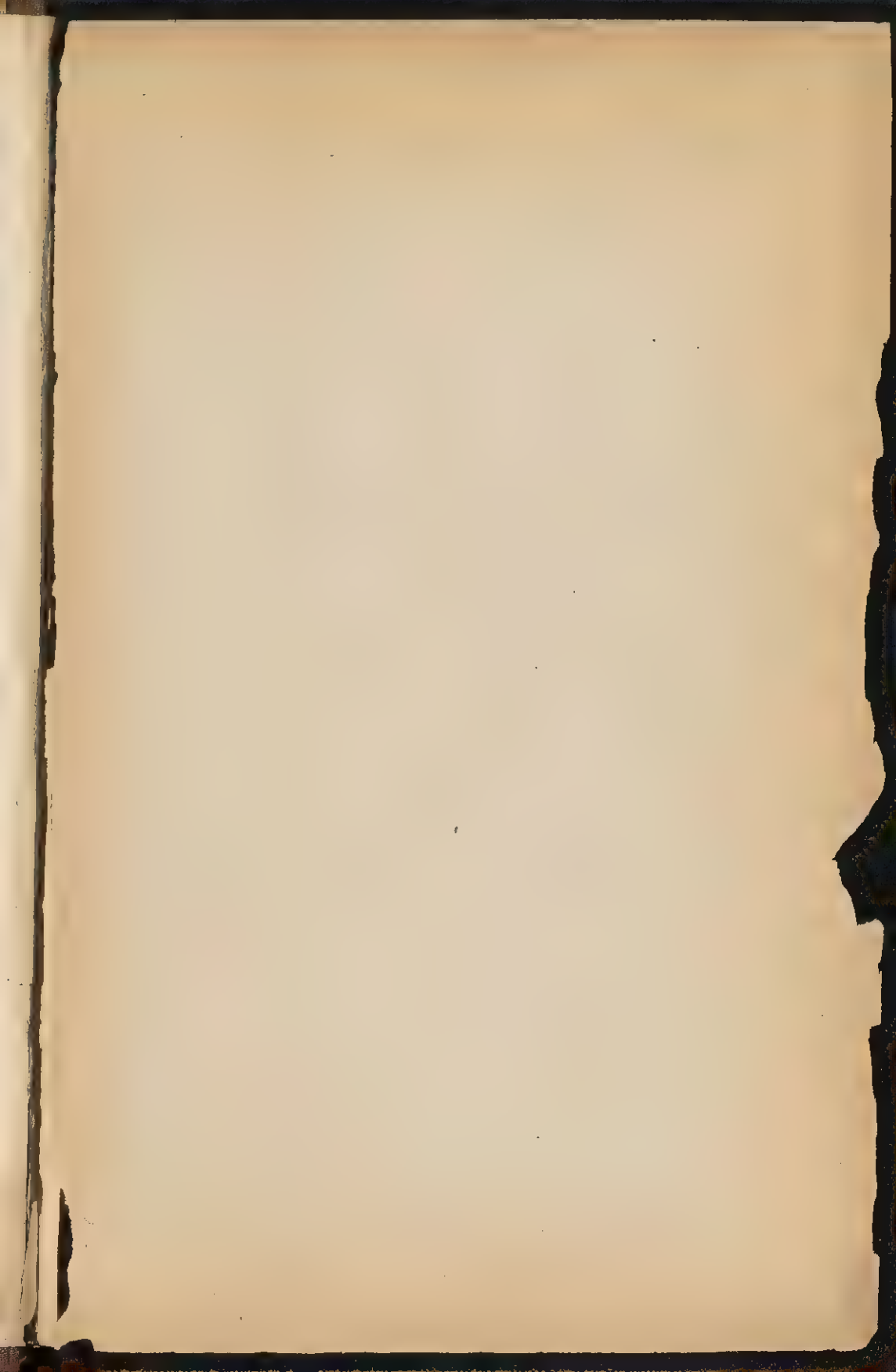
بقول مختصرة الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبناني هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الرواية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويحزل ثواب مؤلفه من واسع إحسانه ويغفر عليه سجال رحمة ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آميناً * واعلم اني اسقطت منه باب المجر بالجاورة لهجرة في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهلها من اكثر كتب المصنفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملازمة * وكل موضع في المتن اكتفت بهاتين العلامتين " — " فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة والف

والمحمد لله رب العالمين



اصلاح غلط

| صفحة | سطر | خطأ | صوابه |
|------|---------|-------------------------|---------------------------|
| ١٢ | ٨ | رَفَعَ | رَفَعَ ✓ |
| ٢٨ | ١٧ | مُرفوعاً | مرفوعاً ✓ |
| ٨١ | ١٩ | نُوي | نُوي ✓ |
| ١٠٢ | ١٨ و ١٩ | فيه | معه ✓ |
| ١٠٧ | ٢٤ | المضاف | المضاف اليه ✓ |
| ١١٧ | ٦ | المضارع | ان المضارع ✓ |
| ١٢٠ | ١١ | صدر | صدر ✓ |
| ٢٢٩ | ١٨ | وَكَا لِهِنَادَى | وَكَا لِهِنَادَى |
| ٢٥٤ | ١٢ | له | بَلَه ✓ |
| ٢٥٩ | ١٠ | مر | كما مر ✓ |
| ٢٨٠ | ٦ | لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ | لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ ✓ |
| ٢٨٠ | ٢٢ | لِتَمَكُنْ | لِتَمَكُنْ |
| ٢٨٢ | ٥٠ | لَاقَى | لَاقَى ✓ |



History of a former edition of the Forest of Arden

فهرس

the Forest of the Wild Ar

and

Entertainment, or
Fire of Hos-
pitality

كتاب نزل القرى في شرح جوف القرى

مختص

تأليف ناصيف بن عبد الله البنازجي

اللبتافي

2.

○

1.

✓

4

2.

9. 4. 1942

4

1

4.9

11

713

44

فهرست کتاب زند القری فی شرح جہوف الفراء

۲ الكلمة

۳ الاسم

۴ الاءراب و البنا

۶ — و المعربات

۷ — بالحركة

۸ — بالحروف

۱۱ ملحقات التقنية و الجمع

۱۴ تقدير الاعراب و الحجة

۱۷ امتناع صرف الاسم

۱۹ موانع الصرف

۲۳ بناء الاسم

۲۶ النكرة و المعرفة

۳۱ الضمير

۴۴ العام

۴۷ الإشارة

۵۰ الموصول

۶۰ الموامل و المعقولات

۶۱ المحذف و التقدير

۷۴ المبتدا و الخبر

۸۴ الفاعل

باب مرقوات الاسماء

5
 2
 2
 1
 4
 7
 7
 1
 5
 3
 1
 7
 3

١٩ نائب الفاعل

باب المنصوبات الاسماء

٢٢ تعلق الفعل بمنصوباته

٩٤ المفعول المطلق

٩٦ — به

٩٧ — فيه

١٠٠ — له

١٠٢ — معه

١٠٤ المستثنى

١١٠ الحال

١٢٠ التمييز

باب المجرور بالاضافة

١٢٤ الاضافة

١٤١ الفعل

١٤٤ كان واحواتها

١٥٣ — كاد

١٥٧ — ظن

١٦١ ما ينصب ثلثة مفاعيل

١٦٢ محمود الفعل

١٦٤ افعال للدخ والذم

١٦٨ افعال التعجب

١٧٢ اعراب الفعل وبنا وده

١٧٤ شبه الفعل

الحرف ١٨٨

أحرف الجر ١٩٠

إِنَّ وَاحوالها ١٩٩

نواصب الفعل ٢٠٨

المجوزم ٢١٤

الأحرف المشبهة بليس ٢٢٤

لا النافية للجنس ٢٢٨

النعت ٢٣٤

عطف البيان ٢٤٠

التوكيد ٢٤٣

البدل ٢٤٦

عطف النسق ٢٥٥

الوقف ٢٦١

النداء ٢٦٩

توابع المنادى ٢٨١

الاستغانة ٢٨٣

الندبة ٢٨٥

الاختصاص ٢٨٧

التحذير والإغراء ٢٨٨

الاشتغال ٢٩١

التنازع ٢٩٦

new, (at)

٢٩٩ العدد

٣٠٤ الكنايات

٣٠٨ اسماء الافعال والاصوات

٣١٣ تقسيم الكلام

٣١٥ الطلب

٣١٦ ادوات الطلب

٣٢١ احرف النداء

٣٢٣ القسم

٣٢٥ ضمير الثان

٣٢٧ ضمير الفصل وكاف الخطاب

٣٢٩ قيود الضمائر

٣٣٢ احكام الضمائر

٣٣٣ الموصولات الحرفية

٣٣٥ حرف التعريف

٣٣٨ التنوين

٣٤٢ نون التثنية والجمع

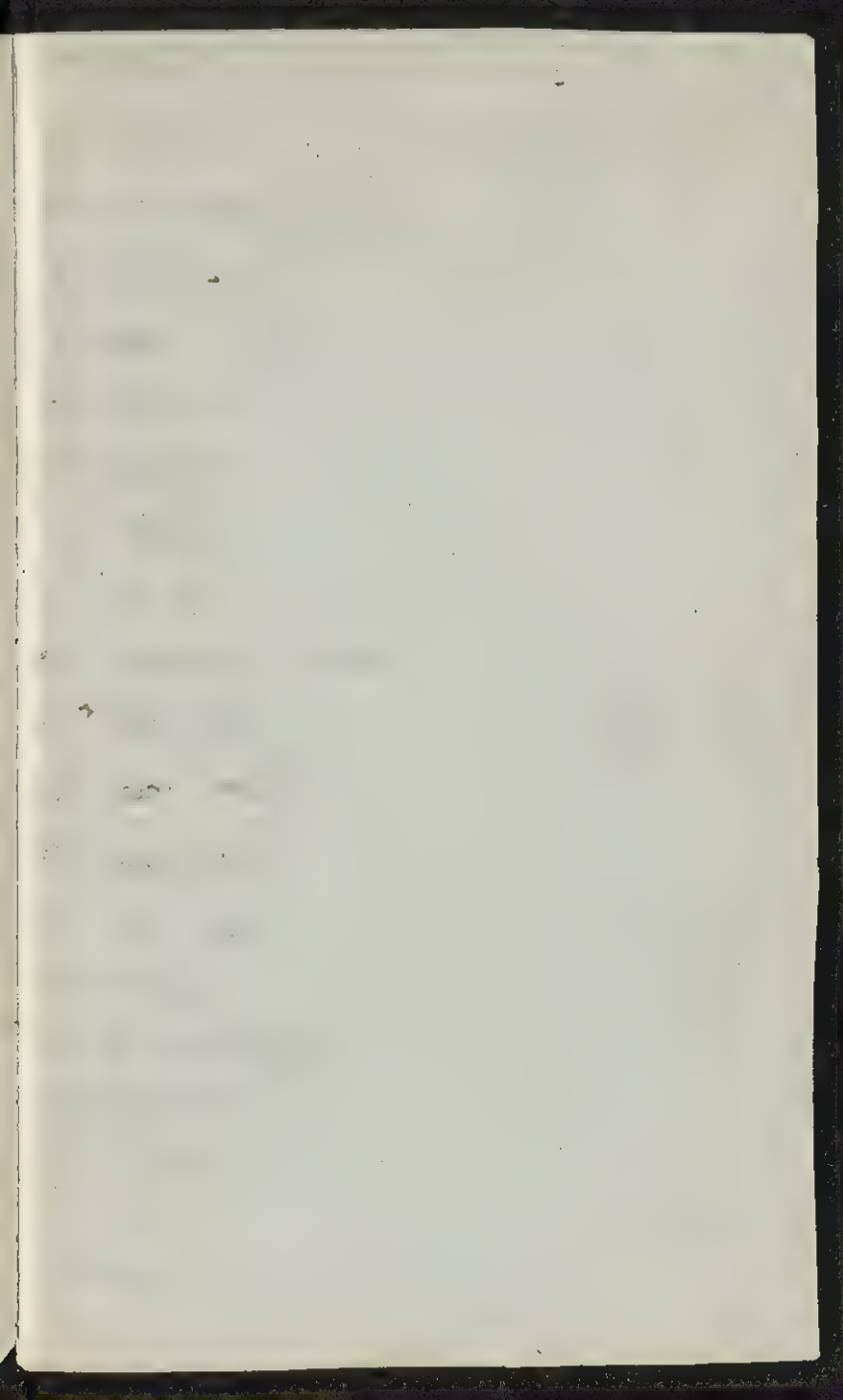
٣٤٤ — الوقاية

٣٤٦ — التوكيد

٣٤٩ — لام

٣٥٢ ادوات النفي

٣٥٤ حروف العطف



٣٥٢ قد والسين والسوف (٢٩٥)

٣٥٣ عند ولدى ومع قَطُّ وإذا الفجائية (٢٩٥)

٣٥٤ اما ولولا ولوما ولو ولما الخينية (٢٩٧)

٣٦٥ احرف الجواب والتفسير والتنوية والاستفتاح (٣٥١)

٣٦٧ منه الوصل وهاء السكت

٣٦٩ تاء الثانية (٣٥٣)

٣٦٩ تحريك الساكن (٣٥٣)

٣٧٢ الاستئناف (٣٥٤)

٣٧٣ الحكاية (٣٥٥)

٣٧٦ المجاورة

٣٧٧ احرف الجر

٣٨٣ تعلقو الغرف والمجرور (٣١٢)

٣٨٤ الجملة واحكامها (٣١٢)

٣٨٧ م (٣١٢)

٣٨٨ قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني

٣٨٩ م (٣١٢)

فما و يرس

تميز الجوانح ١٦٦

١٦٦

٥٢٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦

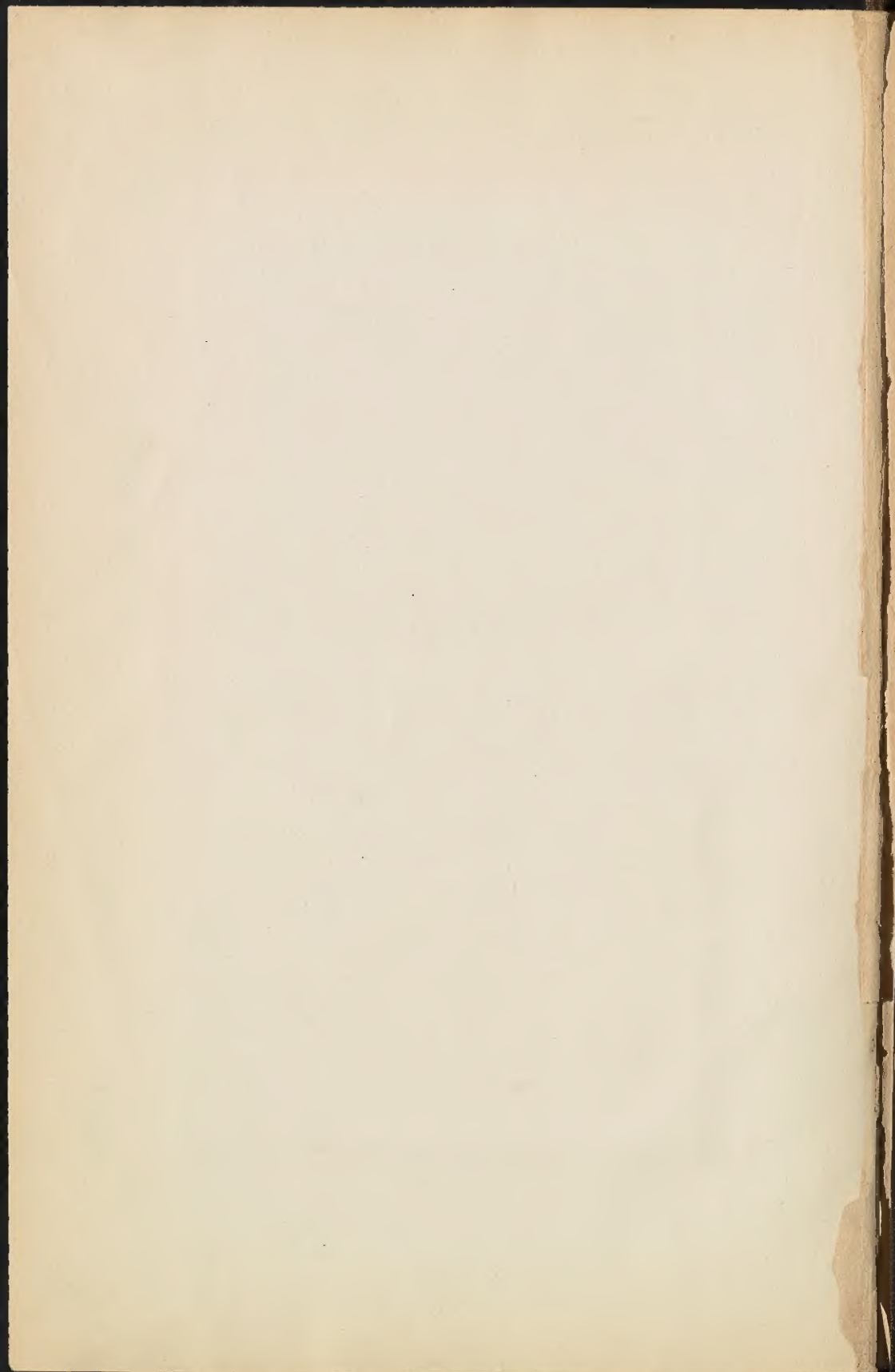
١٦٦

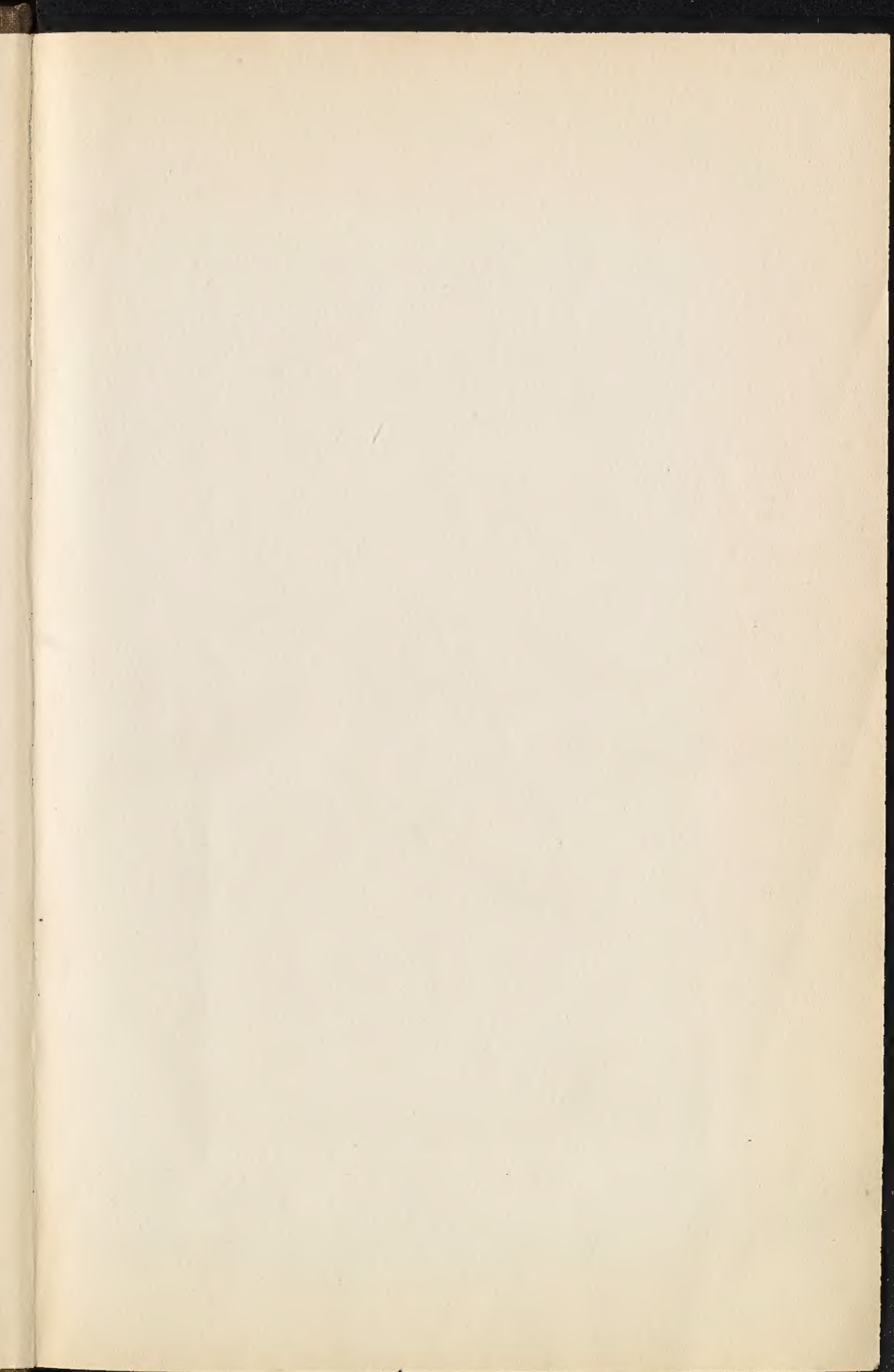
١٦٦

١٦٦

١٦٦

١٦٦





893.74
Y24

BOUND

FEB 5 1958

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58919171

893.74 Y24

Kitab nar al-kira fi